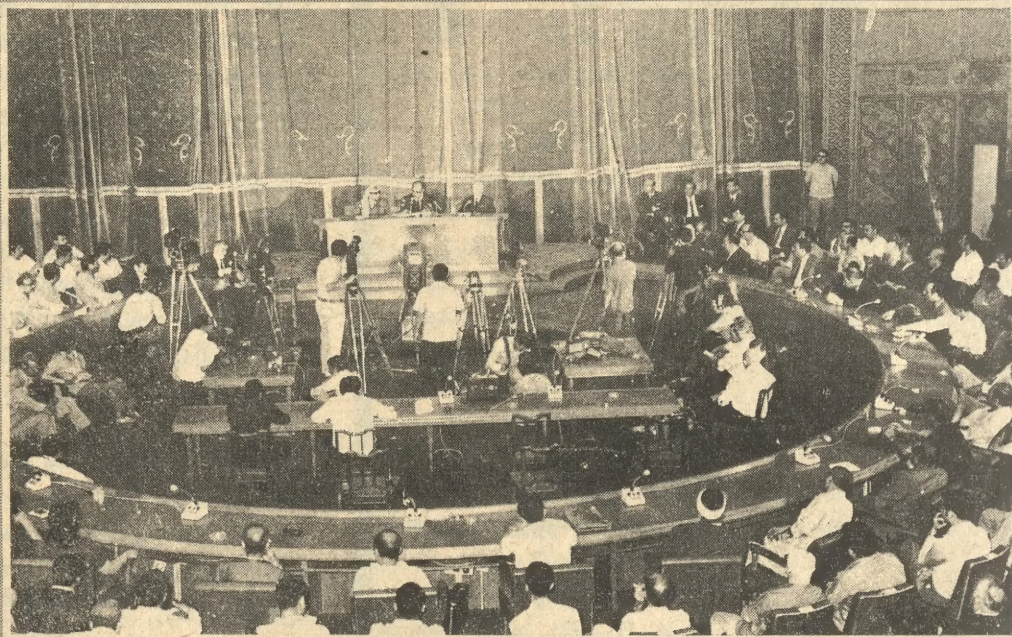


حديثي الأندلس مع رجيس دوبريه :
هل الوصول إلى الحكم هو
استيلاء فعلي على السلطة ؟

بيروت - ١٤ / ٧ / ١٩٧١ - العدد ٥٧٥ - السنة الثانية عشرة - المجلد ٥٥ - BEYROUTH - 12 / 7 / 1971 - No 575 - AL-HOURRIAH

المقاومة والعلاقات العربية عشيّة انعقاد المجلس الوطني



في هذا العدد
محور خاص من إعداد
الجهة الشعبية
الديمقراطية:
موضوعات مقدمة
إلى المجلس الوطني
الفلسطيني التاسع

«الحرب النفطية» الخاطفة التي خاضها الحكم السوري شهادة سجين في قصر النهاية بالعراق

الاتحاد العمالي العام والوحدة الوطنية

من سلاح في وجه الحركة المطالبة إلى سلاح بيدها

من تصويب المناهج إلى خراير الامتحانات

حركة التحرر العربية بين فيصل والسادات

البيان المشترك الصادر في أعقاب زيارة الملك فيصل للقاء في نهاية الشهر الماضي قد لا ينطوي بحد ذاته على جديد لم يظهر في سياق أسبوع من التصريحات والخطابات . لكنه يشكل ولا شك تنويعا لمرحلة بالكلية من العلاقات بين مصر والسعودية ، وبالتالي بين معسكر الدول العربية المتقدمة ومعسكر الدول الرجعية المرتبطة بالاستعمار والخامسة لمصلحه .

افتتحت هذه المرحلة الجديدة مع هزيمة حزيران ١٩٦٧ التي تلقت فيها الأنظمة العربية المتقدمة ، وعلى رأسها الجمهورية العربية المتحدة ، أقصى المضربات . وكما أكدنا أكثر من مرة ، لم تكن هزيمة الخامس من حزيران مجرد هزيمة عسكرية للعرب أمام العدو القومي : الصهيونية ، ممثلة بدولة إسرائيل . بل كانت أيضا تهيدا لتغيير موازين القوى تغييرا جذريا بين حركة التحرر الوطني العربية - على الأقل ، ممثلة بطرفها الرسمي القابل - من جهة ، وبين الاستعمار الأمريكي والرجعيات المحلية من جهة ثانية ، وفي حين استغرقت الهزيمة العسكرية ستة أيام ، فإن الهجمة الامبريالية - الرجعية لسلب حركة التحرر العربية بعضا من مكانتها التاريخية واستعادة النفوذ والمبادرة في المنطقة ، تبدو وكأنها عملية متشابهة ذات مسار متعرج ، بدأت تقطف ثمارها خلال العام المنصرم بشكل خاص .

انطوت هزيمة حزيران ١٩٦٧ ، إذن ، على نوعين من النتائج ، واحد حققته الامبريالية وإسرائيل على الصعيد العسكري المباشر : هزيمة الجيوش العربية واحتلال الضفة الغربية وسيناء والجلولان . والآخر حققته وتحققته الامبريالية والرجعيات المحلية على دفعات ، مستعيدة فيه النفوذ والمبادرة في كل قطر تقريبا ، وعلى صعيد العلاقات العربية العامة . وبديهي أن هذا النوع الثاني من النتائج تساهم فيه إسرائيل ، ولو على نحو غير مباشر ، وهو يعزز وجودها ويخدم مصالحها المباشرة وغير المباشرة على المدى القريب والبعيد .

ومما لا شك فيه أن أكبر مكاسب الهجمة الامبريالية - الرجعية استعادة النظام العميل في السعودية لمبادرته ليس فقط في منطقة الجزيرة والخليج ، وإنما على الصعيد العربي العام . وهذا هو المكسب الذي جاء فيصل يكرسه في القاهرة .

لم ينطو البيان المشترك على إشارة واحدة حول الخليج ، مما يعني أن ما اتفق عليه يدخل في باب الدبلوماسية السرية . ولكن التصريحات خلال الزيارة أعطت للخليج أهمية لا تقل عن أهمية المعركة ضد إسرائيل .

أن ما حصل على هذا الصعيد تكريس لخط في الدبلوماسية المصرية بدأ في أوائل ١٩٦٨ ، تنازلت بموجبه الجمهورية العربية المتحدة عن منطقة اليمن والجزيرة والخليج للسعودية . وبرز ما في المقايضة على هذا الصعيد تأييد فيصل لمصر

« صخرة عربية تنكسر عليها أطماع الصهيونية » ودعوتها « العالم العربي باجمعه والعالم الاسلامي أن يؤيدا مصر عمليا في موقفها من العدوان » . وفي المقابل تكرر للجمهورية العربية المتحدة منطقة اليمن والجزيرة والخليج منطقة موضوعة تحت تصرف السعودية بوصفها وكالة المصالح الاميركية في المنطقة ورأس الردة الرجعية فيها . الموقف السعودي لا يكلف الا رصف الكلام (فهو لم يتورط بعد في تأييد قرار مجلس الامن) وتقديم مساعدات مالية هي غيض من فيض بعد الاتفاقية الاخيرة مع الراكو . لكنه يعني ، من الطرف الآخر ، الانسحاب الكامل لمصر ، زعينة معسكر برجوازيات الدولة ، من منطقة مرشحة لأن تكون خلال السنة المقبلة جبهة الصدام الحاسمة بين الامبريالية وحركة التحرر العربية - منطقة هي نفسها مركز اكبر تجمع للمصالح الامبريالية في العالم .

جاءت زيارة فيصل في أعقاب تحرك واسع حول الخليج كانت القاهرة محوره . فقد زار القاهرة ، خلال الاشهر الماضية ، معظم أمراء ومشايخ الخليج ، بالإضافة الى وفد يمثل سلطنة عمان . وترك لهم المجال واسعا ليمثلوا ادوارهم كمنى غنية للاستعمار . فمنهم من شبه استبدال الإنكليز لسعيد بن تيمور بأنه قابوس (الذي حدث في ٢٣ تموز ١٩٧٠) بـ « الثورة المصرية في ٢٣ يوليو » أو اعتبر ، كحاكم ابوظبي ، أن اتحاد الامارات العربية ، المؤسسة الاستعمارية الجديدة في الخليج ، تكمل لاتحاد الجمهوريات العربية . وقس على ذلك .

اخيرا ، زار القاهرة السير وليام لوس ، الممثل الشخصي للسير الك دوغلاس هوم حول الخليج ، وكان الطرفان المصري والسعودي يتفاوضان بينهما مكرة خاصة بعفت بهما الخارجية البريطانية تتضمن وجهة نظرها حول قضايا الخليج .

شدد الطرفان على ضرورة الانسحاب البريطاني - الذي أكدته مذكره الخارجية البريطانية - وتأجيل اتحاد الامارات العربية . أما ما قيل عن انضمام سلطنة عمان للجامعة العربية والامم المتحدة ، فيترك الانطباع بأن السعودية ومصر يصران على انسحاب القوات البريطانية من السلطنة (قاعدتا مصيرة وصلالة) كشرط لدعمهما الانضمام . وهذا ما يفسر الحديث الذي تناقلته الصحف عن ضرورة استكمال السلطنة لـ « مقومات استقلالها » .

نقطة واحدة لم يفصح الطرفان بصدها هي الموقف من مطالبة إيران بالجزر الثلاث على مدخل الخليج . وأما السبب فهو أن مصر حريصة على علاقاتها بإيران . وهي علاقات استبعدت خلال الاشهر الأخيرة ، وترتكز على موافقة مصرية على دور إيران في الخليج يقابلها « ضغط » إيراني على أميركا لتحقيق انسحاب القوات الاسرائيلية من الأراضي المحتلة . وأما السعودية ، فهي شريكة إيران في حفظ الامن الاستعماري في الخليج .

جاءت زيارة فيصل للقاهرة في وقت انحصرت

اولا : نجحت الوساطة السعودية في تحقيق بعض الانفراج في الجو بين مصر والاردن ، عبر عن نفسه بنبا زيارة الملك حسين المقبلة للقاهرة ضمن جولته في السعودية والخليج .

ثانيا : لا يزال ثمة تفسيران للعلاقة بين الاردن والمقاومة لم يلتقا بعد . أولهما تفسير الحكم الاردني الذي يطالب بوضع المقاومة تحت « السيادة » الاردنية . والثاني موقف المقاومة الرسمي الداعي لتطبيق اتفاقية القاهرة وبروتوكول عمان . والصفحة المصرية (كما كررها مدير تحرير « الاهرام » يوم السبت الماضي) اقرب الى موقف العمل القداني ، ترفض سيطرة السيادة الاردنية وتدعو الى ايجاد صيغة « تعايش » بين الطرفين . واقترح تشكيل لجنة رباعية جديدة غرضه تحقيق مثل هذا التعايش .

ثالثا : خلال الاسابيع الماضية ، كانت حركة المقاومة كلها - ودون استثناء « فتح » - تشن حملة ضارية ضد الحكم الاردني ، تشدد فيها على ان استمرار هذا الحكم بات متناقضا مع استمرار المقاومة وحتى مع استمرار الشعب الفلسطيني نفسه . ان امكان نجاح الوساطة السعودية - المصرية رهن بتخلي حركة المقاومة عن فضح النظام الاردني والفضال ضده . لكن الضغط في هذا الاتجاه ، يقابله ضغط جزائري معاكس يرمي الى استغلال حدود الموقف المصري للتحول الى الطرف العربي الرئيسي وراء حركة المقاومة .

هذه هي حدود التمايز بين الحكم المصري والحكم السعودي ، أي بين قيادة المعسكر « التقدمي » العربي وقيادة المعسكر الرجعي . يبقى على قوى التحرر الوطني العربية ان تبني خطها المستقل وتحافظ عليه . تلك هي المهمة المطروحة بالحاح على المجلس الوطني الفلسطيني عشية انعقاده .

المؤتمر الثالث للحزب الشاوي

رؤية سياسية مفككة ومطاطة تغطي إنتقال الحزب إلى صيغة المنظمة العفوية

لا يطرح تقرير المكتب السياسي للحزب (الشيوعي) الشاوي، بصدد الدعوة لمؤتمر المؤتمر الثالث، لا يطرح بمضمونه مادة جديدة للنقاش الفعلي . فالتقرير كما بينا في مقال سابق يستعيد عمليا جميع المرتكزات النظرية لمواقف الحزب الانتهازية اليمينية لبرنامجنا وعربيا وعالميا ، فضلا عن أن سلسلة المواقف المتخالفة التي طبعت سلوكه خلال السنوات الماضية تكفي مؤونة البحث عما قد يتخفى عنه المؤتمر الجديد .

لكن ذلك لا يعني أن التقرير مخفي عن جانب آخر لبعض مظاهر الجدة ذات الدلالة الإيجابية . ففي قراءة التقرير يستوقف العين مثلا اتجاه واضح للهرب قدر الإمكان من أي تحديد حول عدد من المسائل كانت تكتلها الحزب ، رغم المرافقة في الشطارة الكلامية ، قد تميزت بشيء من التفتيش عند الخوض فيها . فمن نقاش الوضع العربي، إلى القضية الفلسطينية، إلى الوضع الداخلي ، تبدو المواقف وكأنها توافقت زواياها المعاداة للقارة، ويبدو الخط السياسي بوجهه وكأنه يتولى مخبئا تحت تحليل باطني يحتل في عدد من جوانبه شتى «التسيير» . هذا الاختيار الأسلوبية ليس مظهر الجدة الوحيد . فبالإضافة إليه ، وبالتزامن معه ، ينكر في ختام التقرير تشديد على العنصرية بوصفها «نتيجة لنضال الحزب وسياسته وتحالفه في الداخل ...» وتشديد أوضح على شعار المؤتمر الثاني : «تحويل الحزب إلى حزب جماهيري» وعلى «الخطوات الكبرى التي ما زال ينبغي اجتيازها من أجل تحقيق هذه المهمة» . مهمة يعلنها التقرير هدفا مركزيا لعمل الحزب من القاعدة إلى القمة .

التخلي عن الموقف الطيفي

ليس اختيار الأسلوب التشديد العمومية أن مجرد صيغة ، بل هو كما سيتضح تلبية لشرط أساسي تتطلبه «الجماهيرية» التي يحلم الحزب بالظفر بها . وبالتالي أنواع الاستقطابات والتحالفات التي يسعى في أثرها .

صحيح أن بذور هذا الاتجاه كانت — ابتعت منذ أواسط عام ١٩٦٤ ، إلا أن ما يقدمه التقرير هو مؤشر واضح على أن الحزب يدفع هذه الوجهة إلى مداها النهائي : بينما يتخلى الحزب أكثر فأكثر عن التحديد السياسي والأيديولوجي ، أي عن الموقع الطيفي في نهاية الأمر ، تنفخ الأطر التنظيمية وتتداخل مع أطر «جماهيرية» (اتحاد الشباب ، اتحاد النساء ، الاتحاد الوطني ...) مما يبيح دون عقبات استقبال قوى متنوعة ومتفاوتة ، بشروط لا يدخل فيها العامل السياسي إلا بصورته العفوية والبدائية دون أن يخضع ، كشرط مسبق ، لعملية تحويل وتعديل يقوم بها الحزب نفسه . لكن اتساع نطاق الوجهة السابقة يعني من طرف آخر ازدياد التفكير السياسي — الأيديولوجي للحزب وللعضو الحزبي نفسه ، فتك لا بد أن يسير بوزارة غلبة الانتماءات والممارسات القويمة — «الاقتصادية» للوسط الجماهيري المحدد واستمرار تراجع العامل الموحد ، أي باختصار بوزارة تحول الحزب إلى ما يشبه المنظمة العفوية . ما هي وسيلة الضبط التي تبقى في وجه هذا التفكير ؟

مع تراجع دور العامل السياسي ، تبرز الوسائل الإدارية كحل وحيد لتأمين نوع من التلاحم النسبي بين مختلف الكتل التي تشكل قاعدة الحزب ، مما يضخم الدور البيروقراطي «للجهاز» الحزبي، ويبرز من مركزية الحياة الداخلية حول هذا الجهاز بالذات .

أصول التحول

ما هي العوامل التي ما فتئت تنفع بالحزب «الشيوعي» إلى هذا الطريق ؟ في أصل هذا التحول المستور عايل أساسي وحاسم : طيلة مسيرة تطوره ظل الحزب «الشيوعي» عاجزا عن إيجاد صيغة تربط بين خطه السياسي وبين حركة الجماهير الشعبية ونضالاتها . بينما بقيت هذه الحركة عاجزة ، من ذاتها ، عن التفاتك من أسر العلاقات السياسية الليبرالية والأيديولوجية ، وبينما كان تدخل الحزب الذي يدعي تبني مصالحها «طبيعية ضروريا وإساسيا في نظيف نضالاتها

من عوامل النخر الاتفة ، كان جواب الشاويين اقتصاديا هزليا لا يتعدى في مؤده حدود الوفي العفوي للجماهير المعالية والشمسية ، ولا يقوى بالقائي على انتشار نضالها إلى صعيد مستقل . بل وأكثر من ذلك كان اختيار الحزب على صعيد خطه السياسي وتحالفاته الليبرالية سدا منيعا في وجه إنجاز المهمة الأولى . وكيف كان يمكن دفع النضال العمالي والجماهيري إلى الأمام مع استمرار الخسوف على الصعيد الوطني في تحالفات سياسية تضطر الحزب للاعتراف بالملاقات السياسية والنخلي الأيديولوجي ؟ هذا التناقض الذي عجز الشاويين من حله كان قد سبق باستمرار الانقسام بين صعيد النضال الاقتصادي وبين صعيد المعركة السياسية . وهذا الانقسام هو ما تثير اختيارات الحزب منذ جبهة الاحزاب إلى إنجاء حله وفق المستقر الذي يشر المؤثر الثالث بالوصول إليه .

عجز النظرية السياسية

كان الانقسام بين صعيد الممارسة العفوية الاقتصادية في النطاق العمالي والجماهيري وبين الميول السياسي الوطني ، تمييزا من جانب آخر عن انقطاع مترايد بين النظرية والممارسة ، وبالأحرى عن عجز النظرية السياسية عن اختراق المسار المعفوي لممارسة قوى الحزب والتحول إلى لجنة المقابلة .

أدى ذلك إلى وضع كانت فيه الممارسة تتطور وفق منظور عفوي أي منظور اقتصادي محدود ، بينما ازداد عجز النظرية عن أن تشكل وجهة فعلية تجد فيها كافة أنسواء الممارسة ليلها السياسي ومرشداتها فتنتهي الخط السياسي بذلك ، إلى نهاية كل رؤية مفككة وعاجزة ، إلى نظرية تبوير تجاهد لاستيعاب ركام العفوية بعد أن عجزت من الارتقاء بها .

الاستسلام للعفوية

لكن مثل هذه المهمة التبريرية لا يمكن أن تنجح في تنفيذها سوى نظرية «مطاطة» نظرية تهرب من التحديد ورسم الحدود الفاصلة الأيديولوجية وسياسيا (التحالفات) ، أي

أيديولوجية نرائمية بكل معنى الكلمة . فالتحديد السياسي الأيديولوجي ، يصبح ذا معنى عندما تيرهن التجربة عن فعاليتها في تأطير وتنسيق العناصر العفوية في ممارسة الجماهير ، حتى إذا ما برهن هذا من عجزه وغمقه ، لعدم ادراكه للواقع الموضوعي ، غدا الخط السياسي الواضح ، بغض النظر عن مقدار الصحة والخطأ فيه ، عقبة كاداء في وجهه انتفاح الحزب على قوى جديدة يطمح لاستقطابها أو التحالف معها .

ولما كان الحل العملي ، أي تصحيح الرؤية السياسية وتعديله غير وارد ، فإن الحل الذي يبقى هو التخلي التدريجي عن التحديد والاستسلام للتزايد للعفوية .

ويمكن القول أن تاريخ الحزب «الشيوعي» كان على الدوام تاريخ تراجع بين الحقلين مع اتجاه نهائي منذ أواسط الستينات إلى تخليب الاختيار الأخير . أما الفترات التي نغصها الحزب بوصفها فترات ساد فيها الاتجاه «اليساري» الانزالي (كما في الفترة ما بين ١٩٤٨ و ١٩٤٩ والفترة ما بين ١٩٤٨ و ١٩٦٤) فهي في الواقع فترات التي كانت المواقف الواضحة على الصعيد السياسي قد اصطلحت بقوة مع قاعدة الممارسة الاقتصادية والعفوية للحزب على الصعيد الجماهيري .

هكذا نصل إلى الواقع التالي : ازاء عجز الخط السياسي عن الارتقاء بالممارسة العفوية ، وإزاء الالتحاق المقابل بقوى تقليدية ويمينية ، كان على الشاويين أن يتخلوا تدريجيا عن موقعهم العمالي ، وأيديولوجيتهم الأصلية . وهو مسار وجد تتويجه مؤخرا باللاهات وراء الترخيص الرسمي مقابل أداء فروض الطاعة للشرعية البرجوازية ومحاربة الاتجاهات الثورية المستقلة عن النظام . لكن السياسة الانتهازية اليمينية ، مع استفعالها كان لا بد لها ، كما اتضح ، أن ترتب آثارها أخيرا على طبيعة الحزب بالذات ، أي آخر ما تبقى من الشكليات «الشيوعية» .

تشكل الامتحانات الرسمية عادة الخطوة الأخيرة التي تتوج بها الدولة سياستها التعليمية . وتأتي امتحانات هذا العام لتفصح فعلا هذه السياسة كما بدت من مجمل مواقف الدولة وردودها آراء مجابهة طلابية كان من الواضح أنها تتطور في الاتجاه الذي يجعلها أكثر تسولا وأكثر كنفيا لتناقضات النظام التربوي . وإذا كانت « الحرية » قد تناولت موضوع الامتحانات هي باعتبار أن الامتحانات هي الحلقة النهائية التي تبرز من خلالها عسورات ومسايير وتناقضات التربية في لبنان ، ولما ظهر هذا العام من التفتيش الحثيث في إجراء الامتحانات كان من نتائج انسحاب أعداد كبيرة من المرشحين لامتحانات البكالوريا . (انسحب ما يقارب ٩٠ مرشحا في أحد المراكز) .

والواقع أن تناول موضوع الانتهاكات لا يمكن أن يقتصر على الامتحانات الرسمية . ذلك أن الامتحانات الرسمية تشكل بدورها عابلا من عوامل تصفية الطلاب قبل التصفية النهائية التي تحتلها الامتحانات الرسمية . ويظهر ذلك بوضوح إذا تأملنا نتائج الامتحانات الرسمية في السنوات الأولى متوسطة والأولى ثانوية . فنادرا ما تتعدى نسبة النجاح في الأول ثانوي ٥٠ بالمائة . وفي الغالب تهبط إلى ٢٠ بالمائة أو ٢٠ بالمائة . وهذا ما نتجته نتائج هذه الامتحانات في بعض ثانويات بيروت الرسمية حيث كانت نسب النجاح كما يلي : ١٢ على ٢٥ أو ٥ على ٢٥ . كذلك الأمر بالنسبة لصفوف الأول متوسط : ٩٠ على ١٨٠ . ومن «الطبيعي» أن تتم هذه التصفية في الوضع الحالي للمناهج فحقان الحصة التربوية والحظية بين مراحل التعليم ولزاد الاعتماد على اللغة الأجنبية .

كانت امتحانات السرفنكا هي الإشارة الأولى لسياسة التصفية . فقد هبط معدل النجاح في امتحانات هذه السنة بشكل ملحوظ ، وخاصة بعد أن قدمت الدولة إلى حلف مساعدة الرسم (للصبيان) ومادة الخياطة (للبنات) من مواد الامتحان الرسمي . ومن المعلوم أن معظم التلاميذ يبالغون في هاتين المادتين محلات عالية يعضون بها من المحلات المنخفضة التي يمكن أن يتأهلوا في مادة الحساب أو في مادة الاملاء الأجنبي بصورة خاصة . أشف هذا ذلك صعوبة قطع الاملاء التي أعطيت هذه المرة بدليل الإصرار التي نالها مكات التلاذذ في هذه المادة .

— وقد برز موقف الدولة هذا بشكل خاص في طريقة طرح الاسئلة وفي أساليب المرافقة . واللاحظ أن ضيق الامتحانات في الأمور التي يصعب تلها . فلا يمكن للامتحانات أن تفرق التقاليد « الليبرالية » ولا كيف يمكن تبوير ما يجب تبويره من أبناء ذوي الفؤاد والتميزين والهاشيب ! وقد صعدت الوزارة هذه السنة إلى استبعاد أسئلة التعليم الثانوي للارتكاز

دورة حزيكرات ١٩٧١

من تصعيب المناهج إلى خرازيير الامتحانات



في أعمال المرافقة ، فوضعت ثلاثة مراقبين في الغرفة الواحدة ، برئاسة اسناد تعليم ثانوي بالطبع . وبقي بذلك (شرقا) الاسناد محفوظا . والمساء ليست مسألة « اذلال » اساتذة التعليم الثانوي لانهم رفضوا مشروع المسالك الموحد كما يظن من يتوهمون بأن الاشتراك بالعمل المرافقة ينطوي على « هتك » الحرية الانقلاب ! المسألة تتجاوز ضبط الامتحانات التي لا يمكن أن تضبط . فالغرض من فرض أجواء بوليسية واستخدام أساليب قديمة خلال المرافقة لا يفهم إلا ضمن الحطة العامة التي ينفذ بها جهاز الامتحانات : تخفيض نسب النجاح . ولا مجال لتقديم عينات من تصرفات المراقبين . فقد تحدثت الصحف البورجوازية عن ذلك .

ذهول اللجنة الفاحصة !

— على أن أهم ما يميز امتحانات هذه السنة طريقة طرح الاسئلة . ويتم اضيائها عادة بمواقف المدير العام الذي هو رئيس اللجنة الفاحصة . ويعتبر أن المشاركة بوصفها الاسئلة ، عدا كونها حقا من حقوقه ، هي شيء لا يتعدى إمكاناته الثقافية والعلمية . لذلك فإن الاسئلة تأتي أحيانا وهي تفصل شيئا من « حس » المدير الثقافي ومن « تخيلاته » العلمية . وتأتي الاسئلة أحيانا ولا صلة لها بالحق . مهما كانت بنية هذا الحق وركيزته في الوضع الحالي للمناهج (الذي يتبعه الاساتذة في تدريس المادة والوجهة التي تتعالج من خلالها الموضوعات) . وقد تأتي الاسئلة من خارج المنهج المقرر كما حدث هذه المرة في مادة « تاريخ الفلسفة العربية » حيث جاء السؤال عن ابن طفيل بعد حذفه من المنهج الجديد . ويغض النظر عما قبل من المحاسبة للاهمال والتقصير (وهذا امر مشكوك به) فإن طرح السؤال من خارج المنهج يدل على نوايا اللجنة الفاحصة . وإذا كان « هي بطل هي طفل » (يعني عن ذاته » لشدة ما هو مستغرق في حالات الإشراف فإن أبطالنا أعضاء اللجنة الفاحصة يعضون من البرهان المقرر لكثرة تفكيرهم في الموضوعات التي يدرسها الطلاب حتى تأتي الاسئلة مخالفة لما هو مرجع ! ومن الطبيعي أن لا يرجع ابن طفيل هذه المسألة لأنه غير مطلوب ، فليكن السؤال عنه إذن !! ولقد عدت إلى الاسئلة الأخرى التي طرحت من ضمن المنهج ، ما الذي نجد ؟ نجد أنها لا تغطي تكامله . حتى لا تصح التوجهات ، فاختارنا أسئلة الأدب العربي من منجز السنة الأولى ثانوية . وتأتي أسئلة العلوم أما غامضة أو الرس (للصبيان) ومادة الخياطة (للبنات) من مواد الامتحان الرسمي . ومن المعلوم أن معظم التلاميذ يبالغون في هاتين المادتين محلات عالية يعضون بها من المحلات المنخفضة التي يمكن أن يتأهلوا في مادة الحساب أو في مادة الاملاء الأجنبي بصورة خاصة . أشف هذا ذلك صعوبة قطع الاملاء التي أعطيت هذه المرة بدليل الإصرار التي نالها مكات التلاذذ في هذه المادة .

ولو كره أعضاء اللجنة الفاحصة ذلك !

من تصعيب المناهج إلى خرازيير الامتحانات

وحى لا تفرق في موضوع اللجنة الفاحصة ، فلقد قلنا إلى الورا . فإذا ————— الامتحانات نقلة الوطاة على الطلاب فليس ما يدعو إلى الاستهجان للذين يتابعون الأحداث . « نهضة » الدولة على الطلاب هي إمداد لمواقفها السابقة وتعديل من سياستها التربوية ، سياسة كل المهود والحكومات . وقد حدثت هذه الحكومة سياستها التربوية بالاشارة التي وردت في بيانها الوزاري عن ضرورة الحد من « الخريجين » للحد من أزمة التفتيش . وقد أدرك كمال جيلناط ما في الأمر بالرغم من عقب غسان تويني . وإذا كان الحل بالحد من التفتيش ، فإن النتيجة المنطقية هي التصفية الشديدة والمتصاعدة . وكانت اقوال غسان تويني صريحة بمناسبة حينه عن مشكلة المعادلات حول ضرورة تصعيب المناهج لتسهيلها . وهكذا تبدأ السلسلة ببياسية الحد من التفتيش ، وتصعيب المناهج ، وتفتيها بحزاريير الامتحانات . وينفض بذلك كل ما قبل من تغير المناهج . وإذا كانت الدولة قد اضطرت في العام الدراسي الفاتت تحت وطأة الحركة الطلابية إلى تسهيل المناهج ، فإنها عادت لتسترد ما تنازلت عنه ، اذ كل شيء يصعب في النهاية في دائرة الامتحانات التي تنفي الدنيا « مجاري » الثقافة عنفا ، والتي تطبع بركات مسجلة حسب الطلب السلع الثقافية (الشهادات) التي تترك من مواد المناهج الحالية وعلى أيدي « مختفين » هم بدورهم صيغة أيديولوجية النظام . ولكن الأمور لا تجري بهذه السهولة ، فعدا يقف المدير العام ليتقاصر بنتائج المدارس الخاصة الطائفية وبعض المدارس الرسمية التي تولى غاية خاصة ، وتلقى التلمذة عندل على الاساتذة والمعلمين . ويشمر الذئب يوههم كلام المدير بأنهم خفيون ، فينوبن بدل المزيد من الجهد في الانعوم القيلة . وبذلك تلمس المشكلة ويسدل الستار على المسرحية التي يمثلها أبطال الامتحانات . والواقع أن تصوير المشكلة يبدأ بطرح جملة أسئلة تغرب من مواجهتها المسؤولون عن ضحايا الامتحانات : أسئلة تتعلق بالحواسل الحقيقية الكامنة وراء تدني نسب النجاح ،

والخاصة . الحرية صفحة ٥

الاتحاد العام والوحدة النقابية من سلاح في وجه الحركة المطلبية إلى سلاح بيدها

يشكل أضراب ٢٥ أيار ، بشعاراته ، احتجاجا على أهم نواقض التشريعات العمالية السابقة . ورغم أهمية هذه التشريعات فقد وافق الاتحاد العمالي العام على توقيف الأضراب متجنباً أن تقبل الدولة برفع الحد الأدنى للأجور ، وإقرار نسبة زيادة غلاء المعيشة .

الوحدة النقابية والاتحاد الوطني ولقد بدأ هذا الموقف تراجعاً واضحاً . وإذا كان هذا التراجع لم يترسّس لحدى غريبال خوري ، فإنه ، ولا شك ، كان محرجاً بالنسبة للاتحاد الوطني . ولهذا السبب برز اتحاد القرارات الموحدة والقدرة على اتخاذ القرارات السريعة ... غير أن هذه التكتيدات لا تعدو كونها أكثر من تقرير لشيء واقع . وما القول « بروت الكالوريا » أكثر من طوطم ليبرالي لصالح نظم ورش اقتصادية وتربوية وسياسية ، كانت تجربة غسان التويني في وزارة التربية دليلاً على أن هذه الإني المتخذة لا تستوعب حتى الحلول الليبرالية ... ذلك أن أي اتجاه بالتعليم وجهة جيرواقتصادية وطنية لا بد أن تكون في الدول المختلفة جزءاً من مرحلة العمل الوطني الديمقراطي . وما دامت هذه الجوانب تعاني من مشكلة السيطرة الليبرالية على مقدراتها بحيث يؤدي ذلك إلى نمو مشوه للنمو الاقتصادي والمؤسسات الاجتماعية والثقافية ، فإن إنتاج الثقافة سيتم في الوجهة التي تساعد هذه البنية على تماسكها وتطويع ثقافتها ، أي في الوجهة التي تكسر السيطرة السياسية والثقافية . وهكذا فإن اتحاد النظر بالنظم الدراسية من مناهج

والمناهج ومؤسسات يجب أن تنظم في إطار برنامج المرحلة الوطنية الديمقراطية ، وأن تقوم على مصالح الفئات الاجتماعية وقواها السياسية التي تقع تحت وطأة الاستغلال وأن ترتبط بطرح هذه الفئات وقواها السياسية التي تنظم في أشكال القهر المادي والمعنوي . والبرامج الحالية تنتج « الثقافة » التي تغطي هذا القهر . وما حالات التوتر والخوف والقلق التي يعيشها الطلاب وأهاليهم في أسابيع الامتحانات أو الشكلا من أشكال القهر المعنوي . فليست المسألة إذن مسألة طلاب كسالى وطلاب مجتهدين ولا مسألة امتحانات أو امتحانات ضمنية ، أن المسألة في جوهرها هي مسألة شروط تتيح هذه الامكانيات لصالح فئة قليلة مسيطرة ، وشروط تطلق هذه الامكانيات لصالح الفئات الجماهيرية .

أن الترحم على الكالوريا ، وأن الاحتجاج الذي يظهره بعض الأساتذة خلال اجتماعات اللجان الفاحصة هما وهم بورجوازي يحول الامانة إلى حلول طوباوية . فالتفسير الحقيقي لا يجد سيلاً له الا في اطر ديمقراطية (نقابية أو سياسية) ومن خلال برامج الوطنية في سياق بقية المطالبات يلجأ فيها العمل الطلابي مع نضال سائر الفئات تصاحبة المصلحة ، وهذا ما تؤكد منه عن سنة المماركة الطلابية .

كما سمح بنهوض حركة مطلبية راضية . أما الحركة النقابية المراضة فهي غير جماهيرية ومنسفة وخاصة في القاصدة : قلة في عدد المتسبين ، واتجاه عزوف عن الانسحاب من قبل العمال وعدم اشتراك واضح من قبل المتسبين أنفسهم بأعمال النقابية . وهناك ، بالإضافة إلى ذلك ، أكثر من نقابة للمهنة الواحدة ، وبقيادة قوى يمينية . وهذا يمكن الخطأ في تشبيه وحدة ١٩٧١ بوحدة ١٩٤٦ . لقد تشكل الاتحاد العمالي العام من نسمة اتحادات في أول أيار ١٩٧٠ ، في مرحلة تراجع ائراسمالية ونهوض حركة مطلبية ، تتطلب جهة لصياغة المطلب وقيادة النضال لتحقيق هذه المطلب . ولقد وافقت الدولة على تشكيل وتقيام الاتحاد بهدف تكريس قيادة تستطيع ضبط تحركات القاعدة . ولقد تاملت هذه الخطة مع رغبة قيادة كل هذا الموقف اتحاد نقابات الجنوب ، باعتبار أن الوحدة النقابية هي الاداة الأساسية لتحقيق المطلب . وبالفعل فإن المطلب الذي انطوى عليها اضراب ٢٥ أيار ، ووحدة

أوجهة تتطلب وحدة الطبقة العاملة ووحدة النقابية . ولكن هناك وحدة ووحدة : العمل الوطني الديمقراطي . وما دامت هذه النقابات تعاني من مشكلة السيطرة الليبرالية على مقدراتها بحيث يؤدي ذلك إلى نمو مشوه للنمو الاقتصادي والمؤسسات الاجتماعية والثقافية ، فإن إنتاج الثقافة سيتم في الوجهة التي تساعد هذه البنية على تماسكها وتطويع ثقافتها ، أي في الوجهة التي تكسر السيطرة السياسية والثقافية . وهكذا فإن اتحاد النظر بالنظم الدراسية من مناهج

فالمسألة الجوهرية هي أن وحدة الحركة النقابية في عام ١٩٧١ من نفسها في عام ١٩٤٦ ، ويعتبر ثانياً أن الوحدة ، كما ينظر إليها الاتحاد العمالي العام هي ما يجب المحافظة عليه والعمل لتفكي نواقضها ، وذلك بإقرار هيكلية نقابية جديدة وإيجاد جهاز اداري فعال (للاتحاد العام) ، يمكن أن يشكل انعكاساً عملياً للبرية القائمة . (الثقافة الوطنية ؟ نيسان ١٩٧١) .

وحدثنا ٤٦ والـ ٧١ أن تشييه وحدة ١٩٧١ بوحدة ١٩٤٦ يغفل نظورات اساسية في وضع الراسمالية اللبنانية وعلاقتها بالطبقة العاملة - سنة ١٩٤٦ - . لقد كانت الراسمالية اللبنانية (وخاصة طبقاتها الصناعية) في بدء نهوضها بعد الحرب ، تقع حيا للمالة وأسبع سبياً ، ولا تنظم علاقتها بالطبقة العاملة أي نص ، وفي المقابل حركة نقابية بقيادة الحزب الشيوعي ، خارجة من معركة الاستقلال تنسج بطابع نقابي وجماهيري ، بسدة في اتحاد عمالي واحد مكثها من اعلان اضراب واسع تخلله عدة مظاهرات انتهت باصدار قانون العمل اللبناني .

أما في عام ١٩٧١ فإن الراسمالية اللبنانية تتر بعالة تراجع ، وخاصة في قطاعاتها المسيطرة ، مع تقدم نسبي في قطاعات الصناعات . وهذا التراجع يجعلها تصل على تضليل اعيان ائمنها للطبقة العاملة وحلفائها ،

دوره السياسي والنضالي وبمبته للمسلطة . فعدم التفكير بهذا النقص المركزي مع التفكير بالنقص في الجهاز الاداري ، يعني تطبيق الهجوم الاداري على المفاهيم النقابية السياسية وبالتالي المعجز عن معالجة عزلة الاتحاد العام عن جماهير العمال . أما توفر هيكلية جديدة تستعضي عن تفكك الاتحاد بوحدة تنظيمية الا اذا وافقت القيادات النقابية وصاغت عليها وزارة العمل والتؤون الاجتماعية . وكلاهما لن يوافق . وهذا ما يجعل الهيكلية المطلوبة للنضال لتحويلها إلى ائان عامل وأشخاص يتصون لأرهاب أصحاب العمل . أي طريق مختلف يبدأ بفرض الوحدة من القاعدة العمالية على القيادات النقابية .

تأكيداً على أن البداية هي في توحيد القاعدة العمالية لا يعني حل الاتحاد العام . ففي وضعه الحالي ، وإن كان غير قادر على قيادة نضال الطبقة العاملة وتحقيق مطالبها الأساسية ، فهو يتر أن يحافظ على المكاسب العمالية المحققة ، والتي لا تنوع الراسمالية ، في حالة تراجعها ، من انتزاعها من العمال . وبداء العمل في هذا الاتجاه يمكن في إطار المحافظة على مؤسسة الاتحاد وشروطه توسيع النضال انطلاقاً من قضايا الطبقة العاملة مع تنظيم اشراك اهم نظاماتها من خلال تشكيل لجان في المامل تبحث فيها الطلاب وبحث شروط تحقيقها ، والمواثيق التي تحول دونها . وهذا تكشف العلاقة العمالية داخل الحركة النقابية على أنها حالة أمام تحقيق قضايا عمال الصناعة ، كي يتسكوا من ادراك الجانب الصحيح ويقضوا فيه ويدركوا أهمية الانسحاب للثقافات والنقابات بعينها ، وتشل نمالية النقابية الثانية لمهنة نفسها في حال وجودها ، بحيث تصبح هذه النقابات ذات فعالية ووزن داخل مؤسسة الاتحاد ، تتكمن به من نعرش مطالبها وشروطها . ولا شك أن هذه المطالبات تنسج بمعارضة القيادة الرسمية للاتحاد . وهذا القارض لا بد أن يحل بكسر هيكلية التي يثير إليها اللياس الهر في الوحدة النقابية الحالية : الجهاز الاداري الفعال ، والهيكلية النقابية ، فإن وجودها لا يوفر شروط الوحدة القاصدة .

أن ما يوفره الجهاز الاداري بصورة اساسية هو الانسحاب بشكوى المامل واستخلاص مطالبهم منها ، وتضيقها لبيات الاتحاد لئامتها ، الامر الذي يحول الاتحاد إلى مركز عملي يقصده العمال وليس الماملة في بحث قضاياهم ، مما يجعل العمال يتفرون من الاتحاد والنقابات كما يحصل الآن . إلا أن هذا الدور يبقى مجرد ترتيب داخلي لتسهيل الاممال ، ورغم ذلك فإن ما يقلص من فعاليتها حالياً هو عزوف العمال من اللجوء إلى الاتحاد ومستقلاً بمصالح الجهاز الاداري نفسه . أن ما ينقص الاتحاد فعلاً هو غياب

في الجلسة الأخيرة التي عقدتها مجلس مندوبي نقابة الكهرباء منذ أسبوعين ، دار الصراع بين اتجاهين :

— اتجاه المجلس التنفيذي الداعي إلى التمثل والتروي بعدم اعلان اضراب خلال فصل الصيف ، استجابة لرغبات المسؤولين ولتساح المجال أمامهم خلال ثلاثة اشهر لتنفيذ المطالب المتعلقة منذ مدة طويلة !

— واتجاه مجلس القديوين الداعي إلى اعلان اضراب من أجل المطالب في اقرب فرصة ممكنة (أي خلال فصل الصيف) باعتباره أن الانتقابات النيابية على الأيواب ، ومن عادة الحكومة في مثل هذه الحاسبات الاعطاء باستعالة لتحقيق أي مطلب في اجواء الانتقابات المضطربة ، لذلك فإن اعلان اضراب خلال الصيف يقطع الطريق أمام هذه المصالح الواهية ويوفر فرصاً أكبر لنجاحه .

وقد أسفر هذا الصراع عن قرار من مجلس القديوين باعلان اضراب في أول آب المقبل ، وبالتالي فإن المجلس التنفيذي بات ملزماً بالانضام لقرار مجلس القديوين الذي يلعب دور الجمعية العمومية ذات القرارات المزمرة لاختلاف هيئات النقابة .

يمكن اعتبار قرار اضراب انتصاراً اولياً لارادة القواعد العمالية على قياداتها النقابية المثبتة والمربطة ، ولكن حصل مرارة في السابق أن انتصرت ارادة العمال بانفساد مقررات صلبة ، ما لبثت أن تعرضت للتأمر والتفتيت من قبل القيادة الانتهازية للنقابة أو الادارة أو أجهزة الدولة ، لان القاعدة العمالية لم تستطع متابعة هذه القرارات والتحصير لها والاعداد لتنفيذها ، فكم من الاضرابات اعلن عنها ولم تنفذ أو فطت قبل ادراكها خطائها ..

يدعو بوضوح إلا ، أن الضمانة الوحيدة لتحويل هذا الانتصار الأولي إلى انتصار فعلي ، أي إلى اضراب ناجح وقادر على الظفر ببطالته كافة ، هو في نقطة العمال على مستلزمات القرار الذي اتخذه ، وذلك بالامداد الجدي للاضراب من خلال تنظيم القواعد العمالية في لجان اضراب منتشرة في مختلف مراكز العمل ، فنجتمع هذه اللجان ونناقش ونقتل ونعقد الاجتماعات ، نتبع



صورة من الاشراف تجمع بين اسعد عقل (رئيس النقابة آنذاك) وعادل عبد الصمد (أمين سر النقابة سابقاً) وزهير بوجي (عضو مجلس النقابة حالياً) يوم كانوا متحالفين .

التمثيل العمالي . فبعد نشراتها النقابية — عدد ٤ من الثقافة — تقول : « صحيح أن الإدارة أثرت في مجيء العديد من أعضاء مجلس النقابة ، ولكنها أثرت كذلك في مجيء العديد من القديوين . وصحيح كذلك أن بين المجلس التنفيذي مخلصين أيضاً ... » .

وتعطي رأيتها بالتقنيين الشاويين ، في نقابة الكهرباء .

أن الغرض من هذه القصة العمالية هو وضع زمام قيادة الاضراب في يد جماهير العمال صاحبة المصلحة فيه . أما في حالة اندحار القصة العمالية وفقدان لجان الاضراب ، فإن زمام قيادة الاضراب لا بد أن ينتقل إلى يد القيادة النقابية التي لا شك في نهجها وتصميمها على فوط الاضراب . من هذا المنظار يصبح مقياس التصميم على الاضراب من قبل لجان الاضراب وليس مطلقاً مجرد اعلان الفعلي أو الموافقة الكلامية .. ولا تنكث قيادة النقابة الانتهازية كما حصل مراراً في السابق ، من الائلاف على قرار اضراب وتطويعه ثم فوطه .

لقد جاءت الجلسة الأخيرة لمجلس مندوبي الكهرباء لتضع على المكك زيف المراهقات التي كانت الانتهازية البينية تنسجها على المجلس التنفيذي من جهة ومحاولاتها المصومة للتقليل من شأن مجلس القديوين والتشكيك به ، من جهة أخرى واضعة كلا المجلسين على نفس المستوى من الفعالية وطبيعية التمثل ، رغم كون الأول يقتصر على المصراع والمستهجنين ، أما الثاني فيقبل عليه

بعد قرار نقابة الكهرباء باعلان الاضراب (أول آب المقبل) :

تنظيم العمال في لجان التحضير للاضراب هو الضمان الوحيد لتنفيذه وإنجاحه

هذا الخطط بين المجلسين غرضه ، تبين صفحة المجلس التنفيذي والتفتيت بمجلس القديوين ، مما دفع جريدة الأنباء — عدد ١٦ حزيران — خليفة الانتهازين الشاويين للغمز من قناتهم ، مندة بتبعيهم الانتهازية لرئيس النقابة موسى ناصر والتعاطف به ، تقول الآتيه :

« أن بعض أعضاء النقابة الحاليين (اثنين من الشاويين) الذين يدعون بأنهم يساريون يستندون السيد موسى ناصر لأنه ياتر بلوامر الادارة ولا يريد ازعاجها بأي مطلب . رغم قرار مجلس القديوين بإعلان الادارة مهلة لتحقيق هذه المطالب المتعلقة منذ زمن .

وتأسف أن يقوم الذين يتباهون باليسارية من أعضاء مجلس النقابة (أي الشاويين) بالقمع عن السيد ناصر ويدعون بأنهم اصقفاء موسى ناصر . ولما عودوا إلى الاشتراكي : —

عسى أن نبي مفوضية العمل بوعدها قريباً ، وتعطي رأيتها بالتقنيين الشاويين ، في نقابة الكهرباء .

جميع الأعداد
التي صدرت
عام ١٩٧٠
مجموعة
بمجلد واحد
يطلب من
الإدارة
الاشمن ٢
٢٥
ليرة لبنانية
يرسل بالبريد بعد اضافة نمن الطابع

أحد الأعداد التي صدرت عام ١٩٧٠



معركة الاتهامات بين أقطاب النظام .. ولانتخابات القادمة

حالة الاتهامات المتبادلة بين كبار أركان النظام لا تزال مستمرة وهي مرشحة للتوسع والتضاد تبعاً للطبيعة المشتركة التي تحكم هذا الصراع على السلطة والامتيازات والقوى .. وكان ربيعون اده آخر من أدلى بطلوه في معركة تبادل الاتهامات حيث أدلى بتصريحات تضمنت هجوماً شديداً على عهد فؤاد شهاب وملحقه عهد شارل حلو وقضا للكتير من الارتكابات والمخالفات التي حفل بها المهدان .

وفي هذه الأثناء تستمر اجواء الفضائح والاتهامات التي يسوقها كل فريق ضد الآخر في التفاعل على جميع المستويات السياسية .

والذا ما صدقنا ما يسوقه كل فريق ضد الآخر - وهو صحيح طبعاً - نصل الى نتيجة واضحة وهي أن الفساد والفساد والارتكابات كانت سمات مميزة لجيبيج المهدود التي تعاقبت على الحكم ..

وقد أصبح واضحاً الآن أن لهذه المعركة الحتمية بين فرقاء النظام ملامحة ونتيجة بالانتخابات القبلية التي يعين موعدها في الربيع القادم مع احتمال استعجال هذا الموعد بتأثير تطور الصراع والإبعاد التي قد يتخلها .

كما ان المعركة علاقة بخطة المهد الذي ينفذها على مراحل من أجل إبعاد أعوان الفريق الشهابي ، ولا سيما الكبار منهم ، عن الجهاز الإداري والحلل أنوار المهد الحالي مكانهم .

فالشهابيون ، أو من بقي منهم في الساحة ، أرادوا القيام بهجوم مضاد ضد خصومهم الذين يعملون على قلع جذور الشهابية من جهاز الدولة ونحيطهم بمواقفها في البرلمان والحياة السياسية . وفي هذا الضوء كانت تصريحات فؤاد شهاب بمثابة دعوة لهذه البقايا الى التجميع والتضدي نقطة الضعيفة التي تتعرض لها على صعيد الجهاز الإداري الآن ، وفي مجلس النواب غداً .

وطبعاً ان تعرف الشهابية بما كان لديها

مشروع خطير في مسلسل النهج العمادي للحريات

عقد النقض عند وزراء « حكومة الشباب » تبرز ملامحها في جميع أعمالهم وتصرفاتهم .. فهم يريدون أن يبرهنوا للناس بأنهم بالفعل وزراء « أصحاب صلاحية » لا « أولاد » و « طرايطر » كما لا يزال الكثيرون يصفونهم .

والذا كانوا جميعاً « قاضيها جد » ، فان

وتنص المادة ٤٢٠ المطلوب تعديلها على مدى غرامة تتراوح بين ١٥ و ١٠٠ ليرة على كل من ينتشر : ١ - وثيقة من وثائق المصطفى الجنائي قبل تلافوها في جلسة علنية ، ٢ - مذكرات المحاكم ، ٣ - مذكرات الجلسات المصورة ، ٤ - المذكرات في دعوى القسب ، ٥ - المذكرات في دعوى الطلاق والهرج ، ٦ - كل مذكرات من المحاكم نشرها . كما نصت هذه المادة كذلك على اعفاء المدعى عليه من العقوبة في حال نبوت حسن النية .

وقد قضى التعديل الذي أعده الوزير بنوسيع بنود المذكرات بحيث تتناول بالإضافة الى ما سبق كل من ينتشر : ١ - أخباراً وتعليقات من شأنها النيل من سمعة الجهاز القضائي أو أحد أفراد السلطات المخدعة من جانب السلطات المعنية بحق القضاة ، ٢ - أخباراً تتعلق بالتنقلات القضائية قبل إصدارها ، ٣ - معلومات عن تحقيق جنائي من شأنها المس بسمعة التحقيق . كما حذف التعديل حق القاضي في تقدير حسن النية .

أما بالنسبة للقوة فقد قضى التعديل بغرض عقوبة السجن ما بين شهر وسنة

وغرامة تتراوح بين ١٠٠ و ١٠٠٠ ليرة .. هذه التعديلات توضح بجدارة إيمان الدولة في اتجاهها الرامي الى القضاء على الحريات العامة وفي طلبها حرية الصحافة . واتخاذ هذا التعديل المستعجل سيؤدي دون ريب الى منع أجهزة المصطف على اختلالها عملية مطلقة لتصرفاتها ونشاطها بعيداً عن أي شكل من أشكال الرقابة المصطنعة التي تجرّسها الصحافة الا ما توافق لها جو من الحرية .

وخطورة هذا التعديل تتعدى كونها تفقد المواطن العادي - في نطاق القضايا المدنية والجزائية العادية - سلاح الاحتجاج والتكوى عن طريق الصحافة الذي كثيراً ما يلجأ اليه ، وكثيراً ما تحسب حسابيه أجهزة وزارة العدل على اختلالها . ذلك ان هذه الحماية المطلقة التي يمنحها تعديل المادة ٤٢٠ لهذه الأجهزة من شأنها أن تساعد الدولة على خوض معاركها المرتقبة ضد فصائل الجماهير المحلية والسياسية ، وضد القوى التقدمية واليسارية التي تتعرض في بلدان كثيرة الى محاكمات صورية تستخدم كغطاء لسياسة القمع وكبت الحريات وحماية الأنظمة .

مسؤولية القيادات الفتابية عن تراجع الحركة العمالية

وأخيراً رضح المسؤولون أمام صمود عمال وموظفي الهاتف وأصراهم على تقاضي أجور أيام الإضراب . وكانت وزارة المال قد رفضت في البداية دفع هذه الأجور جرياً على خطة الدولة الرامية الى التصدي لحق العمال والمستخدمين المشروع في الاضراب بعد ما يستنفدوا كل الوسائل الأخرى من أجل تحقيق مطالبهم المشروعة .

واضطراب الدولة الى الموافقة على دفع هذه الأجور تحت تأثير تهديد العمال والمستخدمين باستئناف الإضراب هو بعد ذاته انتصار مهم .

وكانت الدولة في الفترة الأخيرة قد سارت على خطة تقضي بخرمان العمال والمستخدمين في القطامين العام والخاص الذين يضطرون الى التوقف عن العمل من أجل استجابة مطالبهم ، من أجور أيام الإضراب .

حصل ذلك من قبل بالنسبة لاضراب موظفي بعض المصارف والصناعات والمؤسسات ، وكذلك اضراب مستخدمي الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي الذي تصافرت عوامل عديدة على اجهاضه دون تحقيق أي من المطالب التي قام من أجلها .

ان الخطة التي تبنتها الدولة والقطاع الخاص في التصدي لتضامات العمال والمستخدمين المحلية وجهاتها بالتقريب والرفض ، بالإضافة الى حرمان هؤلاء من أجور أيام الإضراب تطوي على إبعاد خطيرة

ينبغي الوقوف في وجهها بحزم وتراس. وروضوح الطبيعة العاملة لهذا الأسلوب يمثل تراجعاً أساسياً وتخلياً عن أهم وسائل نضالهم يمكن ان ترتفع عليه أثار سلبية بالنسبة لتضامات المحلية في المستقبل .

وهذه أرباب العمل ، ومعهم الدولة يجيبون اجتهاداً ، من وراء هذا الموقف هو ضرب الحركة الصالية المحلية واضعاف ثقة العمال بجندى نضالهم وبإمكانيات الإضراب كسلاح رئيسي يلجأون اليه في النهاية مرغفين بعد فشل جميع الوسائل الأخرى في حمل رب العمل على استجابة مطالبهم المشروعة .

وبالتبع تحصل الاتحادات والقيادات النقابية بمسؤولية أساسية في سلسلة التراجعات التي سجلتها الحركة العمالية أمام أرباب العمل الذين أخذوا يتشددون في مواقفهم التطبيقية المعادية لمصالح العمال والتصدية لتضاماتهم . ويلاحظ باستمرار تزايد انشقاق بين مصالح العمال الحقيقية في تحسين أوضاعهم المعيشية لمواجهة موجة الغلاء وارتفاع تكاليف المعيشة ، وبين مصالح معظم القيادات في الحركة النقابية التي نجحت الطبقة الحاكمة في ترويضها وأمرأها من صفاتها النضالية التطبيقية والمتابع الشخصية التي تؤمنها لها .

ولكل هذا تتضح أكثر فأكثر أهمية نضال القواعد العمالية في كل نقابة ، وفي مجموع الحركة العمالية ، من أجل كشف القيادات المتخاذلة والاروطة وعزلها ، والعمل على خلق قيادات جديدة مشهود لها بالأخلاص لمصالح الطبقة العاملة والتفاني في خدمتها .

المهام الراهنة لحركة المقاومة الفلسطينية

المقترح المقدم الى المجلس الوطني الفلسطيني في دورته التاسعة والمنعقد في القاهرة في ٧ تموز - يوليو ١٩٧١

مشروع قرار مقترح الى المجلس الوطني الفلسطيني في دورته التاسعة
حول الوضع الراهن في الأردن ومهام المقاومة

نحو وحدة فلسطينية راسخة ...
نحو جيش تحريري شعبي موحد ..

بيان حول تشكيل المجلس الوطني الفلسطيني الجديد

تصريح صحفي حول تشكيل ومهام المجلس الوطني الفلسطيني التاسع

الجبهة الشعبية الديمقراطية لتحرير فلسطين

من القمع والتخسبات ، جمل النظام القاتلهم
من الترحيل والإرهاب شرعة يومية دائمة .
غلبت القات من المخاطر ومراكز المخابرات
ونقاط التفتيش في كل مدينة وهي وشوارع ،
وأصبح المواطنون يتعرضون للتفتيش والإهانة
عشرات المرات يوميا واحفظ بالآلاف ممن
خيرة الفاضلين الوطنيين في السجون ،
واستشهد العديد تحت التعذيب . وبدلا
من تسليح الشعب ، بذل النظام الحاكم كل
جهوده من أجل نزع سلاح الشعب ، واستصدر
من برلانه الخوف قانونا يضمن الحكم بالإعدام
على كل من يحفظ بالسلاح أو الذخيرة .
وقالت السلطة الرجعية من أجل مصادرة
كاملة لحقوق الجماهير الديمقراطية والوطنية
التي انتزعتها في ظل الزواجعية السلطة ،
والحكام تيممة الدكتاتورية الرجعية على
الجبال .

وعلى الرغم من تحقق النظام الحاكم
بالميل من أجل التحرير ، فقد تم سحب
الجيش بشكل كامل من جبهة العدو المحتل،
وتحويله الى أداة بوليسية لتقمع الشعب
ووجه في معركة دائمة ضد الجماهير والخصامه
أكثر فاعلية للسيطرة الإمبريالية الامريكى نسي

وبدا من الآن والاستقرار صعدت الجبال
القلل الدائم والصوب الإلهية المصنوعة
والخراب الاقتصادي الشليل، والركود الكامل
للحركة التجارية والاقتصادية ، بالإضافة الى
تزييل وحدتها الوطنية وسيادة الشعب
الاردني - الفلسطيني ووحدة مصريرة
الوطني المشترك . ان هذا التأكيد لتغيير من
حقيقة موضوعية تستند الى عوامل تاريخية
عده .

الا ان مجرد الاعتراف بهذه الحقيقة
التاريخية ليس كافيا . وتقع على عاتق
الجلس الوطني الجديد مهمة استخلاص
النتائج السياسية الحقيقية التي لا بد من ان
يقود اليها هذا الاعتراف . وعلى رأس هذه
النتائج ان من حق المقاومة « حركة تحرير
فلسطينية ، وكجزء لا يتجزأ بالثاني من
الحركة الوطنية الاردنية - الفلسطينية ، من
حقها ومن واجبها ان تحصل مسؤوليتها -
الوطنية والثورية في النضال من أجل حل
معضلات التحرر الوطني الديمقراطي نسي
الاردن كشرط استراتيجي من أجل نضال
النضال لتحرير كامل التراب الوطني
الفلسطيني . ان التسليم بهذه النتيجة
الاحتلال الاسرائيلي لطبق عليها الآن، وتشير
الدلائل الموثوقة الى ان هذا التوجه الهامشي
لم يجد مجرد مشروع ، بل انه قد تبلور على
شكل اتفاق قائم بالفعل بين العرش واسرائيل
يتم بموجبه عقد معاهدة صلح ملهى أساس
تحويل القدس والنسحاب اسرائيل من الضفة
المغربية بعد اجراء تعديلات بمبادلة في الحدود
تتناول ضم بعض الترابي في منطقة نابلس
وجليلن يعوض عنها بأراضي زراعية من منطقة
بيسان .

ويبدو ان النظام المييل يوجب اعلان افاته
هذا بالنظر الاتهام من صفته الدبلوماسية
الرامية الى تصفية المقاومة من جهة مما يتيح
له تخاذلي لشوب معارضة وطنية منظمة عند
اعلان خطوة الخيانة المؤرخة التي يلمس
الاقام عليها ، ويتناظر تبلور سياسي القسوية
الجزئية في قاة السويس من جهة أخرى الامر
الذي يفسح امامه المجال للنضال من التزاماته
العربية وابعاد الجبروت لخيائنه الوطنية
بدعوى نضل الدول العربية الأخرى من
الحركة الموحدة . ان النظام المييل ينظر من
القسوية الجزئية لنضج قاة السويس ان تحقق
له فضاء سياسيا تفرجه الاستسلامي نضو
الصلح مع العدو ، كما شكك الواقعية

على مبادرة روجرز فضاء سياسيا لحيلا
الدوية ضد المقاومة والشعب .
إذا كان الأردن يصفه (كتعبع وكثبان
سياسي) هو فلسطين ، وهو الذي يتحمل
المسؤولية الأولى في التحرير كمهمة وطنية

مباشرة (وذلك ما لا تكف عن تكديده أجهزة
اعلام نظام القاتل هذه الأيام) ، فان هذا
التأكيد ، الصحيح نهائيا من وجهة النظر
الموضوعية ، يتود بوضوح الى نتيجة سياسية
محددة : ان تصفية نظام الخيانة الوطنية
القاتل في ميان واقامة سلطة وطنية ديمقراطية
مهمة مركزة لا بد من انجازها من أجل التحرير
انقاذ قضيتنا الوطنية وتأمين نجاح الثورة نسي
انجاز مهمتها الاستراتيجية الكبرى نسي تحرير
الأرض المحتلة والفاء الكيان الاسرائيلي .
ان انجاز هذه المهمة يتطلب بناء جبهة
وطنية اردنية - فلسطينية مشتركة تتبنى

برنامجا موحدا للنضال من أجل التحرير
الوطني الكامل لفلسطين السى جانب انجاز
مهمات التحرر الوطني الديمقراطي في الأردن،
باعتبارها مسالتين مرتبطتين جدليا ونضويا .

ثانيا : الجبهة الوطنية الأردنية

لقد اكدت الدوران السامية والثابتة
للجلس الوطني (ويشكل خاص الدورة
الاستثنائية الحقيقية في عمان ١٩٧٠)
اكدت وحدة النضال الوطني الاردني -
الفلسطيني ، وتسبك المقاومة بلحام الشعب
الاردني - الفلسطيني ووحدة مصريرة
الوطني المشترك . ان هذا التأكيد لتغيير من
حقيقة موضوعية تستند الى عوامل تاريخية
عده .

الا ان مجرد الاعتراف بهذه الحقيقة
التاريخية ليس كافيا . وتقع على عاتق
الجلس الوطني الجديد مهمة استخلاص
النتائج السياسية الحقيقية التي لا بد من ان
يقود اليها هذا الاعتراف . وعلى رأس هذه
النتائج ان من حق المقاومة « حركة تحرير
فلسطينية ، وكجزء لا يتجزأ بالثاني من
الحركة الوطنية الاردنية - الفلسطينية ، من
حقها ومن واجبها ان تحصل مسؤوليتها -
الوطنية والثورية في النضال من أجل حل
معضلات التحرر الوطني الديمقراطي نسي
الاردن كشرط استراتيجي من أجل نضال
النضال لتحرير كامل التراب الوطني
الفلسطيني . ان التسليم بهذه النتيجة
الاحتلال الاسرائيلي لطبق عليها الآن، وتشير
الدلائل الموثوقة الى ان هذا التوجه الهامشي
لم يجد مجرد مشروع ، بل انه قد تبلور على
شكل اتفاق قائم بالفعل بين العرش واسرائيل
يتم بموجبه عقد معاهدة صلح ملهى أساس
تحويل القدس والنسحاب اسرائيل من الضفة
المغربية بعد اجراء تعديلات بمبادلة في الحدود
تتناول ضم بعض الترابي في منطقة نابلس
وجليلن يعوض عنها بأراضي زراعية من منطقة
بيسان .

ويبدو ان النظام المييل يوجب اعلان افاته
هذا بالنظر الاتهام من صفته الدبلوماسية
الرامية الى تصفية المقاومة من جهة مما يتيح
له تخاذلي لشوب معارضة وطنية منظمة عند
اعلان خطوة الخيانة المؤرخة التي يلمس
الاقام عليها ، ويتناظر تبلور سياسي القسوية
الجزئية في قاة السويس من جهة أخرى الامر
الذي يفسح امامه المجال للنضال من التزاماته
العربية وابعاد الجبروت لخيائنه الوطنية
بدعوى نضل الدول العربية الأخرى من
الحركة الموحدة . ان النظام المييل ينظر من
القسوية الجزئية لنضج قاة السويس ان تحقق
له فضاء سياسيا تفرجه الاستسلامي نضو
الصلح مع العدو ، كما شكك الواقعية

مسألة داخلية ومصادرة حق تنييل شعب
فلسطين ، يصبح التزام المقاومة بسياسة
« عدم التدخل » في شؤونه الداخلية انتهاكاً
الحرف ، بدل ان تكون حركة تحرر وطنية
لشعب مضطهد .
الا ان المقاومة ينبغي ان ترفض هذا المصير
بعدم وتصميم ، وان نصر على طبيعتها كحركة
وطنية لتحرير شعب فلسطين . وفي ظروف
اصرار النظام على اعتبارها « شائنا داخليا »
فان استمرار المقاومة بالنسبة بسياسة
« عدم التدخل في الشؤون الداخلية » تعني
بوضوح امتناعها عن التدخل بشؤونها -
الخاصة ، وتسليمها بحق النظام المييل في
اكتلم باسم شعب فلسطين ، ونفي طبيعتها
كحركة تحرر وطني وقبولها بالحلوى السى
نقطة عسكرية خاصة تابعة لقيادة القوات
الحكية المرتقة .

وليس ثمة ايام المقاومة مخرو من هذا
اللقى سوى احد اميرين : الاول هو التدخل
عن ميا وحدة النضال الوطني الاردني -
الفلسطيني ، وذلك يعنى - بالإضافة الى
تناقضه مع الحقيقة التاريخية الموضوعية -
نضي المقاومة انجاءا انفصاليا لا يضمح في
الحليل الأخير سوى اعادة ترتيب اوضاع

الخطقة لصالح الإمبريالية ، وإطلاق يد
النظام المييل في الضفة الشرقية ، والتخلي
بالثاني عن شرط ضروري من شروط النجاح
في نضال التحرير . اما المخرج الثاني فهو
اعلاها أنه ، ازاء اصرار النظام المييل على
اعتبار المقاومة شائنا داخليا ، فنان التزام
المقاومة بقاعدة « عدم التدخل في الشؤون
الداخلية » فيما يتعلق بالاردن لم يعد واردا ،
وان من حقها وواجبها بالثاني ان تناضل
باعتبارها جزء من الحركة الوطنية الأردنية ،
من أجل أهداف ومهمات التحرر الوطني
الديمقراطي في الأردن .

ان ترد بعض قيادات المقاومة في انتهاز
هذا الطريق يودع ، جزئيا ، الى فخونها من
أن يؤدي ذلك الى تمكين علاقاتها بالانظمة
العربية التي تشارك النظام الهامشي المييل
في اغمار المقاومة ظاهرة عسكرية بحثية
للضغط على اسرائيل ، وان كانت لا تشاركه
دوافعه الاقلامية في تصفيها (الآن وتقبل
القسوية) من أجل احتكار حق تنييل لشعب
فلسطين . ولا ريب أن هذه القيادات سوف
تبرر زرعها بحجة ان الاعلان من تخليها من
قاعدة « عدم التدخل » في الأردن سوفيجردنا
من امكانيه استخدام « الضغط العربي »
للم انخاف النظام المييل نحو تصفية
المقاومة . الا ان هذا مجرد تبرير ، وليس
هو كاداع الحقيقي . فضلا عن ذلك فهو
تبرير متهافت . لقد كشفت التجارب ان هذا
« الضغط » ليس الا عابلا هامشيا يتضائل
دوره باطراد في جو التراجع و « الانخلاع »
على المرحلة النظام المييل نحو تصفية
الفاها من جانب واحد .

(متابع مناقشة هذه القضية بتفصيل أكبر في
هذا العدد) . ويقتى العمل الحاسم هو
انتكسالت الجباري على أرضي الأردن . نعين
القتال في شؤون الأردن ، انطلاقا من تأكيد
وحدة الكيان الأردني - الفلسطيني . ولكن
النظام لا يظلل في موقفه هذا من ايها
حتيقي بهذه الوحدة الا بقدر ما نخدم مصالحه
في صد ومقاومة « التدخل » العربي للحد من
محاولاته تصفية المقاومة ، وفي فرض نفسه
كحائل لشعب فلسطين وناطق وهدد بلسانه .
ولكن النظام المييل ينسى انه اول من عمل
على نضيل الوحدة الاردنية - الفلسطينية
منها كان هذا الموقف يساعد في الاستحواد
على قاعدة جماهيرية بين أبناء الضفة
الشرقية . كما ينسى النظام المييل ان
موقفه الجذبي يتناقض مع استمرار مطالبة

ثالثا - مهمات التحرر الوطني الديمقراطي في الأردن وبرنامج الجبهة الوطنية

ان المهمة الاستراتيجية المركزية التي تعيهاها
الثورة في الأردن في مرحلتها الراهنة هي

مهمة تصفية سلطة النظام المييل وإقامة
سلطة وطنية ديمقراطية تمثل تحالف طبقات
الشعب الوطنية الحامية للإمبريالية والصهيونية
والرجعية . ويقابل سياسة القمع والإرهاب
والتعصب الاقلامي والتخريب الاقتصادي
والخيانة الوطنية التي ينفجها النظام المييل
يتزرب على السلطة الوطنية الجديدة ان
تضطلع بانجاز برنامج ثوري يبدل ضمن أقصى
درجات التنمية لطاقت الشعب واليهاد من أجل
صها في حرب شعبية طويلة الأمد لا تتوقف
الا بالتحرير الكامل للأرض المحتلة (منذ
١٩٤٨) ، كما يضمن انجازا جذريا لمهمات
الثورة الوطنية الديمقراطية التي تضمن توفير
مستلزمات النصر الوطني الحاسم والتي تتمثل

في :
١ - تحرير البلاد من النفوذ الإمبريالي
والغاء الصالح الاستعماري وقطع العلاقات
السياسية والاقتصادية مع الدول الإمبريالية
التي تدعم العدوان الاسرائيلي ونسناد مطالب
اسرائيل القوسمية .

٢ - فك ارتباط اقتصاد البلاد مع السوق
الراسمالية العالمية واعادة بناء الاقتصاد
الوطني في ظل التحرر الاقتصادي الكامل
والتعاون مع الدول الاشتراكية بشكل
يضمن تلبية مستلزمات الحرب الوطنية
طويلة الأمد (انتاج سياسة التفتش وقصف
عمليات الرشوة والارتزاع غير المشروع تحت
مستار « مساعدات دعم المصود » ، ابتداء
نحو التصنيع السريع بقيادة قطاع عام قوي
يسيطر على الصناعة الكوباردورية والتجارة
الخارجية والنوك) .

٣ - تلبية الصالح المعاشية المباشرة
للجماهير العاملة بزيادة الاجور بشكل
يتناسب مع ارتفاع تكاليف المعيشة ، ومعالجة
البطالة ونميمة القوى الانتاجية المعالطة
لتأمين مستلزمات الصود .

٤ - تحرير الجماهير الفلاحية في الريف
من التغلال القبلية ومن استغلال كبحار
ملاك الأرض وتجار المدن وتصفية الانتفاع
والفاء دين المزارعين وتقييد اصلاح زراعي
جبري .

٥ - ايقاف عمليات القمع والإرهاب
الاسود ، وإطلاق الحريات الديمقراطية
والغاء جميع القوانين التي تحد من حق
الجماهير في التنظيم النقابي والسياسي
والانجتماع والنشر ، وإطلاق سراح المعتقلين
والسجناء السياسيين .

٦ - تسليح وتدريب الجماهير الواسعة
وتنظيمها في كتائب الجليشيا .

٧ - تطوير الجيش من الفونة والرجعيين
وعملاء الاستعمار باعادة تنظيمه على أسس
ديمقراطية صربية لزهله للعب دوره كطبقة
نظامية للشعب المسلح ، وتأمين السلاح من
دول المسكر الاشتراكي وكافة الدول
الصديقة الحامية للإمبريالية وحل أجهزة القمع
من أمن وشاغرات .

٨ - انتاج سياسة عربية ثورية تسمى
الى تحقيق الوحدة العربية بضمون ديمقراطي
شعبي والنضالين الوثيق من كافة القوى
الثورية الحامية للإمبريالية في النضال ضد
العدو الصهيوني المشترك .

٩ - توفير العلاقات مع دول المسكر
الاشتراكي وانتاج سياسة خارجية تقنية .
١٠ - الاعتراف بالحقق الوطنية للشعب
الفلسطيني والغاء كافة مظاهر التعصب
والتمييز الاقلامي وتحقيق المشاركة على قدم
المساواة بين الشعبين الأردني والفلسطيني في
تقرير كافة جوانب الحياة في البلاد ، والاتزام
برفض الحلول الاستسلامية بما فيها محاولات
الصلح القفر وقرار مجلس الأمن الصادر في

٢٢ تشرين ثاني ١٩٦٧ ، وشن حرب شعبية
طويلة الأمد لتأجيز التحرير الشامل .

الا ان انجاز هذه المهمة الاستراتيجية
انطلاقا من الوضع المراهن ، يتطلب الانتطاع
بالنضال من أجل سلسلة من المهام المرحلة
المباشرة التي تضمن نميمة وتجنيد كافة القوى
الوطنية القادرة على انجاز هذا البرنامج
الاستراتيجي . ان أولى هذه المهام المراهنة
المباشرة تتلخص في صد هجمة النظام المييل
والبدء بتزكم القوى من أجل تجاوز مرحلة
الانحسار الثوري . وضمن هذا الهدف
المباشر ، نحل مكانا مركزيا مهمة بناء الجبهة
الوطنية الأردنية التي ينبغي ان تضم كافة
ضات وطبقات الشعب المعارضة للنظام الرجعي
منحدة على اساسي برنامج لم ينفى يضمن
انتشال البلاد من الموة السحيقة التي وصلت
اليها بسبب اصرار النظام القاتل على تفتيل
صالحه الاتاني ووضعها فوق مصالح الوطن
والشعب . ان برنامج الحد الأدنى ، الذي
ينبغي ان تقوم على اساسه الجبهة
الوطنية يجب ان يضمن النضال من أجل
حكم وطني ديمقراطي قادر على اعادة الوحدة
الوطنية للبلاد ومعالجة الآثار الحرة التي
قاتت اليها سياسة الحكم القاتل الهوجاء
وذلك بالعمل على :

١ - ايقاف الإرهاب القيمي الاسود وإطلاق
الحريات الديمقراطية للجماهير الشعب ،وتحريم
اساليب التعذيب واحترام كرامة المواطنين
وإطلاق سراح كافة المعتقلين والمسجناء
المواطنين .

٢ - اقضاء حكومة الجلادين وأعداء
الشعب .

٣ - عزل وحماية كافة الميلاء والمجرمين
بحق الشعب .

٤ - الاعتراف بحق الجماهير في حمل
السلاح وفي الانضمام في صفوف الجليشيا ،
وإطلاق حرية المقاومة ومقها في النضال
السياسي والعسكري والاعلامي والمالي دون
قيود .

٥ - إنهاء التعصب الاقلامي الاسود وليقاف
سياسة التفضيل المسلطة ضد الفلسطينيين
والغاء التمييز الاقلامي في أجهزة الدولة
وتعزيم التسريع الكمي لسلاح والموظفين .

٦ - تطوير الجيش من الميلاء وجلاذي
الشعب والنزوع من استخدامه كأداة بوليسية
لقمع الشعب وإعادته الى واجبه الطبيعي
الحرف في مجابهة العدو وفك ارتباطاته
بالإمبريالية وتسليحه من المسكر الاشتراكي
وسائر الدول الصديقة .

٧ - تيد سياسة الخضوع للإمبريالية
والانحزال العربي ، وانتاج سياسة خارجية
عربية تقنية وأحياء الجبهة الشرقية .

٨ - نضج كافة المحاولات السرية التي
تدور عليها النظام المييل لصد موجع استسلامي
منفرد مع العدو الاسرائيلي ونشر كافة الوثائق
السرية المتعلقة بهذا الشأن ، والالتزام
برفض جميع الحلول الاستسلامية والقسوية .

٩ - ايقاف سياسة التخريب الاقتصادي
ونميمة المطالب المعاشية الامة لطبقات الشعب
الكادحة .

ان بناء الجبهة الوطنية الأردنية ومباشرة
نضال فعال تحت لوائها من أجل هذه المهام
الامة ، سيشكل خطوة كبيرة الى الامام على
طريق تجاوز الانقسام الاقلامي وتعزيز الوحدة
الوطنية للشعب الأردني - الفلسطيني وهرجن
النظام من عرسة تفتيل القاتل الوطنية من
إبناء الضفة الشرقية والارتكاز اليهم كقاعدة
جماهيرية في هرية الشرسة ضد المقاومة
وسوف يساهم بالثاني في كسر حدة الهجمة
الرجعية ووضع حد لصلية الانحسار الثوري .

رابعا - الانقسام الاقلامي ، جدوره ، سبل تجاوزه

تتسبب معضلة الانقسام الاقلامي اهمية
خاصة لدى مناقشة الاوضاع الراهنة وبشكل
خاص النضال الوطني في الأردن،لقد نبت هذه
المشكلة ، بعد ايلول بشكل خاص واكتسبت
اجاميا علاقة تضع عقبات حقيقية في وجهه
النضال الوطني المشترك . وتتلور ههنا
الانقسام مؤرخا حتى شكل نزاعين متناقضين
لكل منهما انصارها وجماهيرها الحواسمة :
زعزعة التعصب الاقلامي الشرق - اردنية ،
والزعة الانفصالية الفلسطينية . ان مجرد
تأكيد الصبح العامة من ضرورة الوحدة
الوطنية ووحدة المصير المشترك لم يعد يحد
بعد ذاته في معالجة هذه الظاهرة . فخلا
النزاعين تتلام جدا مع هذه الصبح العامة
وتكتف معها وتستخدمها لتبرير اهدافها
الخاصة . ولا بد لمعالجة هذا الانقسام من
الاعتراف بأنه يستند الى اسس مادية لا
خاص من فهمها وتحليلها من أجل اكتشاف
سبل تجاوزها والقضاء عليها .

ان هذا الانقسام الذي يتخذ مظهرا اقليميا،
يعد جدوره في اختلاف الدور الاجتماعي -
الانثامي الذي تلعبه كل من المجموعتين -
الجبريتين وتباين تركيبها الطبقي . فبعد
كان الهم الاجتماعي الشرق - اردني يتركز
في استصدار بقايا اساليب الحياة والاتزاع
ما قبل الراسمالية المتدخلة ، حيث تكون
قبة هذا الهم من الانتفاع والاريسقراطية
المضاربة وقلة تجارية طليعية نبت من صفوفها

فيها بعد شرعة راسمالية كوبرادورية ،
بينما تتكون قاعدة هذا الهم من الجو
والزراعيين وشرعة ضيقة من العرييين
والبورجوازية الصغيرة في المدن . وكان هذا
التكوين الاجتماعي يمارس نشاطات انتاجية
محدودة وضيقة (تربية الحيوانات ، زراعة
شجيرة وتجارة محدودة) . الا ان انهيار
اسس الانتفاع الفخاني المقتل الذي كانت
تقوم عليه حياته في الماضي هذا الانهيار الذي
تسارع بشكل خاص بعد ضم الضفة الغربية،
تقابلته من الجهة الأخرى مزاحمة قوى الانتاج

الراسمالية الفاضفة والاكثر عصرية التي كان
يطبقها التكوين الاجتماعي الفلسطيني (ب)
هذان العاملان دفعا بالمجموعة الجبرية الشرق
- اردنية الى البحث عن موارد جديدة
للشبي والفرق تملت بالدرجة الأولى نسي
الاعتماد على الانتفاع الحكومي والتخراط في
أجهزة الدولة والجيش خاصة . ولقد استطاع
العرش الهامشي ان يوفر لها هذا المخرج ،
الا انه تمكن من ذلك فقط بفضل المساعدات
الامبريالية التي كان ينالها بسبب الدور الخاص
الذي يلعبه في الحفاظ على توازن الصالح
الامبريالية في المنطقة : دوره كصام امين
للوجود الاسرائيلي ، دوره ككادبة لقمع الشعب
الفلسطيني وتصفية قضيته الوطنية ، ودوره
ككولة مازلة تحول دون انتشار لبيب القزراع

لا يفر من سعة هذا التعيم النسبة
الكبيرة من البرولديا الرنة واللاجئين المحمين
العاملين من الانتاج بين صفوف الفلسطينيين .
ذلك ان تشكل مالح واسع من البرولديا
الى اصناف طوائف النظام على تايده هذا
الدور وضع زيف ادعائه بتقبل شعب
فلسطين . وهكذا فان سياسة تقوم على هذا
الافتقار لا بد في النهاية من ان تضطر قيرها
بيها .
ان الرجعية الحاكمة تحاول الخروج من
تناقضاتها بتضيير بعض التعصب الاقلامي
وتصعيد حيلة الاعتصام والتبجيل المسادة
للفلسطينيين . فهي تقيم على تسريع العمل

العربي - الاسرائيلي لتتوير مجموع الخطة،
بالإضافة الى الخدمات المجانية التي كان يقدمها
في القاتر المباشر على حركة التحرر الوطني
والانظمة التقدمية في المنطقة .

ومع بروز المقاومة وتنامي سلطانها في الأردن
(وبشكل خاص بسبب كونها قد طرحت نفسها
كحركة ذات اعتبارات فلسطينية بحثة) وجد
هذا التكوين الاجتماعي الذي يمتد على
أمتياز الاقليات في أجهزة السلطة كمصدر
رئيسي للحيث ، وجد ان المراهمة الفلسطينية
قد ابتدأت تهدد في هذا المصدر .

وقد تقيمت الرجعية الحاكمة وهساباتها
القائمة المأجورة على هذه الفرصة لتقدم
تغييرا ايدولوجيا زائفا لهذه الحالة المادية
مخطلا من نزعة التعصب الاقلامي التي تستهف
تجنيد هذا القطار لخدمة سياسة النظام
الحاكم . وقد وجدت هذه القزعة تغييرا عنها
في الشعارات التي تتدفع الرغبة في التخلص
من الفلسطينيين (فلسطيني ما بدنا نشوف)
مقترنة من الجهة الأخرى بادانة اي انجاء
انفصالي فلسطيني (تسقط الدولة الفلسطينية
المسح) . على الرغم من التناقض الظاهري
بين الشعارين ، الا انها يميزان في الحقيقة

عن حاجة مادية واحدة : التخلص من مزاحمة
الفلسطينيين والاستئثار بوقع سائر علسي
حسابهم في أجهزة السلطة ، وفي نفس الوقت
الاستمرار في القضي على زمام القضيبة
الفلسطينية كبند للصلول على المساعدات
الخارجية التي تكفل استمرار دوران عجلة
جهاز الدولة كمصدر عيش رئيسي

ان هذا الموقف المتناقض ليس الا تعبيرا
شعبيا (دارجا) عن تناقضات سياسة النظام
نفسه ، اعتبار المقاومة شائنا داخليا وتحريم
تدخلها في الشؤون الداخلية ، ابادة الشعب
الفلسطيني وفي نفس الوقت ادعاء الحق نسي
النكم بلسانه ، حيان الفلسطينيين من
حقوقهم كمواطنين في الدولة وفي نفس الوقت
ادانة اي توجه بين صفوفهم لتشكل دولة
مستقلة ، الق ... أي بمباراة أخرى : فخل
المعالجة العجية ومطالبها بالاستمرار نسي

وضع البيضي العربي
الا ان هذا الحل الذي تقدمه الرجعية
الحاكمة للآزمة التي تعيها جماهير الضفة
الشرقية ليس سوى حل وهمي . ذلك ان الحل
الحقيقي الوحيد هو في انجاز مهمات الثورة
الوطنية الديمقراطية وتعظيم المقم الاجتماعي
والثقبلية وبناء الاقتصاد الوطني على اسس
انتاجية خيانتة ودمج الجماهير الكادحة
الاربية والفرق تملت بالدرجة الأولى نسي
الاعتماد على الانتفاع الحكومي والتخراط في
أجهزة الدولة والجيش خاصة . ولقد استطاع
العرش الهامشي ان يوفر لها هذا المخرج ،
الا انه تمكن من ذلك فقط بفضل المساعدات
الامبريالية التي كان ينالها بسبب الدور الخاص
الذي يلعبه في الحفاظ على توازن الصالح
الامبريالية في المنطقة : دوره كصام امين
للوجود الاسرائيلي ، دوره ككادبة لقمع الشعب
الفلسطيني وتصفية قضيته الوطنية ، ودوره
ككولة مازلة تحول دون انتشار لبيب القزراع

لا يفر من سعة هذا التعيم النسبة
الكبيرة من البرولديا الرنة واللاجئين المحمين
العاملين من الانتاج بين صفوف الفلسطينيين .
ذلك ان تشكل مالح واسع من البرولديا
الى اصناف طوائف النظام على تايده هذا
الدور وضع زيف ادعائه بتقبل شعب
فلسطين . وهكذا فان سياسة تقوم على هذا
الافتقار لا بد في النهاية من ان تضطر قيرها
بيها .
ان الرجعية الحاكمة تحاول الخروج من
تناقضاتها بتضيير بعض التعصب الاقلامي
وتصعيد حيلة الاعتصام والتبجيل المسادة
للفلسطينيين . فهي تقيم على تسريع العمل

مشروع قرار مقترح إلى المجلس الوطني حول الوضع الراهن في

فلسطين في دورته التاسعة

الأردن ومهام المقاومة

أولا - أن المجلس الوطني الفلسطيني ، آخذاً بنظر الاعتبار :

ان تساعد وفعالية الكفاح المسلح ضد العدو الصهيوني تتوقف بشكل مباشر على تحول الأردن فعليا الى قاعدة آمنة للثورة ومنطلق رئيسي لتحرير ،

وان وحدة الشعب والقضال الوطني والمسير المشترك في الساحة الأردنية - الفلسطينية يعني أن الكفاح في تحرير فلسطين يتوقف على إنجاز مهام التحرر الوطني الديمقراطي في الأردن ، وأن السلطة الرجعية المعيلة اذ تفق عتية بوجه إنجاز هذه المهام الوطنية والديمقراطية ، وتواصل سياستها القتالية على قمع الجماهير ونزع سلاحها وسلب حريتها ، والتعصب والتبيز الاقنيسي اليقضي ضد الشعب الفلسطيني ، وتكريس النفوذ الإبريالي والنوجه نحو عقد صلح استسلامي منفرد مع العدو ، فهي بذلك انما تفق بوضوح عتية في وجه التحرير الكامل لفلسطين ، وان هذه السلطة الرجعية، بنفقتها انتايات القاهرة ودمان واصرارها على اعتبار المقاومة شائنا داخليا من شؤونها ومطالبها باخضاع العمل الثائلي لسلطتها وسيادتها ، انما تتوجه نحو تصفية المقاومة كحركة وطنية لتحرير الشعب الفلسطيني المضطهد ، وتعمل على صنادرة الحق في تمثيل شعب فلسطين والتكلم باسمه ، مما يلقي عليها ونهائيا اي اساس جدي لالتزام حركة المقاومة ببدأ « عدم التدخل في الشؤون الداخلية » فيما يتعلق في الأردن ، ان احباط هذه السياسة الرجعية يتطلب قيام جبهة وطنية متحدة في الأردن تعمل على توطيد وحدة الحركة الوطنية الأردنية - الفلسطينية في نضالها ضد السلطة المعيلة .

يقرر :

ان حركة المقاومة ، وكالة نضال حركة التحرر الوطني الفلسطينية المحتلة في هذا المجلس مطالبة بالقيادة الى المساهمة في بناء الجبهة الوطنية الأردنية الى جانب سائر القظيات والاحزاب والقائيات والشخصيات الوطنية في الضفة الشرقية .

وان حركة المقاومة الفلسطينية تضع كافة امكانياتها وتنظيماتها في الأردن تحت تصرف

الحرة صفحة 1.

هذه الجبهة الوطنية الأردنية ، كجزء لا يتجزأ من أجل المساهمة في النضال لقيام حكم وطني ديمقراطي يعمل ، كحد أدنى ، على إنجاز المهام التالية :

١ - إيقاف الارهاب القمي واطلاق الحريات الديمقراطية وتحرير وسائل التعبير واطلاق سراح كافة المعتقلين والمجنأ السياسيين .

٢ - اقضاء حكومة الجلادين ومنظلي المجازر ، وعزل ومحاكمة كافة العملاء والجرمين بحق الشعب .

٣ - اطلاق حرية المقاومة وحققها في التحرر السياسي والعسكري والاعلامي والمالي ، وحق التنظيم والتعبئة الجماهيرية ، وحق الشعب في حمل السلاح .

٤ - اناهد التعصب الاقنيسي والاعتراف بالحقوق الوطنية للشعب الفلسطيني والماء التمييز الاقنيسي في أجهزة الدولة .

٥ - الانتهاء بتطوير الجيش وتسليحه من الدول الاشتراكية والصديقة وتطويع صفوفه من الجلادين والمسلأ والوقوف عن استخدام كاداة بوليسية لقمع الشعب .

٦ - انتهاج سياسة عربية تقيمية معادية للامبريالية ، وتحرير الأردن من النفوذ الإبريالي سياسيا واقتصاديا وعسكريا .

٧ - التخلي عن سياسة التفرؤب الاقتصادي ، واقامة اقتصاد حرب مناسك وتلبية المطالب المعاشية الملحة للقاتات الشعبية الكاثية .

٨ - الفصل من سياسة الصلح الاستسلامي

الخفرد مع العدو وقض كافة المحاولات التي اقدم عليها النظام المعيل بهذا الاتجاه ونشر جميع الوثائق السرية بها ، والالتزام برفض جميع الطول الاستسلامية والتصفوية .

ويشير المجلس أن الجبهة الوطنية الأردنية هي مهمة ملحة لا يمكن بدونها تلبية ضرورات حماية الثورة وانتشال البلاد من الهوة المسقية التي قادها اليها النظام الرجعي ، وسلاح رئيسي بايدي شعبنا في

المرحلة الراهنة للنضال من أجل حقوقه وحياته ومستقبل تحرره الوطني ، لذلك يستنكر المجلس كافة المواقف التي تعنير الجبهة الوطنية مجرد أداة للضغط على النظام وكافة محاولات اخضاع الموقف ازاء الجبهة لامباريات قصيرة اليد تتعلق بالاكنايات المؤعة للتمايت مع النظام القائم في الأردن ، او بالملفات مع اي نظام عربي آخر .

ثانيا - أن المجلس الوطني الفلسطيني ، اذ يلاحظ :

١ - ان سياسة القمع الرجعي والتعصب الاقنيسي والاضطهاد القومي والابادة الجماعية التي يمارسها النظام القائم في الأردن ضد الشعب الفلسطيني تترك انصارا سلبية خطيرة على الوحدة الوطنية في الساحة الأردنية - الفلسطينية ، وتعرضها للتفرؤب والضعف ، وتلمي ردود فعل انفصالية خطيرة بين صفوف الجماهير .

وان هذه السياسة الرجعية التي تنتهج تحت ستار التمسك بوحدة الضفين ، وبجدة أن الشعب الفلسطيني يجب أن يتخلى عن حقوقه الوطنية الراهنة حتى يحصل على حقوقه القومية الكاملة بعد الماء الكيان الاسرائيلي وتحرير كامل فلسطين ، انما تؤدي عيلا اضعاف وتفكيك وحدة الضفين وحرمان الشعب الفلسطيني من اي من حقوقه المراهنة أو المعبدة المدي ومن قدرته الفعلية على إنجاز هدف التحرير ، كما تستهف بصنادرة حق تمثيل الشعب الفلسطيني وعقد صلح استسلامي منفرد باسمه مع العدو الاسرائيلي من أجل استعادة الضفة الغربية واعادة اخضاعها لسياسات الارهاب الرجعي المعيل .

واذ يؤكد :

ان انتزاع الحقوق القومية الكاملة للشعب الفلسطيني وحقه الكامل في تقرير مصيره بنفسه وعلى ارض وطنه يتطلب بالضرورة الماء الكيان الاسرائيلي الخليل وتحرير كامل التراب الفلسطيني من الاستعمار الاستيطاني الصهيوني . الا أن هذا الجدا لا يعني التخلي عن الحقوق الوطنية المراهنة للشعب الفلسطيني في الأردن والتي يشكل ضمانها شرطا ضروريا لتمكينه من إنجاز هدفه الاستراتيجي البعيد الاهد في

التحرير والعودة ، كما انه لا يعني استمرار خضوع الشعب الفلسطيني للارهاب الرجعي والتعصب الاقنيسي وابقاده فريسة للتفكيك والتشريد والابادة الجماعية .

وان شعار « الدولة الفلسطينية » على جزء من ارض فلسطين يقدم حلا وحيسا لمسألة نيل الحقوق الوطنية الراهنة للشعب الفلسطيني ويشكل هروبا من مهام النضال ضد السلطة الرجعية المعيلة من أجل انتزاع هذه الحقوق . الا أن هذا لا يعني الموافقة على اعادة اخضاع الضفة الغربية بعد زوال الكابوس الاسرائيلي عنها ، لسيطرة النظام الرجعي المعيل ولارهابه القمي الاقنيسي .

وان وحدة الضفين وحدة قومية نحن مطالبون بحمايتها وتوطيها ، وهي الاطار الإصلاح لثم وتساعد نضال الشعب الفلسطيني من أجل استعادة سائر اراضيه المقتضية . الا أن التمسك بهذه الوحدة بمعزل عن الاسس الوطنية الديمقراطية التي لا بد أن تستند اليها من أجل ان تتعزز وتتوطد ، ومعزل عن النضال ضد السلطة المعيلة القائمة ضد ارهابها الرجعي وتعصبها الاقنيسي ، ومعزل عن هذه الاسس يشكل رضوخا لابتزاز سياسي الذي يمارسه النظام الحاكم ومواقفة ضمنية على سياسته المراهية الى مصادرة حق تمثيل شعب فلسطين واستعادة سيطرته على الضفة الغربية بعدد زوال الاحتلال الاسرائيلي عنها .

يقرر :

ان حماية وتوطيد وحدة الضفين رهن بالنضال من أجل اسقاط النظام المعيل واقامة نظام وطني ديمقراطي والاعتراف بالحقوق الوطنية لشعبنا الفلسطيني ، ان في الأردن ، والتي تتمثل في :

١ - الاعتراف بحق الشعب الفلسطيني بالمشاركة على قدم المساواة في تقرير مصير الأردن وكافة جوانب الحياة السياسية والاقتصادية والعسكرية والثقافية فيه ، والاعتراف بالثورة الفلسطينية كتمثيل وحيد لهذا الشعب وصاحبة الحق الوحيد في تقرير

مصيره كما تنص على ذلك اتفاقية القاهرة وبروتوكول عمان .

٢ - الماء كافة اشكال الاضطهاد والتمييز والتعصب الاقنيسي ، واطرار المساواة الكاملة لكافة المواطنين من أبناء الضفين في كافة الحقوق والمواجبات والفرص .

٣ - إيقاف القمع الارهابي واطلاق الحريات الديمقراطية لشعبنا .

٤ - الاعتراف العملي بحق شعبنا بالمشاركة في السلطة السياسية من خلال نظام وطني ديمقراطي .

٥ - الاعتراف بحق شعبنا في حمل السلاح ومواصلة كفاحه المسلح بحرية حتى تحرير كامل ترابه الوطني ، واطلاق حرية المقاومة في العمل والتحرك السياسي والعسكري والاعلامي والمالي وفي التنظيم والتعبئة الجماهيرية كما تنص على ذلك اتفاقية القاهرة .

وان استمرار الرجعية الحاكمة في سياستها القاتية على الارهاب القمي والتعصب الاقنيسي ، واصرارها على مصادرة الحقوق الوطنية لشعبنا واخضاعه للابادة الجماعية ، وتشبثها بسلطتها ومصلحتها الاتانية على حساب مصالح مجوع الشعب والوطن ، سوف يجعلها لوحدها المسؤولة الكاملة عن اضعاف وحدة الضفين وتفكيكها .

ويؤكد المجلس أن شعبنا ، اذ يبذل الجاه والارواح والنضحيات الجسام في الكفاح المسلح المتواصل ضد العدو الاسرائيلي من أجل تحرير المناطق المحتلة من وجوده اليقضي : قائم ، في الوقت نفسه ، لن يسبح باعادة اخضاع الضفة الغربية لسيطرة النظام المعيل وارهابه الاقنيسي بعد زوال كابوس الاحتلال الاسرائيلي عنها ، بل أنه سوف يناضل من أجل تحويل الضفة الحرة الى كلمة ثورية وقاعدة اجنية للنضال من أجل اسقاط النظام المعيل وتجميع وحدة الضفين في ظل اقامة سلطة وطنية ديمقراطية لمصوم الأردن كخطة على طريق مناهضة الكفاح من أجل تحرير كامل التراب الوطني الفلسطيني ، وكشرط استراتيجي لازم من أجل احراز النصر في القضاء على الكيان الاسرائيلي .

الجبهة الشعبية الديمقراطية لتحرير فلسطين

مشروع قرار مقترح إلى المجلس الوطني الفلسطيني في دورته التاسعة حول المهام الملحة لتطوير الوحدة الوطنية وبناء جيش تحريري شعبي موحد

ان المجلس الوطني الفلسطيني أخذا بنظر الاعتبار :

١ - ان الوحدة الوطنية الفلسطينية ضرورية ملحة تتطلبها طبيعة الثورة في مرحلتها التحرر الوطني ، وتنفيذها متطلبات النضال الراهنة في ظروف تصاعد القمع الرجعي من أجل تصفية المقاومة في الأردن بشكل متراسق مع مواصلة الاحتلال الاسرائيلي تصعيد حملته العسكرية لاختاد الكفاح المسلح في الأراضي المحتلة .

وان النضال من أجل الوحدة الوطنية ينبغي أن يأخذ بنظر الاعتبار أن تعدد الفصائل داخل حركة التحرر الوطني الفلسطينية يستند الى سلسلة من العوامل الموضوعية التي لا يمكن الفؤها بقرار ذاتي والتي من أهمها واقع الانقسام الطبقي للشعب الفلسطيني ، والتشتت الجغرافي لهذا الشعب القاجم عن طبيعة الاستعمار الاستيطاني الصهيوني ، بالإضافة الى تأثير الأوضاع العربية وتداخلها مع النضال الفلسطيني وما ينجم عنه من تدخل من جانب الانظمة العربية القاتية في شؤون المقاومة .

وان محاولة تحقيق الوحدة الوطنية بوسائل الدج القسري سيزيد من تعمق حركة المقاومة ويعترة جهودها في صراعات داخلية مسلحة حادة مما يصرق قواها عن مجابهة الاعداء المتكاثرين .

وان جميع الاشكال السابقة للوحدة الوطنية نصرت عن تحقيق أقصى درجات الفاعلية الملحة والمطلوبة منها ، كما أن قرارات المجلس الوطني الثاين بهذا الشأن لم تجد طريقها الى التنفيذ ، نتيجة عدد من الاسباب الذاتية من بينها غياب اي اساس

ديمقراطي للامانة الوطنية : وفقر الصراعات الهامشية والذاتية حول قضايا ثانوية وغياب روح الجدية في الالتزام والتطبيق العملي للقرارات ، بالإضافة الى غياب روح القيادة الجماعية والحوار الديمقراطي في الهيئات العليا للعمل الوطني المشترك .

وان جميع هذه العوامل الموضوعية والذاتية تجعل التطلع الى وحدة انماجيية كاملة في جميع المجالات ، قائمة على الماء الاستقلال التنظيمي والسياسي والفكري للفصائل المختلفة ، وهما خياليا مستحيل التحقيق ، بالإضافة الى كونه يؤدي في المرحلة الراهنة الى نتائج رجعية مضادة للثورة .

وان هذه العوامل ، بالرغم من ذلك ، لا تفق عتقا دون الوصول الى خطوات انماجيية في بعض المجالات ، ويشكل خاص في المجال العسكري ، بشكل لا يتنافى مع مبدأ الاستقلال الفكري والسياسي والتنظيمي لكافة الفصائل .

وان أية خطوات بهذا الاتجاه ينبغي ان تستند الى تقيم واقعي وموضوعي للتجارب السابقة التي انتهت الى الفشل بسبب غياب الاسس الواضحة التي تحكم العلاقات داخل المؤسسات الوحدة مما اتسع المجال لتنامي الصراعات البيروقراطية والذاتية داخلها .

يقرر :

ان الوحدة الوطنية تقوم في المرحلة الراهنة على اسس جبهوية ضمن اطار منظمة التحرير الفلسطينية ومؤسساتها القيادية المختلفة بصيغة تضمن :

١ - الاستقلال الإيديولوجي والسياسي والتنظيمي لكافة الفصائل وحق تبادل النقد الاقوي ضمن اطار العمل الوطني المشترك .

٢ - الالتزام ببرنامج حد أدنى سياسي وبرنامج تضالني مشترك معهد تشكل اساسا له مقررات المجالس الوطنية السابقة (ويشكل خاص مقررات الدورات السابقة والاستثنائية والثالثة) بالإضافة الى مشروع

القرار (حول الوضع الراهن ومهام المقاومة) اقدم الى هذا المجلس .

٣ - ان المكتاتية المتاحة في ظل الظروف الراهنة ، والضرورة التي تقتضيها متطلبات النضال الآتية والمستقبلية ، تضع مسألة الوحدة العسكرية لكافة القوات المقاتلة النظامية والفدائية على رأس جدول أعمال الوحدة الوطنية .

وان هذه الضرورة تقتضي المباشرة فورا في بناء جيش تحرير شعبي موحد تتدرج فيه كافة القوات المقاتلة على اساس الوحدة الكاملة من القيادة الى القاعدة ، على أن يكون ذلك مرهونا بالاسس التي تضمن فعالية واستمرار هذه الخطوة وانسجام القوات الموحدة مع دورها كجيش شعبي ثوري . ان هذه الاسس تتمثل فيما يلي :

١ - حق العمل السياسي والانتصار التنظيمي لكافة القاتين في صفوف القوات الموحدة وحرية جميع القظيات الفنية الى الوحدة الوطنية في ممارسة العمل الدعائي السياسي والتنظيمي داخلها .

٢ - ديمقراطية العلاقات الداخلية ضمن صفوف القوات الموحدة (الماء التحيية ، الماء المعقوبات الجسدية ، ممارسة التقدر والنقد الذاتي) واقامة مجالس الجنود للرقابة والمحاسبة والتوجيه بما فيها حق سحب الثقة من أية قيادة عسكرية ، مع التأكيد الصارم على الانضباط العسكري الصارم والطوعي القائم على الوعي السياسي والتنظيمي .

٣ - الماء التوافق الطبقة الواسعة في الابتيازات المادية والمعنوية للربب المختلفة بحيث لا تتجاوز التوافق المادية بين الحد الأدنى والحد الأعلى نسبة ١ : ٣ .

٤ - خضوع القوات الموحدة بشكل كامل للبيئات السياسية القيادية للعمل الوطني المشترك (كل ضمن صلاحياتها) باعتبارها هيئات جماعية .

اولال توز ٧١ .

الجبهة الشعبية الديمقراطية لتحرير فلسطين

الحرة صفحة ١١

نحو وحدة وطنية فلسطينية راسخة .. نحو جيش تحرير شعبي موحد

جديدة في شكل « القيادة الموحدة لحركة المقاومة الفلسطينية » لبنان مؤامرة ٢٠١٠-١٩٧٠ في الأردن . وتصدت هذه القيادة لمؤامرة السلطة وقتها بوقوف موحد ومنسجم حتى تم إزغها على التراجع . وتطورت هذه العلاقة إلى تشكيل اللجنة المركزية التي أقر صيغتها المجلس الوطني الفلسطيني السابع المنعقد في القاهرة ، وكان من المقترحين أن تعمل هذه اللجنة مهام تنفيذ مقررات المجلس الوطني وإقرار كافة المواقف المطالبة السياسية والعسكرية بين دورتي انعقاده . كما اتخذ التنسيق العسكري بين القوى الوطنية في القاهرة ، وكان من تولى القيادة الاتحاد المسلح الفلسطيني . وحسب تشكيل القيادات العسكرية المتعاقبة والتي لم يمارس أي منها مسؤولياتها بجدية كاملة على مستوى العمل العسكري كله ، ما عدا بعض المواقف هنا وهناك التي أرغمت فيها الاضطرار للحركة الجميع على التقييد بذلك . وإذا كان لنا أن نبحث من السمة العامة التي راقت تشكل كل هذه الصيغ للتسيير السياسي والعسكري ، فقد كان واضحا عبر كل هذه التجارب أن كل شكل جديد للتسيير كان ينشأ خلال أزمة حادة تترجمها المقاومة كما حدث في ٢٠١٠-١٩٧٠ ثم مؤامرة ١٩٧٠-١٩٧٠ ومؤامرة ١٩٧٠-١٩٧٠ التي تلتها حتى هذه اللحظة . وليس شيئا جديدا أن نلاحظ أن هذه الاشكال كانت تبني وتفرض أحيانا عند أي سواور تلوح بانهيار الأزمة أو تقدم فترة هدوء نسبي . ويمكن القول أن المقاومة لم تكن تبني علاقاتها على أساس فهمها لطبيعة المرحلة وجبايتها الإحداث والإضطرار المتوقعة المقبلة ، بل كانت هذه العلاقات تنسج لحظة قيام الأحداث لرد عليها . أتيا ثم تنفرد عندما يتبدد شبح الاضطرار . ورغم الحديث المتكرر من جانب فصائل متحدة حول ضرورة أن تستند هذه العلاقات إلى برنامج سياسي وعسكري ونظيمي مشترك يمثل الحد الأدنى ، فإن معظم البرامج المشتركة لم تكن تحتوي سوى على مجموعة منطلقات ومبادئ عامة ومبادئ مشتركة أحيانا ، ينشأ أبرزها في المجال الوطني الذي تعتبره أغلبية القوى أساسا للعلاقات الوطنية . ومن الملاحظ أن هذا المجال يضم مجموعة من الأهداف الاستراتيجية والعربية والبيئية التي دون أن يلزم أحد أن يتناول أية مهام أمنية محددة أمام المقاومة على ضوء الظروف المتغيرة في الساحة الفلسطينية وتطور الأوضاع في مختلفها والعالم . هذا بالإضافة إلى أن هذا المجال يحتوي على الكثير من العناصر الرجعية والمظلمة وكذلك المواقف التي أقرت الوائت والتجربة عدم صحتها سواء أكان ذلك ممثلا في الموقف من القوى الرجعية

المقاومة الفلسطينية التي ينكر الجليل وجودها أصلا ، أو في موقفه من تحديد القوى الوطنية التي ينبغي التعامل معها على الصعيد الوطني والعربي والعالمي . مضاعفا إلى ذلك عشرات الملاحظات التي يمكن سردها والتي تشير إليها في أكثر من مناسبة . ومن الجدير بالذكر أن المقاومة كانت تصل أحيانا إلى وضع برامج سياسية مشتركة تتناول مهام أمنية وراهنة كما طرح اشكالا متقدمة للملكات ، ولكن هذه البرامج كانت تنبر عن نفسها بالواقعة المظلمة عليها ثم ممارسة تنقيصا تايما أو تجاهلها لدى التطبيق وهذا ما كان عليه مصير انقلاب ١٩٧٠-١٩٧٠ وكذلك مصير مقررات المجلس الوطني الاستثنائي المنعقد في أواخر آب ١٩٧٠ في عمان والذي أكد على ضرورة الإعداد الجدي والفاسل لتحرير فلسطين من الاحتلال وتطبيقا للتسليم والعودة ، وعندما داهمنا أحداث أيلول الأسود انتزع بشكل ملموس نقدان أي استعداد فعلي، وهي لدى غالبية القوى المقاومة من أجل تحقيق هذا الهدف سواء على صعيد الاستعداد العسكري أو الفكري السياسي الثابتة لجماهير الشعب في الأردن . وأتينا لا تأتي بجدية عندما تؤكد أن كافة الهيئات المركزية والقيادية التي كان ينطو بها مسؤولية تنفيذ أي برنامج أو قرار يصدر ، ثم تم حتى المشاركة والتقرير في معظم المواقف البيئية لحركة المقاومة ، أو أن معظم ما صدر عنها من مقررات لم يترك طريقه إلى الأثر ، وأوضح مثال على ذلك أوضاع اللجنة المركزية منذ أيلول حتى الآن (أعضاؤها للقيادة الجماهيرية سواء أكان ذلك كانت هذه العلاقات تنسج لحظة قيام الأحداث لرد عليها . أتيا ثم تنفرد عندما يتبدد شبح الاضطرار . ورغم الحديث المتكرر من جانب فصائل متحدة حول ضرورة أن تستند هذه العلاقات إلى برنامج سياسي وعسكري ونظيمي مشترك يمثل الحد الأدنى ، فإن معظم البرامج المشتركة لم تكن تحتوي سوى على مجموعة منطلقات ومبادئ عامة ومبادئ مشتركة أحيانا ، ينشأ أبرزها في المجال الوطني الذي تعتبره أغلبية القوى أساسا للعلاقات الوطنية . ومن الملاحظ أن هذا المجال يضم مجموعة من الأهداف الاستراتيجية والعربية والبيئية التي دون أن يلزم أحد أن يتناول أية مهام أمنية محددة أمام المقاومة على ضوء الظروف المتغيرة في الساحة الفلسطينية وتطور الأوضاع في مختلفها والعالم . هذا بالإضافة إلى أن هذا المجال يحتوي على الكثير من العناصر الرجعية والمظلمة وكذلك المواقف التي أقرت الوائت والتجربة عدم صحتها سواء أكان ذلك ممثلا في الموقف من القوى الرجعية

عقبات موضوعية وعقبات ذاتية:

لا يزال الحديث عن الوحدة الوطنية يدور داخل صفوف المقاومة مؤكدا باستمرار على أهميتها دون أن يشير بشكل واقعي وواضح إلى أساليب ووسائل إنجازها انطلاقا من الواقع اليومي الذي يعيشه شعبنا وعند بحث هذا الموضوع يتم تجاهل العديد من الحقائق التي ترقى أحيانا إلى درجة البهيميات والتي يؤدي تكرارها وتجاهلها إلى اعاقبة أية خطوات على طريق الوحدة الوطنية بل أن الوصول إليها حثيا . أن الوقائع

الحاكمية . فقد عبرت هذه الطبقات بواسطة بعض مثيلها السياسيين واتحاداتها المهنية عن عزوفها عن المشاركة في جبهة وطنية موحدة تواجه أرهاق وتبع حكومة الجلائين ، وبدا بعض مثيلها يلوكون ذات الانتماءات والالتزامات التي ما زال يستفهمها النظام الرجعي ضد المقاومة . أن الإقرار بهذا الانقسام وفهمه يجعلنا قادرين تماما على حل قضية الوحدة الوطنية انطلاقا من فهم ودراسة مصلحة كل طبقة وطنية ، وصياغة برنامج يملح المصلحة المشتركة التي تجمع عموم الطبقات الوطنية وتنظيماتها السياسية والمسلحة حوله . كما أن هذا الإقرار يجعلنا ندرك أن التباين والأختلاف في المواقف السياسية والتطبيق العملي أمر مبرر ومشروع ، فهما كانت طبيعة الخلافات ، فإن التحالف والتضامن على أساس من العلاقات الديمقراطية والبرنامج المشترك والحق في ممارسة موقف مستقل سياسي ونظيمي لكل فصل في المسائل المختلف عليها ، كتيل بأن يثبت عبر التجربة والممارسة صحة هذا الموقف أن ذلك داخل العمل الوطني وتقبل أيضا بتصبح سياسة ومواقف مجموع الحركة الوطنية وكذلك مجموع تكتيكها وتياراتها . أن التحالف الوطني ليس بضرورة ولا يمكن إنجازه بالقوة السياسية ، فإن استناده على أسس وهتاف موضوعية هو الذي سيؤدي إلى أن تكون مواقف الجميع واضحة أمام الجميع ، وبالتالي سيؤدي إلى تطوير هذا التحالف وتثبيتته وانتصار قضية الثورة بالتفكير في النهاية .

٢ - طبيعة الاحتلال الصهيوني والتشتت الجغرافي:

أن الاحتلال الصهيوني الذي قاد إلى اجتثاث طبقات كباها للشعب الفلسطيني من أصولها الاجتماعية والاقتصادية ، فقد أدى إلى توسيع دائرة البطالة الانحائية والتخلف الثقافي لدى قطاعات واسعة من أبناء شعبنا . فأن فئات اللاجئين المعمرين ذات الأصول الكبيرة . كما أن التشتت الجغرافي داخل عدد من الاقطار العربية قد أدى إلى تطور متفاوت ويختلف لكل قطاع في كل بلد نتيجة لآثاره بطروف هذا البلد وتطوره . أن هذا كله قد قاد إلى أن يتكيف كل قطاع من قطاعات شعبنا في كل بلد مع الظروف الاقتصادية والسياسية والثقافية المثالية في ذلك البلد وإلى تعدد واختلاف التنظيمات السياسية لشعبنا على ضوء واقع كل بلد من هذه البلدان .

٣ - تأثير الأوضاع العربية:

أن شعار « عدم التدخل في الأوضاع العربية » وضرورة « توحيد كل المطالبات العربية حول فلسطين ومن أجل قضيتها » قد استغلت التجربة الواقعية وتم تفكيكها كليا تحت إغرائها عن يوم ١٧ أيلول . فإذا كنا نؤكد دائما على كون الأوضاع العربية الخطية بفلسطين تقرر وستقرر بشكل رئيسي مصير ومستقبل القضية الوطنية لشعبنا ،

فإن هذا التأكيد كان يهدف إلى عدم الاستسلام لهذه الأوضاع ، بقدر ما يجب توثيق التحالف والتضامن مع مجموع القوى الوطنية والتقدمية العربية ضمن جبهة موحدة مشتركة ضد العدوان الصهيوني والامبريالية والرجعية . كما أننا لا نستطيع تجاهل حقيقة علمية مؤداها أن الأوضاع العربية والانظمة القائمة تتدخل ليس فقط في شؤون القضية الوطنية لشعبنا بل حتى في أوضاع المقاومة ذاتها ، مما قد أدى إلى المزيد من التعزق والتبعثر داخل صفوف المقاومة بدون أي مبرر موضوعي لذلك . كل هذا يجعل قضية الوحدة الوطنية الفلسطينية ذات مساس مباشر بوقوف المقاومة على الصعيد العربي ، والذي لا يمكن أن يكون موقفا وطنيا عمليا بدون توثيق التحالف مع حركة التحرر الوطني العربية شعبيا وعلى نطاق كل بلد ، وبدون نقد كل المواقف المفردة والمراجعة والخاصة لمجموع الانظمة الوطنية ، وبدون شن نضال حازم لحمل النشاز الأساسي مع الرجعية الأردنية - الفلسطينية ممثلة بالنظام القائم ، كخطوة على طريق حل النشاز الرئيسي - الصهيونية .

إضافة إلى كل هذه الظروف والعقبات الموضوعية المثالية حول المقاومة والتي تؤثر إلى حد بعيد على أسس واشكال الوحدة الوطنية ، فمن المؤكد أن تكتيكا في هذه الظروف واجتياز العقبات مرهون أساسا بالأوضاع الذاتية والداخلية للمقاومة التي تستطيع تيمنا لو تم تصحيحها وتطويرها ، دفع الوحدة الوطنية خطوات واسعة إلى الامام . ويمكننا أن نحدد أبرز هذه العقبات الذاتية بما يلي :

١ - التركيب الثقافي والسياسي المتخلف لغالبية قيادات الحركة الوطنية الفلسطينية:

ليس المهم هنا أن نؤكد مجددا على الانتماء الوطني والسياسي لغالبية قيادات الحركة الوطنية للشعب الفلسطيني ، فقد أدى إلى توسيع دائرة البطالة الانحائية والتخلف الثقافي لدى قطاعات واسعة من أبناء شعبنا . فأن فئات اللاجئين المعمرين ذات الأصول الكبيرة . كما أن التشتت الجغرافي داخل عدد من الاقطار العربية قد أدى إلى تطور متفاوت ويختلف لكل قطاع في كل بلد نتيجة لآثاره بطروف هذا البلد وتطوره . أن هذا كله قد قاد إلى أن يتكيف كل قطاع من قطاعات شعبنا في كل بلد مع الظروف الاقتصادية والسياسية والثقافية المثالية في ذلك البلد وإلى تعدد واختلاف التنظيمات السياسية لشعبنا على ضوء واقع كل بلد من هذه البلدان .

وصيغ العلاقات العشائرية والقطاعية على صعيد التنظيم الداخلي والصلة مع الجماهير ولقد كانت ولا زالت أخطر آثار هذا التركيب على الصعيد السياسي ، حيث عانت جماهيرنا طويلا من آثار الفرد والتقليد في المواقف التي وصلت أخيرا إلى درجة الانتقال من شعارات التعايش مع الرجعية الحاكمة في الأردن إلى القادة باسقاط النظام فوراً وبمباشرة وخلال أيام معدودة ، مضاعفا إلى ذلك الموقف الذي يتزدد ويرفض أن يطرح أية مهام مباشرة وأتية للجماهير مكتفيا بتجديد شعارات عامة وغامضة ومعبدة الذي من نصوص الميثاق أو أي برنامج مشابه له . كل ذلك قد جر آثاره في تكريس انشطار من العلاقات الديمقراطية على الصعيد العسكري والنظيمي واحترار لأي علاقة ديمقراطية مركزية على أساس من الوصي السياسي والتفقد المقيال والقساوي . أن الحوار التبادلي بيننا وبينهم المرافزة بشأن الأساس الذاتي الرئيسي للانتصار في الحرب الوطنية هو قيادة صحيحة وسياسة صحيحة ، ومن المؤكد أن تجربتنا الخاصة تثبت أيضا هذا الاستنتاج . وبدلا من هذا كله نجد أن العمل الوحيد الذي يسم طرعه يتلخص في الدعوة لاقامة منظمة واحدة ينجح فيها الجميع تقرا فوق كسل الانتقادات الواقعية والموضوعية ، بينما نرى الجانب الآخر تبيها لكل اشكال التفتت الثقافية ومؤسساتها القيادية كاللجنة المركزية مما ينفذ هذه العلاقات طابع القيادة الجماهيرية والحوار الديمقراطي .

أن تجاوز آثار هذا التركيب رهن أساسا بتصحيح العلاقات الوطنية باتجاه توطيد دور مؤسساتها القيادية الجماهيرية وتثبيت العمل الديمقراطي داخلها ومع الجماهير استنادا إلى برنامج سياسي مرحلي وملمز .

٢ - مفاهيم متباينة للوحدة وتجارب أكثر فائدة من هذه المفاهيم:

أن الخلف والصراع حول أكثر الاشكال والاسس ملهمة للوحدة الوطنية لم يقبل صراعا نظريا بين مفاهيم متباينة بل أن هناك العديد من التجارب العملية المبهمة وعلى الصعيد العسكري بشكل أكثر تحديدا بما يقينا تماما في وضعنا لأي أساس وشكل واقعي للوحدة . لقد كانت هناك تجاربنا في بارزاتنا لانشاء قوة عسكرية موحدة الأولى في شمال الأردن عام ١٩٧٠ والثانية في جنوب لبنان عام ١٩٧١ ، ولقد كان فشل التجاربين عمليا ناشئا عن التباين والأختلاف الواسع بين مفاهيم متناقضة للعلاقات التنظيمية والهيمنة العمل السياسي بين القوتين وكذلك الحدود التي يبدأ منها وينتهي إليها الضبط العسكري وهل يتناول كافة الشؤون وتضاميا العمل اليومي للجان ؟ كذلك كان للصراع البيروقراطي العسكري من أعلى للحصول على مواقع أفضل أثر في فشل هاتين التجربتين . وقد بين أن الكفاح بالحد من ضرورة الوحدة بأقامة منظمة واحدة ، إلى جانب كونها هدفا غير واقعي ، فإنه لا يقدم أية حلول عملية لمسألة الوحدة الوطنية . أن الصراع العسكري الضارب للثورة الفلسطينية أي جيشها الشعبي المقاتل لا بد أن يكون موحدا

ومعتمدا حتى يستطيع أن ينجز مهامه القتالية بفعالية ومرونة ولكن الوصول إلى هذه الوحدة العسكرية مرهون أساسا بالوصول إلى مفاهيم مشتركة أساسها اشاعة العلاقات الديمقراطية داخل صفوف هذا الجيش الشعبي وإطلاق حرية العمل السياسي داخله والملاءمة كافة الإنجازات البيروقراطية والمالية ما بين صفوفه ، مع الحفاظ على حق الإنماء التنظيمي والسياسي لأي فصل من الفصائل بعيدا عن أية ضغوط . أن هذه الأسس للوحدة الوطنية على صعيد القوات المقاتلة سوف تؤدي إلى المزيد من انضباط أبناء شعبنا في صفوفه وإلى تعزيز قدرته وفعاليته القتالية وتكسيبه المزيد من احترام وثقة الجماهير به ، وبدونهم فإن الثورة سوف تعاني المزيد من التجارب والتفكك الذاتية الداخلية والتخبط في المواقف والتناقض في المفاهيم تجاه قضية الوحدة .

٣ - التناقض الذاتي والصراع حول القضايا الهامشية:

أن غياب أي أساس ديمقراطي للملازمة الوطنية ومهام سياسية موحدة أمام القوى الوطنية ، يفتح الباب أحيانا أمام تطور الصراع حول قضايا ثورية وهامشية وتفتت قضايا العمل السياسي والعسكري والنظيمي كليا من عين الجميع . ومن المؤكد أيضا أن عددا من القوى التي لا مبرر موضوعي لوجودها تلجأ إلى مثل هذه الاشكال من الصراع الهامشية لكي تجد مبررا كليا لوجودها ذاته . وهذا ما يجعل بعض المسائل المالية والأمنية وعددا من الاخفاخ الذاتية الفردية مبررا كليا لتفتت هذه التناقضات . أن حل كل المسائل الفرعية والمالية والعملية اليومية ضرورة ملحة ، ولا يمكن أن يتم طمس كل التناقضات الهامشية والخضلة بدون حل مسألة الوحدة الوطنية ذاتها على أساس ديمقراطي وصحيح . ومن الجدير هنا التفكير بأن الرجعية تفرع المعوق طريا كالحا لها تناقض هامشي أو ثانوي وقد نما واستغل لأن هذا هو حيزها اليومي الذي تعاشي عليه . أننا هنا لا ندمو إلى الغاء كل الفروق القليلة في المواقف تجاه القضايا الرئيسية التي تيس نضال شعبنا ومهامه الفعلية ، بل أن حوارا حيا لا بد أن يقوم حول هذه القضايا أساسه روح التضامن والتعاك والتفد والرافقي المتبادل .

ملامح عامة للمهام السياسية الراهنة

أن الظروف الراهنة التي تمر بها قضية شعبنا الوطنية وفورتنا داخل الأردن في مهامها مع الرجعية الخاصة . واستمرار محاولات التبريد التي تفرز الاستسلام على شعورنا العربية تلك الهامة التي يتكسبنا من القتل المسلح ضد الاحتلال الصهيوني في حذر محاولات استسلام وتصفية قضية شعبنا الوطنية ، أن هذه الظروف مجتمعا تضع أمام شعبنا وكل نواة الوطنية المهام الراهنة كأساس مشترك لنضالها . أن جباية مؤامرات الرجعية الحاكمة في

لقد شكت مسألة تطويق الوحدة الوطنية الفلسطينية واحدة من أهم القضايا وأكثرها إلحاحا بالنسبة لجماهير شعبنا ولكل الوطنيين والتقدميين في منطقنا ومسي العالم . فقد كان واضحا أمام كل من نهمة مصلحة القضية القوي الوطنية إلى برنامج جهوي يجمع صفوفها ، هو أحد الشروط الرئيسية لانتصار قضية الثورة .

ورغم كل المصاعب الذاتية والاضطرار الخارجية التي تعرضت لها المقاومة الفلسطينية فقد كانت تؤكد واستمرار أهمية إحياد صيغة أكثر تقدما وفعالية من كافة صيغ العلاقات الراهنة بين فصائل المقاومة حتى يمكن اجتياز هذه المصاعب والاضطرار ، وهي يستطيع شعبنا بجمع طاقه وطقته الوطنية من إنجاز مهامه الرئيسية في تحرير وطنه المحتل وتقرير مصيره بنفسه . وإذا كانت الوحدة الوطنية مدار بحث وهجر في مجموع نضال المقاومة وداخل صفوف الشعب طوال السنوات الماضية انطلاقا من أهميتها كضرورة تاريخية ملحة وراهنة ، فقد تمت لنا هذه السنوات صيغة ثابتة من التجارب والصيغ في العلاقة بين هذه الفصائل لا يمكن تجاهلها ، ولا استغلال التقدم خطوة واحدة من أجل وحدة وطنية راسخة وثابتة . لقد طرحت في ساحة العمل الفلسطيني مخاريم متعددة حول الوحدة ، وتم التخلي عن صيغ عديدة واستبدالها بصيغ بديلة لها ، وانتهت أشكال من العلاقات بين مختلف الفصائل على كافة الأصعدة السياسية والعسكرية وفي مجالات العمل الشعبي والعماري والثقافي والمالي - مما يتطلب منا استعراض كافة الدروس التي لا يمكن تجاهلها هذه التجارب بجدية كافية وتعميق نظريتها الجليل انطلاقا من هذه الدروس بواقعية نامة حتى لا نلجأ إلى المسألة تدور نسي ذات العلاقة لفترة التي كانت تدور فيها .

لقد اختلفت العلاقة بين فصائل الحركة الوطنية المختلفة متعددة كانت بداياتها

الجهة الشعبية الديمقراطية لتحرير فلسطين

الفرق عنها دورها فعلا على هذا الاساس ،
والاحتول حل القرارات التي تبو وجمعية
مؤجلة الى غطاء لاستمرار استكمال المصلحة
المصرية والموسمية على حالتها الزاهية .
ان توطيد العلاقة بين جميع الفصائل
والوصول باستمرار الى موقف مشترك لحل
كل المصائل والمهام التي تواجه الثورة يتطلب
ساسا :

— تثبيت صيغة اللجنة المركزية والمكتب
السياسي وكافة الهيئات والجهات التي اقر
تشكيلها المجلس الوطني اثنان ، والخصاص
في هذه الصيغة كونهما تمثل اكثر استكمال
العمليات الوطنية تقنيا وواقعية في المرحلة
الراهية .

— الحفاظ على استقلال حركة المقاومة السياسية والعسكرية وحفظها في انفراد
بقيادة الشعب الفلسطيني مع رفض كل
نوع من التنسيق المشوه أو فرض الاملاء
من حركة المقاومة وانتزاع حقها في تمثيل
شعب فلسطين، والعمل على توحيد العلاقة
بين القوى الوطنية والتقدمية العربية على طريق
جبهة وطنية عربية معادية للإمبريالية
الصهيونية والرجعية.

— أن الحوار الديمقراطي والمتشاور
على هيئة النقطة هو أساس توطيد الوحدة
وطنية . ومن هنا فإذا كان من المبرر
استمرار قيام خلافتنا في وجهات النظر
أن العديد من القضايا ، فإن مثل هذا
وإن سيؤدي في غالب الأحيان إلى
يقضي بقية الخلاف هذه ، أو تركه حتى
تتوافق الواضع والتجربة ذاتها صحة هذا
نقد أو ذاك .

تقوم
القضية بالصلاح الوطنية لشعبنا
تغريب باجزاء من الاراضي العربية
ومتابعة الكفاح المسلح من اجل تحرير
الاراضي المحتلة وحصول شعبنا على
تقرير مصيره بنفسه وعلى ارضه .

على صعيد العمل العسكري ، فقد
الواقع أن وحدة القوى العسكرية
مة ضمن جيش تحرير شعبي موحد
الكفاحية قوى الثورة التنظيمية والعدائية ،
أساسي من « وحدة التنظيم والتدريب
وليع والاضباط والمصليات » (برنامج
السياسي والتنظيمي للثورة الفلسطينية
أقرته الدورة الثامنة للجانم الوطني)
همة راحلة وعاجلة للامس مجموع القوى
تة سيكتفي تطو تنمية الحالة

المؤسس سفير ومهمي الصلح
للحرة ونهضة سوريا وتعيين كافة
عظيمها العسكري وزيادة خبرتها بشكل
كما انه سوف يكتل تحويل قابلية
في التحريض الفلسطيني القتالية الى
مقاتلة وتشارك بغالبية في اداء مهامها
« ان الجيش الشعبي الموحد »
بجعل جماهيرنا فمضة اكثر فاعتر
القوي الاستعداد دعم الثورة
منها والاضطراب في صفوفها »
منها الحراك المدمرة سواء داخل

— حرية العمل الدعائي والسياسي
لجود الخطبات بين القاتلين بكافة وسائل
النشر والدعاية السياسية (البيانات
القصرات ، الكراسيات الخ ...)

— اعتماد نظام المقيمين السياسيين داخل
القاعات التي يقومون بالخطابة أساسا
لبرنامج الثورة والمواقف السياسية التي
تنفذها ، ويرافقة استمرار حرية العمل
السياسي لكافة الفصائل داخل هذه
القطاعات.

بالإضافة الى هذا كله ، فان تجربتنا العسكرية الخاصة للثورة الفلسطينية أتت بشكل قاطع تماما أن الجيش الثوري يند على امداد ودعم الجماهير البشرية المادي والمعنوي والسياسي له والذي يوض حريا تشبيها فاضله وشرسة ، بد أن يعتمد في تشكيله وتكوينه على أنسب ليلية وسياسية وجماهيرية تجعله باستمرار

ت تشعبه أنه السلاح الذي لا يخطئ نسي
ال شغب ، و خلاه الإطّار الذي يستطیع
مبنا من خلاله والإلتزام اليه أن يصور
كل أشكال الضغط والقهر والقمع
والرهاب وان يترى توعية توعية ديمقراطية
وعيشة لأول مرة كقنّال حر له حقه
أن يعلن عن رأيه وأن يبيّن وجهه وأن
يستب كل يوم خيرة جديدة . يعث يبدأ في
دوره من صفّة المواطن القليل الذي
تظهر سيّات الرجعية وأدّت قضيته
ببر الإنظار على أبواب وكالة القوت .

فإن جيشاً ثورياً فعلياً لا بد أن يتخلص من انماط وأشكال العلاقات داخل مؤسساته الكلاسيكية التي تعجز داخلها سلطة الدولة الرجعية على مجموع الجيش، من أجل السيطرة القوية على الجنود. لا بد من الثوري من أن يكون ثورياً كما في السابق، بين الثاقبين وقاتلهم وفي الملائحة من ع. الجيشي والجماهير وأن يتخلص من كل المظاهر وأشكال العلاقات التقليدية السائدة التي تسود صفوف الفيوشية المحترفة.

اننا نعتقد واثقين بان الحوار الجدي
سوف يفضي الى نتائج متقدمة على طريق
حقة الوطنية ، وان شعبنا الذي ناضل

من أجل المزيد من التضاف شعبنا هو
الذي لا يتوان في التضامن

جيش تحرير شمالي

الجهة السبعية الديمقراطية لتحرير فلسطين

بيان حول تشكيل المجلس الوطني الفلسطيني الجديد

ثالثا : أن تكون اأثرية الاعضاء مسن
الاساحات الرئيسية التي تعيش في قلب الصراع
الدامي الذي يخوضه شعبنا ويشكل خاصي
من الساحة الأردنية والمناطق المحتلة .

ثالثا : أن تكون اقلية الاعضاء ممن
المساحات الرئيسية التي تعيش في قلب الصراع
الداخلي الذي يخوضه شعبنا وبشكل خاص
من الساحة الأردنية والمناطق المحتلة .

رابعا : أن يكون الالتزام بالقوة هو
القياس لعضوية العضو لا انتهائه العرقي
الشعبي (بن ابيون - عثمانيين فلسطينيين) .

درة تقف امام مازق مرحلي
فترافيجي مصري وكل هذا
ب احاطة واعيه بتجربيه
لسى السابقة ، وتقديرا
ل المرحلة الراهنه من
ل حركة التحرر الوطني
طينية والمهره على
روس هزيمه حزينان ،
ال اول الدامي ، وتصميم
مية الحاكمه في عمان وبدعم
الامريال على تصفيه

وإصداره حقوق
الوطنية (القومية)
بمقد صلح استسلامي
مع العدو الصهيوني ،
الوقت على ضوء
نجات الجارية في المنطقة
لصالح « الانفتاح »
للابريالية الاربكية
مية العربية ، وهذا
ضع ثورتنا وشعبنا امام
أصعب وأقعد من
« حل » السابقة مما
اعادة النظر في كافة
سات الجماعية لحركة
وفي مقدمتها المجلس

المجبهة الديمقراطية بصفتها
لتكلفة لتشكيل المجلس عسدا
مأسية للمجلس التاسع ونسي

من المجلس أكثرية من القوى
لعمل عبء القتال ضد العدو
الدفاع عن الثورة في مواجهة
الإرهابية خاصة .

إلى المكفآت الى مواصفات

ضمة شعبنا ضد اسرائيل
لية ، حتى لا يتحول المجلس
برلمانية بورجوازية مائتة

اتخاذ المواقف الذاتية .. وهذا ما أدركه
الجهة الديمقراطية منذ البداية ، فساهم
في بناء وتطوير التحالفات الوطنية كما دعا
جميع فصائل المقاومة الى الانضمام في إطار
التحالفات الوطنية وعلى قاعدة الجهة الوطنية
الموحدة التي تضم جميع فصائل المقاومة
والقوى الوطنية والتقدمية على امتداد الساحة
الوطنية - الإندونيسية

صوف المقاومة . وتاريخ السنوات الماضية
التحالفات .. يقدم أدلة صارخة على كل
حيث الإحتكام الى الجماهير في الشارع وعاء
تجاه كافة القضايا المختلف عليها ، والجماهير
تدعم هذا الموقف أو ذاك على ضوء تجربتها
الحسية الخاصة .

انطلاقاً من الضرورة التاريخية للتحالف
الوطني ضمن مبدأ « التضامن مع التقدم
وانسحاباً من مواقف الجبهة تاريخياً
فإن الجبهة تشارك بالجلس الوطني الجديد
رغم اعتراضاتها الجديّة على تركيب المجلس
الجديد تماماً كما كانت لها اعتراضاتها على
الجالس السابق في حينه ومع ذلك شاركت بها
منذ المجلس السادس (أيلول ١٩٦٩) .

الوطنية يتناول القضايا الأساسية المطروحة على جدول أعمال المقاومة وعموم الحركة الوطنية. في مقبعتها قضايا الوضع الزان البارزين على ضوء الصنع والأزهاب والتصعب الاقتصادي الذي يقوده النظام الرجعي ، وقضايا الوحدة الوطنية .. وسنضع الجبهة جميع هذه الوثائق بين أيدي الجماهير ، كما ستضع بيننا صفحا لاحقا يتناول أهم هذه القضايا الوطنية والحوال المؤرخة.

الوطنية والحلول التوريثية .

١٩٧١-٧-٦

الجمعية الشعبية الديمقراطية

الجمعية الشعبية الديمقراطية
لتحرير فلسطين



شؤون محلية

مشكلة الأمن بعد إعدام حلاوي

اجتماع حول جثثة

● انطوان مسعود ، رئيس نقابة اصحاب مكاتب السفر والسياحة في لبنان : « بصراحة لولا تنفيذ حكم الإعدام لما كنا نأمل في ازدهار القطاع السياحي » . صريح آخر ، لكلمه صادق هذه المرة . معادله وضادة : حكم الإعدام = ازدهار القطاع السياحي . والمكتمل علم .

● القوس بشير ، رئيس نقابة المساهمين والمهنيين البصرية : « استمعنا نقاش الثقة » . عندما زهقت انقاس هائل حلاوي ؟ اذا صدق هؤلاء — ومن يشك في هذا ؟ — فليس — انضمت دلالة اعدام حلاوي بدون ظلال . القاتلون ؟ الانسانية ؟ اسلوا فتكون قصير ، واخفاش شيا ، وانطوان مسعود ، والقوس بشير ... فليدبر مخاض الكلمات والرقعة : اصناف ، وتجارة ، وسياحة ، اي : مال .

القمع في كل مكان

ان ، اذن ، هذا المسرح الوقع ؟ لنا ، للذين يظنون ، بسداجة ، ان الذين هو نتيجة « الجبهة » ، كما قال سلام عند اليسوعيين . او ان موجة الاجرام هي نتيجة « المنسحب » وقتة الحزم .

لماذا بعلبك ، بونين ، بربان ؟ اسمعوا حبيب طربان . نعم ، طربان شمعون ، « انها سياسة مخروسة ترمي الى تجريد بعض المشاريع في لحظة ... » قد انفي مستثنى البهيم ، واستدعى عنه يستوصف . وجيد مشروع ري العاصي واستبدل بترسيم الاقنية القومية (نداء الوطن ، ٣ حزيران) . هذا بينما يعان رياض طه ان اهالي المنطقة اكدوا له « شكركم لسيد العهد » ، اول من يفرغهم من الدولة في المنطقة » ، واول من يستجيب لطلاب الهرمل التي « وجهها معقولة بلهرورية » . (العمل ، ٢٦ حزيران) . وبينما تركنا العمل ، (١ نوز) ان المداخيل تهدف الى « زرع » العهد الجديد في منطقة ... او على ! وضع عاصي نصب واستبدل اسماءه على تصريح المصدر عن ثقة المواطنين عامة بالبرئيس سليمان فرنجي . وبينما يلوح رياض طه بارفاعة سعر الارض في البعاط الشامي « نتيجة » هيبة القولة ، تلحن جريدة « الحياة » (٣ نوز) ان « فرنسية يتوقع انضباطا في الادارة يعقب ضبط اوضاع الأمن في البلاد » ، اذن ، يرسل على اسم الضبط ، من مغاوير الجيش ، ليقتل في ٣٠ حزيران ، في بونين ، لضبط اوضاع الاذاعة ؟ كان ، اذن ، عادل حلاوي ، مثلا ضرب للموظفين الذين يشكو طوقسي فرنسية من ولهم عهد آخر ، غير عهد « سيد العهد » ؟

خلال الاسبوع نفسه ، كان يميل جورج هادي امام الحق العسكري الذي استعصر شهبونا اعترف اقدم ان يطلبه موحى بهاء ، وكان يميل ميشال غريب امام مجلس القاديب الفاعل لقلعة حماني بيروت لانه انهم مجلس القضاء الاعلى للفرع لفسوط السياسيين في موضوع ضبط اشارة الطائفة عن المخابرات ، واجتعت المخابرات الغربية في نهاية المطاف القضاة اللبنانيين — السورية وانفتحت على تنفيذ الاحكام والمخبرات بحق الطغويين في كل من البلدين ، وانقر شاب من فرقة الامتنان لان المراقب اسمع كلاما قارصا .

لكن لبنان بغير . يبدو ان تقريبا في طريقه الى القصر يفتح تسهيل عمل الشركات الاجنبية . وان العلاقات مع بون تبث من جديد . « ان المخلصين من أبناء هذا الوطن ، كانوا يملكون اصدارهم بالجنسية الاجنبية من شؤون الحكم » (العمل ، ٣٠ حزيران) .

انسانية المشاقم والقهر ، سيهرعون « للجرعة » العودة ، تبيل « الانتقال » ، وهم مطبقون الى دعاء ريمون اده (الحياة ، ٢٩ حزيران) : « الله يرحم المحكوم » .

القانون ، الجنة ، الانسانية ، الصلح الصوري ... كلام سياسيين يتبني الى اصول الحكم وببرواته . فالحكم قانون . والحكم انسانية . والحكم صلح . هذا ما يقوله رجال الحكم . هذه تبريرات رجال الحكم الهتهم و « صلب » . اذا لم يقتلوا الناس بذلك ، اذا لم يقتلوا الناس بلن لهؤلاء وظيفة تنقضي من بدهيات حين انقاس بها ، بدا عمل رجال السياسة تظلا باعظا . مرقها . اما اذا كانوا حياة القانون والانسانية والصلح ، فللاير صنف حتى لو كانوا مرقحين وباعثي القتل . تكفي بنظر المأم (اللبناني) بدون قانون وانسانية وصل ؟

الاعدام : ازدهار

الحديث نفسه ، يعلق عليه ، هذه المرة ، رجال الاعمال ، اصحاب « العماليات الاقتصادية » ، في لغة الزورين ، الصحيفة التي جمعت الاراء الكريمة ، « العمل » (عدد ٣ حزيران) ، لم تسال مثلا واحدا عن اتفاقيات المصالحة او نقابات المستفيدين . فهي تسال من يسال ، اي المسؤول ! اذا كان الموت واحدا ، فوجهة نظر اصحاب العمل تكشف « اراء » السياسيين . هؤلاء يتسلون بالتشاور : يقانون اعيال الحكومة فيما بينها ، فيقنون آهيتها ... رجال الاعمال ، كما تقول مجلة « اقتصادية » (وكان من بقي ، العمل والموظفون والمستفيدين ... رجال خيل !) فيقنون الحديث بحث آخر . وحدثهم ملبوس ، لا مجال للخطا في تيامسه ووزنه .

● عبدو صعب ، رئيس اتحاد الصحفيين : « ان هذا التدبير مبد جدا على صعيد ... استتباب الأمن والطبائفة ، خصوصا وان النتائج المرجوة من تنفيذ حكم الإعدام ستعطي ثمارها نورا » . تحول الموت الى استثمار لدى « المعلم » صعب ، وهو ينتظر « الثمار » .

● فتكون نصير ، رئيس جمعية تجار بيروت ، يرى ان « التدبير شجاع » . « ان الشيعة ؟ هل هي فئة معزولة ، كما يتبادر الى الذهن الساذج ؟ لا : « ان المصالح والمقاصد والاحتسابات ، في القالات الضمنية ، في الصور ، في التطبيق عليها ، في الاحصاءات ، في الأفكار الشائعة ... في هذا كله ، لا صفة ، لا كعب بنقطة ، لا تقابل مسيلة للموع . هنسا كلام ، ولا شيء غير الكلام . ولا يمكن انهم الكلام بالصف ، لا تجاوزوا ، او تشبها . ولكن ماذا يقول هذا الكلام ؟ ان قراة سريعة لعهد من الصحف اليومية اللبنانية جواب شاف . وظيفة هذا الكلام ان يجد القمع ، ان يجعل منه امرا « طبيعيا » ، في خدمة اوضاع « طبيعية » لا يجوز قهرها . ولكنه يصل في

● اخفاش شيا ، رئيس نقابة الصرافين : « قطعنا نعرض الى اعتداءات » . الصراف اخفاش فقط ، لا مجال لديه للسياحة ، حتى التجارية . فهو مونور : ذهبي في خطر .

لبنان المعهد الفرنسي — السلامي الى مستوى من الاتقان والوقاحة ، يندر مثيله .

خطابة السياسيين

رئيس مجلس الوزراء ، السيد صائب سلام ، يخطب في قرية لبنانية مبنية ، في ثانوية تصل اسمها هو برنامج كامل : شينيا . في ديك الهدي ، وهي مقتل قوسي سوري ، وامام جهور ينطبل بنقيب ، يقول السيد سلام ، بعد حديث عن الصراع والمجاهد والنقاس ، محاربا ، متواضعا : « ان هذا النظام الذي نصنع ونشيد به ليس هو نظام الجبهة الاصل ، ولكنه يفضل على جميع الانظمة التي اعرفها في العالم ، من بوجها وقريبها » (الصفحة ٣ نوز) . ولما كانت معرفة دولته ، في القريب والمبعد ، واقية ، كانت خاضعة حاسمة . لكن سلام من الطاقم العتيق . فهو لا يسمي الاشياء باسمائها ، البينة ، والنظام الاصل ... فكروا قراتية ! ثم ان سلام يعني بالافلاك : فالتشريعات معلقة ، بالمره ، قبل الفاسدة مساء وبعد السادسة صباحا ، والمظفور محرم على من يفقدده اهللند مغيب الشمس . لكن هذه الاجراءات لم تثر الاحتجاج : « فالاخلاق اعمال ضبط ، وهي شبكة تجمع اصواتا انتخابية في المايرتين الثانية والثالثة من بيروت ، لا سيما والمختي ، رغم المصالحة ، متعطف .

ومن يعود في ذلك سلام ، من السياسيين ، يتكلم لغة معتدة . سمعان الدويهي (الحياة ، ٢٩ حزيران) يعلق على تنفيذ الاحكام على حالات : ان تنفيذ حكم الإعدام هو مواصلة التصميم على سياسة القانون . سيادة القانون ؟ هتوي ، الاب سمعان . مجرد . اصد

الحاضر انهم تعرضوا لفتويات « جهاز غير مني » .. هؤلاء كلهم من اجزة القمع . واستمرار هذه الخطوات الانجارية وانسجام القوات الموحدة مع دورها كجيش شعبي ثوري . ان هذه الاسس تمثل في : تسييس العمل العسكري وفق الالتزام التنظيمي لكافة المقاتلين وحرة جميع المقاتلين في ممارسة العمل الدعائي والسياسي والتنظيمي داخل القوات الموحدة ، الديمقراطية والمقاتلات الداخلية واقامة مجالس الجند للرقابة والحماية ، الفاء الفوارق الطبيعية الواسعة في الانتخابات الداخلية والمناخية للترتب المختلفة ، خضوع القوات الموحدة للقيادة السياسية كهيئة جماعية . وترى اللجنة ان هذه الاقتراحات الجيدة يمكن ان تكون اساسا لاجاد حلول جبرية راحة للمعضلات التي تواجهها الثورة الفلسطينية ، وان جعلها أكثر دعيا ليمانها السياسية والعسكرية انسجاما مع القياس الجماهيري الفلسطيني الطابع الى انتشار ثورتها الوطنية من مرحلة الركود والاضمار والاطلاق نحو نهوض ثوري جيد . وتؤكد ان اضطلاع المجلس الجديد بنقطة واقية لهذه الاقتراحات والاخذ بها سوف يشك القياسي الوحيد لدى جبهته في النهوض بالمهمات الملقاة على عاتقه ، ومدى صلاحية بالتالي كهيئة تشريعية عليا للثورة الفلسطينية .

لكن هؤلاء هم حرية القمع ، رأسه المنسن والمكتشف . في اماكن أخرى تقدم على انها نقض القمع ، والذرع الواقى منه ، قمع آخر ، من نوع مختلف . في الصريجات ، في البيئات ، في القالات الضمنية ، في الصور ، في التطبيق عليها ، في الاحصاءات ، في الأفكار الشائعة ... في هذا كله ، لا صفة ، لا كعب بنقطة ، لا تقابل مسيلة للموع . هنسا كلام ، ولا شيء غير الكلام . ولا يمكن انهم الكلام بالصف ، لا تجاوزوا ، او تشبها . ولكن ماذا يقول هذا الكلام ؟ ان قراة سريعة لعهد من الصحف اليومية اللبنانية جواب شاف . وظيفة هذا الكلام ان يجد القمع ، ان يجعل منه امرا « طبيعيا » ، في خدمة اوضاع « طبيعية » لا يجوز قهرها . ولكنه يصل في

في المجتمعات « المتقدمة » اجهزة يطلق عليها اسم اجهزة القمع . ينحصر عمل هذه الاجهزة في منع التجاوزات على القانون . فالظواهر اخلال بقواعد المرور بالطبع تنقيد لحرية مرور المواطنين الأمنين ، الوادعين ، المنصرين الى اعمالهم .

لذلك فكر وزير داخلية لبناني ، في حصر الظواهر في السير على الارصفة ، شرط ابلاغ المارة يشروع الظاهر عددا من الايام . والقصد واضح : يجب الا يلبا « المواطن » المتوجه الى قوته بانتظام الطريق ، او ان تضطر الام الى تنزه رضيعها الى تغيير وجهة نظرهم باصورة مفاجئة . هذا هذا الصالح « العامة » : اذا استمر الطلاب الثانويين في الظاهر امام واجبات المحلات في باب الدريس ، او على مقربة من المستاركو ، نصاذا يحل بالجراحة ؟

والذا وصل الطلاب الجامعيين الى المطار ، وانظروا راحة المسارين والمالدين المسمى الوطن ، غناذا يحل بالسباحة ؟

المجد للمقمع

تجاء هذه التحذيرات كلها : على راحة القنزة ، والمراطة ، والماجر ، وكل ممن يستفيد من السياحة .. لا بد من الحفاظ على « الأمن » . هذه هي وظيفة اجهزة القمع : الحرك الذين يمنعون المقاتلين من التصرف في التجارة ، والشرطة التي تلتصقهم في المحلات ومدخل البيوت . والاطفانيون الذين يمنعونهم من اجتياز شارع فردان والموصول الذي الانسكرو ، والخبرون الذين يشهدون على الحاضرين انهم تعرضوا لفتويات « جهاز غير مني » .. هؤلاء كلهم من اجزة القمع . واستمرار هذه الخطوات الانجارية وانسجام القوات الموحدة مع دورها كجيش شعبي ثوري . ان هذه الاسس تمثل في : تسييس العمل العسكري وفق الالتزام التنظيمي لكافة المقاتلين وحرة جميع المقاتلين في ممارسة العمل الدعائي والسياسي والتنظيمي داخل القوات الموحدة ، الديمقراطية والمقاتلات الداخلية واقامة مجالس الجند للرقابة والحماية ، الفاء الفوارق الطبيعية الواسعة في الانتخابات الداخلية والمناخية للترتب المختلفة ، خضوع القوات الموحدة للقيادة السياسية كهيئة جماعية . وترى اللجنة ان هذه الاقتراحات الجيدة يمكن ان تكون اساسا لاجاد حلول جبرية راحة للمعضلات التي تواجهها الثورة الفلسطينية ، وان جعلها أكثر دعيا ليمانها السياسية والعسكرية انسجاما مع القياس الجماهيري الفلسطيني الطابع الى انتشار ثورتها الوطنية من مرحلة الركود والاضمار والاطلاق نحو نهوض ثوري جيد . وتؤكد ان اضطلاع المجلس الجديد بنقطة واقية لهذه الاقتراحات والاخذ بها سوف يشك القياسي الوحيد لدى جبهته في النهوض بالمهمات الملقاة على عاتقه ، ومدى صلاحية بالتالي كهيئة تشريعية عليا للثورة الفلسطينية .

لكن هؤلاء هم حرية القمع ، رأسه المنسن والمكتشف . في اماكن أخرى تقدم على انها نقض القمع ، والذرع الواقى منه ، قمع آخر ، من نوع مختلف . في الصريجات ، في البيئات ، في القالات الضمنية ، في الصور ، في التطبيق عليها ، في الاحصاءات ، في الأفكار الشائعة ... في هذا كله ، لا صفة ، لا كعب بنقطة ، لا تقابل مسيلة للموع . هنسا كلام ، ولا شيء غير الكلام . ولا يمكن انهم الكلام بالصف ، لا تجاوزوا ، او تشبها . ولكن ماذا يقول هذا الكلام ؟ ان قراة سريعة لعهد من الصحف اليومية اللبنانية جواب شاف . وظيفة هذا الكلام ان يجد القمع ، ان يجعل منه امرا « طبيعيا » ، في خدمة اوضاع « طبيعية » لا يجوز قهرها . ولكنه يصل في

في ظل اقامة سلطة وطنية ديمقراطية لمعموم الاردن خطوات على طريق متابعة المكافح من اجل تحرير كامل التراب الوطني الفلسطيني وكسرت استراتيجي لازم من اجل احراز النصر في القضاء على الكيان الاسرائيلي .

الوحدة الوطنية الفلسطينية : من اجل جيش تحرير شعبي موحده وفي الوثيقة الثانية التي تناولت مسائل تطوير الوحدة الوطنية الفلسطينية ، طالبت الجبهة الديمقراطية للمجلس الوطني للاعتراف بان واقع القمع الزاهن داخل الحركة الوطنية الفلسطينية يستدعي الى سلسلة من العوامل الموضوعية التي لا يمكن التغاضي عنها ، وان هذا يعني قيام الوحدة الوطنية في المرحلة الراهنة على اسس جبهوية ضمن اطار منظمة التحرير الفلسطينية بحيث تضمن الاستقلال الإيديولوجي والسياسي والتنظيمي للجهات الفصائل ، والانضمام ببرنامج سياسي ونضالي مشترك تشكل اساسا له مقررات المجلس الوطنية المساية (وبشكل خاص مقررات الدورات السابعة والاستثنائية والثانية) بالإضافة الى مشروع القرار (حول الوضع الزاهن ومهمات المقاومة) الذي قدمه وفد الجبهة الديمقراطية الى المجلس التاسع .

الا ان هذا لا يعني عدم توفر إمكانية للقيادة بوحدة ضحي الاردن ، ورفض الفصوات الانفصالية القائمة تحت شعار « القومية الفلسطينية على جزء من أرض فلسطين » . الا انها لاحظت ان طرح شعار وحدة الضفتين كدواء مجرد يعمزل عن الفصل ضد السلطة العملية من اجل نظام وطني ديمقراطي ، وبمعزل عن الاعتراف بالحقوق الوطنية للشعب الفلسطيني والان وفي الاردن ، يشكل رذوخا للانحياز السياسي الذي يمارسه النظام الحاكم .

ان التمسك بوحدة الضفتين ورفض الهروب الى « دولة فلسطينية » ، لا يعني الموافقة على إعادة اخضاع الضفة الغربية لسلطة النظام الرجعي القمعية والاقتل بعد زوال كابوس الاحتلال الاسرائيلي عنها .

وطالبت الجبهة المجلس الوطني بان يعلن : « ان حماية وتوطيد وحدة الضفتين مرهونان بالنضال من اجل اسقاط النظام المبعطل وقام نظام وطني ديمقراطي والاعتراف بالحقوق الوطنية الراهنة لشعبنا الفلسطيني في الاردن . » وان استمرار الرجعية الحاكمة في سياساتها القمعية والاقتل وتشبيها باسلطتها وصالحها الاتانية على حساب مصالح مجموع الشعب والوطن سوف يجعلها لوحدها المسؤولة الكاملة عن اخضاع وحدة الضفتين . « وان شعبنا اذ يبذل النضال والارواح والقتضيات الجسام في التصالح المسلح المتواصل ضد العدو الاسرائيلي من اجل تحرير اطلاق المحتل من وجوده البغيض ، فانه ، في الوقت نفسه ، لن يسمح باعادة اخضاع الضفة الغربية لسيطرة النظام العميل وادعائه الاقليمي بعد زوال كابوس الاحتلال الاسرائيلي عنها ، بل انه سوف ينضل من اجل تحويل الضفة الحرة الى قلة ثورية وقاعدة آمنة للتضامن من اجل اسقاط النظام المبعطل وتجديد وحدة الضفتين

حتى يحصل على حقوقه الكاملة بعد انتصار النضال والتحرير والعودة » . الا ان هذه السياسة تؤدي عمليا الى اخضاع وتفكيك وحدة الضفتين ، كما تستهدف في الواقع صادرة الحق في تمثيل شعب فلسطين وحرمانه من حقوقه الراهنة والهيبة المدي ، وضمان استعادة الضفة الغربية لاستعادة اخضاعها لسياسات الارهاب الرجعي الاقليمي بعد عقد الصلح الاستسلامي المتفرد مع العدو .

واكتت الوثيقة ان تمسك القابضة بهذا « التحرير الكامل والعودة » يجب ان لا يعني التخلي عن الحقوق الوطنية الراهنة للشعب الفلسطيني في الاردن ، والتي تعني ضرورة الاعتراف بحق شعبنا بالمشاركة على قدم المساواة في تقرير مصير الاردن وكافة جوانب الحياة السياسية ، بوضوح الاهداف الحقيقية لسياساتها : نصية المقاومة كحركة وطنية لتحرير الشعب الفلسطيني ، ومصادرة الحق في تمثيل شعب فلسطين والتكلم باسمه ، وعقد صلح استسلامي منفرد مع العدو الاسرائيلي . ان هذا الواقع يعني ان سلطات عمان قد ألغت من جانب واحد اي اساس جدي لاستمرار التزام المقاومة بقاعدة « عدم التدخل بالشؤون الداخلية » فيما يتعلق بالاردن .

الجبهة الوطنية الأردنية : ودعمت الجبهة المجلس الوطني الى اقرار هذه الحقيقة واعلائها للجماهير . واكتت ان هذا يعني ان حركة المقاومة الفلسطينية أصبحت مطالبة بالمبادرة للمساهمة ، الى جانب سائر القوى والشخصيات الوطنية في الضفة الشرقية ، في بناء الجبهة الوطنية الاردنية للتضامن المشترك من اجل حسم وطني ديمقراطي ضمن اقصاء حكومة الجلاديين ومنظقي الجازر ، وعزل وحكامة اعداء الشعب ، واطلاق الحريات الوطنية سلاخا والغاء القمع والتمييز الاقليمي والاعتراف بالحقوق الوطنية للشعب الفلسطيني في الاردن .

واكتت الوثيقة ان على حركة المقاومة ان تعلن انها سوف تضع كافة قواها وتنظيماتها في الاردن تحت تصرف هذه الجبهة ، كجزء لا يتجزأ منها ، بمجرد قيامها . ودعمت الجبهة الشعبية الديمقراطية للمجلس الوطني الى استنكار كافة المواقف التي تعتبر الجبهة الوطنية الاردنية مجرد داة للضغط على النظام ، وادانة محاولات اخضاعها لاعتبارات القضاة القصيرة الامد مع النظام القائم ، وإلى اعتبار هذه الجبهة الوطنية سلاخا رئيسيا يابدي شعبنا في المرحلة الراهنة للنضال من اجل حقوقه وحرمانه ومستقبل تحرره الوطني .

الحقوق الوطنية الراهنة لشعب فلسطين : ولاحتظ الوثيقة ان السياسات القمعية الضمنية التي تمارسها سلطات عمان اخذت تواد ردود عمل انتصالية خطيرة بين صفوف الجماهير ، وان هذه السياسات الرجعية يجري تنفيذها بطرح سلسلة من المواقف الضمنية وبهجة ان الشعب الفلسطيني يجب ان ينضل من حقوقه الوطنية الراهنة

الجبهة الشعبية الديمقراطية لتحرير فلسطين

تصريح صحفي لناطق رسمي حول تشكيل ومهمات المجلس الوطني الفلسطيني التاسع

انكر انسجاما مع الوضع الزاهن ومتطلبات النضال الثوري . ان هذه المواقف الجديدة قد تبلورت في وثيقتين تنمها وفد الجبهة الى المجلس الجديد ، الاولى حول الوضع الزاهن ومهمات حركة المقاومة الفلسطينية ، والثانية حول مسألة الوحدة الوطنية وضرورة ايجاد صيغة مقدمة فعالة لتوحيد القوات العسكرية . وقد تمصت نتائج هاتين الوثيقتين في مشاريع قرارات مقترحة (تجدها في مكان آخر) .

وقد اكدت الوثيقة الاولى ان استمرار الرجعية الحاكمة في الاردن على اعتبارها المقاومة والقضية الفلسطينية « شانا داخليا » ومحاولتها اخضاع المقاومة لسيطرة وسيادة النظام الهاشمي ، ومواصلة حملة القمع والارهاب والقمع الاقليمي والابادة الجماعية للشعب الفلسطيني في الاردن ، تضع بوضوح الاهداف الحقيقية لسياساتها : نصية المقاومة كحركة وطنية لتحرير الشعب الفلسطيني ، ومصادرة الحق في تمثيل شعب فلسطين والتكلم باسمه ، وعقد صلح استسلامي منفرد مع العدو الاسرائيلي . ان هذا الواقع يعني ان سلطات عمان قد ألغت من جانب واحد اي اساس جدي لاستمرار التزام المقاومة بقاعدة « عدم التدخل بالشؤون الداخلية » فيما يتعلق بالاردن .

الجبهة الوطنية الأردنية : ودعمت الجبهة المجلس الوطني الى اقرار هذه الحقيقة واعلائها للجماهير . واكتت ان هذا يعني ان حركة المقاومة الفلسطينية أصبحت مطالبة بالمبادرة للمساهمة ، الى جانب سائر القوى والشخصيات الوطنية في الضفة الشرقية ، في بناء الجبهة الوطنية الاردنية للتضامن المشترك من اجل حسم وطني ديمقراطي ضمن اقصاء حكومة الجلاديين ومنظقي الجازر ، وعزل وحكامة اعداء الشعب ، واطلاق الحريات الوطنية سلاخا والغاء القمع والتمييز الاقليمي والاعتراف بالحقوق الوطنية للشعب الفلسطيني في الاردن .

واكتت الوثيقة ان على حركة المقاومة ان تعلن انها سوف تضع كافة قواها وتنظيماتها في الاردن تحت تصرف هذه الجبهة ، كجزء لا يتجزأ منها ، بمجرد قيامها . ودعمت الجبهة الشعبية الديمقراطية للمجلس الوطني الى استنكار كافة المواقف التي تعتبر الجبهة الوطنية الاردنية مجرد داة للضغط على النظام ، وادانة محاولات اخضاعها لاعتبارات القضاة القصيرة الامد مع النظام القائم ، وإلى اعتبار هذه الجبهة الوطنية سلاخا رئيسيا يابدي شعبنا في المرحلة الراهنة للنضال من اجل حقوقه وحرمانه ومستقبل تحرره الوطني .

الحقوق الوطنية الراهنة لشعب فلسطين : ولاحتظ الوثيقة ان السياسات القمعية الضمنية التي تمارسها سلطات عمان اخذت تواد ردود عمل انتصالية خطيرة بين صفوف الجماهير ، وان هذه السياسات الرجعية يجري تنفيذها بطرح سلسلة من المواقف الضمنية وبهجة ان الشعب الفلسطيني يجب ان ينضل من حقوقه الوطنية الراهنة

انكر انسجاما مع الوضع الزاهن ومتطلبات النضال الثوري . ان هذه المواقف الجديدة قد تبلورت في وثيقتين تنمها وفد الجبهة الى المجلس الجديد ، الاولى حول الوضع الزاهن ومهمات حركة المقاومة الفلسطينية ، والثانية حول مسألة الوحدة الوطنية وضرورة ايجاد صيغة مقدمة فعالة لتوحيد القوات العسكرية . وقد تمصت نتائج هاتين الوثيقتين في مشاريع قرارات مقترحة (تجدها في مكان آخر) .

انكر انسجاما مع الوضع الزاهن ومتطلبات النضال الثوري . ان هذه المواقف الجديدة قد تبلورت في وثيقتين تنمها وفد الجبهة الى المجلس الجديد ، الاولى حول الوضع الزاهن ومهمات حركة المقاومة الفلسطينية ، والثانية حول مسألة الوحدة الوطنية وضرورة ايجاد صيغة مقدمة فعالة لتوحيد القوات العسكرية . وقد تمصت نتائج هاتين الوثيقتين في مشاريع قرارات مقترحة (تجدها في مكان آخر) .

انكر انسجاما مع الوضع الزاهن ومتطلبات النضال الثوري . ان هذه المواقف الجديدة قد تبلورت في وثيقتين تنمها وفد الجبهة الى المجلس الجديد ، الاولى حول الوضع الزاهن ومهمات حركة المقاومة الفلسطينية ، والثانية حول مسألة الوحدة الوطنية وضرورة ايجاد صيغة مقدمة فعالة لتوحيد القوات العسكرية . وقد تمصت نتائج هاتين الوثيقتين في مشاريع قرارات مقترحة (تجدها في مكان آخر) .

انكر انسجاما مع الوضع الزاهن ومتطلبات النضال الثوري . ان هذه المواقف الجديدة قد تبلورت في وثيقتين تنمها وفد الجبهة الى المجلس الجديد ، الاولى حول الوضع الزاهن ومهمات حركة المقاومة الفلسطينية ، والثانية حول مسألة الوحدة الوطنية وضرورة ايجاد صيغة مقدمة فعالة لتوحيد القوات العسكرية . وقد تمصت نتائج هاتين الوثيقتين في مشاريع قرارات مقترحة (تجدها في مكان آخر) .

انكر انسجاما مع الوضع الزاهن ومتطلبات النضال الثوري . ان هذه المواقف الجديدة قد تبلورت في وثيقتين تنمها وفد الجبهة الى المجلس الجديد ، الاولى حول الوضع الزاهن ومهمات حركة المقاومة الفلسطينية ، والثانية حول مسألة الوحدة الوطنية وضرورة ايجاد صيغة مقدمة فعالة لتوحيد القوات العسكرية . وقد تمصت نتائج هاتين الوثيقتين في مشاريع قرارات مقترحة (تجدها في مكان آخر) .

انكر انسجاما مع الوضع الزاهن ومتطلبات النضال الثوري . ان هذه المواقف الجديدة قد تبلورت في وثيقتين تنمها وفد الجبهة الى المجلس الجديد ، الاولى حول الوضع الزاهن ومهمات حركة المقاومة الفلسطينية ، والثانية حول مسألة الوحدة الوطنية وضرورة ايجاد صيغة مقدمة فعالة لتوحيد القوات العسكرية . وقد تمصت نتائج هاتين الوثيقتين في مشاريع قرارات مقترحة (تجدها في مكان آخر) .

انكر انسجاما مع الوضع الزاهن ومتطلبات النضال الثوري . ان هذه المواقف الجديدة قد تبلورت في وثيقتين تنمها وفد الجبهة الى المجلس الجديد ، الاولى حول الوضع الزاهن ومهمات حركة المقاومة الفلسطينية ، والثانية حول مسألة الوحدة الوطنية وضرورة ايجاد صيغة مقدمة فعالة لتوحيد القوات العسكرية . وقد تمصت نتائج هاتين الوثيقتين في مشاريع قرارات مقترحة (تجدها في مكان آخر) .

قابوس بن سعيد : ومقدمات المسرحية وخاتمتها - ٢ -

وفي محاضرة القاها وزير العمل والشؤون الاجتماعية في نادي عمان بمسقط ونشرتها جريدة الوطن العمانية بتاريخ ٢٢-١-٧١ يصاب الوزير المحترم بالهستيريا لان البشر لا تفهم ولا تصدق أن عمان دولة مستقلة وبطلون سيادته أن

يثبت لهم ذلك يقول الوزير :

« إن نرضى أن يقال نريد أن نسال هل أنتم مستقلون أم غير مستقلين . لا . هذا الشيء إن نقله على أنفسنا . الرجل لا يقبل أن يسال هل أنت رجل . نحن مستقلون . نحن دولة ذات سيادة . ولن نقبل من أي دولة عربية أو أجنبية أن تقول لنا أننا نحب أن نسالكم هل أنتم مستقلون . من يقول أننا نحن غير مستقلين أو غيره ، عليه أن يأتي بالدليل . أما أن تقوم نحن بالذلل لهذا غير صحيح . »

يضيف طارق بن تيمور في تصريح له لجلة الشرق « الشارقة » في عهده الصادر في شهر أيسار عندما سئل عن رأيه في الانسحاب البريطاني :

« لا يوجد أي وجود أجنبي في بلدنا ولكن على بريطانيا أن لا تتدخل في مسؤولياتها لفترة سنتين أو ثلاثة حتى نتمكن من بناء وتقوية أنفسنا . »

هنا ايها السادة المهترئين اذا سلمتم مستقلين وانما تحتاجون الى سنتين أو ثلاثة فبنوا انفسكم وتكونوا قادرين على الاعتماد على الذات فلماذا هذا العجلة في استرداد الاعتراف بكم وانتم لا تفترون باستقلالكم ولماذا اردون توريط الوطن العمانية بتاريخ ١٨-١-٧١ سابقة خطيرة له .

غير أنه يبدو أن الحكم المملي في مسقط يريد أن يبرهن بأي طريقة عكس ما هو موجود (فلا قراهد ، لا اتفاقيات سرية ، لا حكم بريطاني في السلطة) الى درجة أنه يعتقد بأن الدول العربية قد تكون مشوشة في السيادة . ومن هنا يصرح أحد أعضاء «الوند العماني» في بيروت بتاريخ ١٨-٢-٧١ لجريدة الوطن العمانية « يوجد اقتراح من قبل رئيس الوزراء بأن يكون نظام الحكم في عمان ملكي . ولكن لم يتم هذا بعد . واعتقد أن سلطة في الوقت الحاضر غير مضمومة بمعناها الحقيقي وخصوصا أن التسمية لها معانسي كبيرة بالقسم لرؤساء الدول . » !!

٢ - عمان لا تحكم من قبل إنجليها : هذه حقيقة لا تقبل الجدل . ففي كل منطقة من عمان يوجد ضابط سياسي بريطاني هو الأول والخير في تلك المنطقة أما الوالي والمشرطة والمسؤولين المحليين فيملكت ، لا يكتهم بغير سلاكن . أن أي مواطن يضر الى منطقة في عمان الداخل أو ظفر يجب عليه أن يزور أول الضابط السياسي ليستطيع بعدها الاستقرار والعيش بين أهله وأولاده .

عندما أحل الجيش رؤوس الجبال بعد حملة الضبط الواسعة في نهاية ١٩٧٠ لم يترك جونسون (الضابط السياسي البريطاني) مواطنا في المنطقة لم يتصل به فيشر كـ

فصائل قابوس ومساوي سعيد بن تيمور وينقل له وجود السلطان بالمدارس والمستشفيات والطرق (موضة الاعفان الجديدة في مسقط) ثم يقيم البريطاني دعوته بأن الفوار لا يكتهم تقديم أطباء للمواطنين ولا مدارس ولا طرقات وحزام اتبائهم لانهم ضد الدين !!!

أما في صلاة فالحديث بطول عن الرسائل التي أرسلها فينن - الضابط السياسي - الى القنصل والشيخ يدعوها الى حظيرة قابوس ويعددها بالأموال الخائلة . هكذا يعتقد الضباط السياسيون بأن شعبنا يمكن شراؤه بدرهم معدودة كما يشترتون عملاتهم ويبيعونهم يويما . إلا أن القنصل كانت مؤيدا من اللسان على هذا الشعب الذي لا يفهم ولا يسمح نداه القابوس (اذاعة صلالة يويما)

نسيب المواطنين لانهم لا يعرفون مصطلح !!) بالنسبة للجهاز الإداري فإن توزيعات المناصب الإدارية لا تخفي حقيقة الإيدي التي تدير السلطة . من ٢٢-٧-٧١ إلى إعلان حكومة طارق بعد ثلاثة أشهر كان يحكم عمان « مجلس الثورة » المكون من ٤ ضباط بريطانيين وعميل محلي واحد . أما الأزمة السياسية التي يريدون الحديث عن وجودها

لتخفي حقيقة الإدارة البريطانية فقد وعد طارق بانها ستنتهي في بداية ٧١ ، لم وعد بانها ستنتهي في يوليو مع « العيد الأول للثورة الميمونة » !!

على صعيد أدوات القمع ، زادت بريطانيا الضباط والمستشارين المتشربين في عمان حتى وصل الرقم الى ٤٠٠ ضابط ومستشار . أما مسألة بناء جيش محلي فهاجرة للشوار فاتها تقابل برفض شديد من المواطنين الى حد أن اضطر قابوس أن يلغ خطابه بهذا الموضوع نشرته جريدة الوطن العمانية بتاريخ ١٨-١-٧١ يقول فيه : « ... نما بال شباب شعبنا منصرف عن شرف الاطراف في السلك العسكري بل ما بال آباء الشباب ولديهم لا يغلطون بكان الجيش ومكانته ولا يحشون ويشجعون ابنائهم على الخدمة فيجيش وطنهم .

اننا نهيى بالشباب العماني أن يقدم للخدمة في جيش وطنه وسوجد من ذلك نوالد مؤنودة . مسجد المرتب والطعام والعناية الطبيعية والتدريب البدني الذي يجعل من الجندي رجل السلاح الجوي شخصا سليم الجسم وذا صحة ممتازة وسيتم الجند العربية العتيق وخصوصا أن التسمية لها معانسي كبيرة بالقسم لرؤساء الدول . » !!

٢ - عمان لا تحكم من قبل إنجليها : هذه حقيقة لا تقبل الجدل . ففي كل منطقة من عمان يوجد ضابط سياسي بريطاني هو الأول والخير في تلك المنطقة أما الوالي والمشرطة والمسؤولين المحليين فيملكت ، لا يكتهم بغير سلاكن . أن أي مواطن يضر الى منطقة في عمان الداخل أو ظفر يجب عليه أن يزور أول الضابط السياسي ليستطيع بعدها الاستقرار والعيش بين أهله وأولاده .

عندما أحل الجيش رؤوس الجبال بعد حملة الضبط الواسعة في نهاية ١٩٧٠ لم يترك جونسون (الضابط السياسي البريطاني) مواطنا في المنطقة لم يتصل به فيشر كـ

« الديلي ميل » اللندنية أن وحدثت من الجيش البريطاني عائدة الى فيلق خدمات التزاول الجوي الخاصة المهلفة بسنار من الكتان الشديد ، قد استخفيت مؤخرا من قاعدتها في الجزر البريطانية الى سلطنة عمان . وكثرت الصحافة أن نالقا باسم وزارة الدفاع البريطانية قد أكد ارسال أفراد من هذه القوة الى سلطنة عمان . وقالت أن أحد الضباط القدامى صرح لها بأن القوات البريطانية في عمان تستخدم لتدريب العسكري فيها وصفه بالخشوف القريبة من أعمال القتال « العدد ٤٨ .

كما اشارت صحيفة « الإيث » السورية الصادرة بتاريخ ٢٠-٧-٧١ نقلا عن صحيفة القبح الاحمر السوفيتية والتي نشرت الخبر بدورها عن الدايالي لغراف البريطانية ، بأن بريطانيا توي اقامة قاعدة عسكرية في رأس الحد في عمان ، كما انها تقوم بتوسيع القاعدة الجوية البريطانية الموجودة في جزيرة مسقط .

يبقى بعد ذلك أن كل البشر كذاين الا قابوس وزمرته !!

٢ - يحاول الحكم المملي في مسقط أن يظهر نفسه بأنه منذ البلاد ويطلب بالقاضي الجدد الا للكتب على الجماهير واخفاء الحقائق الأساسية وتوزيع الدعايات المهيورة التي من اجلها يخلصون . في الوقت الذي تزداد ضريات التوار على قاعدة صلالة يبيده العمال للجماهير بتجلى في التصريحات المتعددة التي وزعها قابوس وطارق . هذه التصريحات تدعو الجماهير الى أن تصعب حالا في رتبها وتسير وراء القابوس وصعبه دون أي احتجاج . في تصريح نشرته جريدة « الخليج » التي تصدر عن الشارقة بتاريخ ٢٧-١-٧١ يقول قابوس :

« أن الدولة التي تقل من مواطنيها املا شروط عليها تفقد اساسا قوميات بقائنا كدولة . أن للمواطن أن ينمي للدولة أولا ثم يمارس حقوقه في المواطنة من خلال علاقته بالهكم . »

أما نصر الطائي صاحب الجريدة الوحيدة في عمان فيقول بعد زيارته للينان : « ... فانا عائد من لبنان حاملا الى العمانيين بتأثير المستقبل الزاهر وتأثير أثبات الوجود العماني في الحقان العربي والدولي . بقي على العمانيين أن يبرهنوا أنهم يستأهلوا وثبة خلافة السلطان قابوس بن سعيد المبركة فيعملوا بهمة ونشاط و (سرعة) الوطن .

الأنه من خلال التسليم بشروط الدول من مواقع استعمارية قديمة الى مواقع استعمارية جديدة ، وجدت بريطانيا أهمية الاعتماد على قوى طريفة جديدة تستطيع تقدم كسل شيء - في الوعود والاذاعة والصحب - للجماهير ولا لنحياها الا الإزهاب والاعتقاد ، والتفكير الذي حصل في مسقط انها جاء ليبي بصلح طريفة معينة في هذه المرحلة أهمها :

١ - شايخ القنصل الذين حاول سعيد بن تيمور أن يقلص من نفوذهم نتيجة لوقوفهم من

أما طارق بن تيمور فيقول بأن هدفه اقامة « الديمقراطية » في عمان فيقول في مقابلة نشرتها الجار بتاريخ ٢٢-١-٧١ : « أن تسعين في المائة من أهالي عمان يعيشون بطريقة قبيحة . فالتقاليد عندنا هي ببسب الإزهاب في البلدان الديمقراطية العربية . ونصوري للبرلمان القبل هو أن يكون بنسبة ٦٠٪ من شيوخ القنصل و ٤٠٪ من المختفين والتجار والموظفين والمواطنين أصحاب الثقافة . »

أما كيف سيتم هذا البرلمان ولماذا يقول طارق في تصريح نشرته الشرق في مسقط الكوير : « كما سنعمل على إرساء الديمقراطية في البلاد بحيث توجد طبقة قادرة على الحكم . وسنمين البرلمان . من هنا فإن الشعب في عمان يحتاج حسب اقوال طارق الى سنين لينهم الحكم وأساليه العناصر تراهن بأن طارق هو رجل عمان الذي افارج خاصة ألقيا الغربية وكذلك قابوس نتيجة لدراسه في بريطانيا وبالتالي اطلامه على « الديمقراطية » .! . وبالتالي فإن يحكم الشعب نفسه بنفسه ضرب من الخيال لا يجب أن يدور في ذهن بشر .

هذه المسائل الأساسية لا يقابلها العمال الجدد الا للكتب على الجماهير واخفاء الحقائق الأساسية وتوزيع الدعايات المهيورة التي من اجلها يخلصون . في الوقت الذي تزداد ضريات التوار على قاعدة صلالة واما القوارف نجد أن الإزهاب والرهاب يسيران جنبا الى جنب . فالتقاررات البريطانية تضرب يويما المواطنين المزل في ظفار بالقتال القوسورية والمهرقة . واهتمت في الأشهر الأخيرة التركيز على المياه التي تروها الابل والمائية والمواطنين لتدبيرها وتصميمها وقت أكبر قدر من القوة الحيوانية التي يملكها المواطنون . ويعتقد الخبراء البريطانيون أنهم سيحصلون التأثيرات النفسية المضادة للثورة عند المواطنين . إلا أن القنصل لم تكن اطلاقا من مصلحة مخططهم .

أن الوعود البراقة والحديث من مجد عمان وتاريخها على لسان العمال ومحاولة تقييد الكيان والحدود والتكليف والرجوع الى القيم والأخلاق والتقاليد التي يبطل لها قابوس والطائي ، لا تخفي حقيقة المصالحات الطبقية داخل المجتمع ولا حقيقة القوى التي يستند عليها الوضع الاستعماري الجديد . وهذه المصالحات أصبحت من الملق بحيث لا يستطيع العمال انكارها .

الأنه من خلال التسليم بشروط الدول من مواقع استعمارية قديمة الى مواقع استعمارية جديدة ، وجدت بريطانيا أهمية الاعتماد على قوى طريفة جديدة تستطيع تقدم كسل شيء - في الوعود والاذاعة والصحب - للجماهير ولا لنحياها الا الإزهاب والاعتقاد ، والتفكير الذي حصل في مسقط انها جاء ليبي بصلح طريفة معينة في هذه المرحلة أهمها :

١ - شايخ القنصل الذين حاول سعيد بن تيمور أن يقلص من نفوذهم نتيجة لوقوفهم من

حركة الإمام . أن الاستعمار الذي قبع بالامس تحركات القوى القبلية التي كان يستند عليها الامام قد وجدت أن الطريق الأفضل لكبح تحركات الجماهير في عمان هو ترسيخ الأوضاع القبلية واعطاء الشيوخ صلاحيات وقدرات على فرض السلطة على قبايلهم عن طريق الرشاوي والرهاب والولادات القبلية التي يريد طارق أن يركزها ويميلها على أنها بديل للحزب السياسية .

انما نجد أن الوجوه اللامعة التي كانت ناطقة باسم الامة ببغداد ودمشق والقاهرة، والكويت ، هي أول من صفق لقابوس والتحق معه (أحمد التبهاني ، محمد الحارثي ، عبد الله الفزائلي ، محمد علي) أن

السلوك الذي يعتمد الاستعمار في عمان قد سلكه من قبله في كل المستعمرات . حيث يغرب القوى الرجعية التي تقاوم احتلاله ثم يجد الاثنان أن بقاها مرتبط مع الآخر فيعودان مرة أخرى الى القاعق وتقسيم البنية . يقول نصر الطائي في جريدته الوطن بتاريخ ٨-١-٧١ : « يا مسؤولين من كتف مهاجرين انكموا زملائكم في الهجرة وفي التصاح عندما توزعون المراكز . انهم أيضا يحبون أن يعودوا . »

٢ - التجار الكويرادور المحليين . أن الوضع الجديد جاء ليقتح عمان على العالم الخارجي ، لاستفيد الشركات والمقاولين الأجانب والمحليين من الثروة الضخمة في عمان . ولقد كان طارق ممن العناصر التي اعتمدت في بنائها على العميد من التجار في الساحل وغيره . وكانت هذه العناصر تراهن بأن طارق هو رجل عمان الذي لا يتساهل أبدا . وعندما حدثت المسرحية نفخ التجار على القابوس وطارق مهتئين بانتصارهم ، ولم يضيما يويما واحدا في الثروة والتصرحات بل في أفضل الطرق واتجهوا في كسب المزيد من الأرباح .

أن الحديث من الاستغلال الجشع السذي كان يمارسه التجار في مسقط وخارجه كبجي داداس لا يزال موجودا بل وبشكل أكبر ويبدو أن القصة التي كان يرويها قابوس كجبي قد سويت فقد نشرت الفهار في عهده الصادر في ٢٢-١-٧١ : « وأخر حكيات كجي واداس الذي يبلغ الآن السبعين من العمر ، انه جاء الى السلطان الجديد قابوس بعد الاطاحة بسعيد بن تيمور ليطلب حكرا اياه بأنه كان يحبك لابيه ، وكان جواب قابوس حسب الرواية المنتشرة في مسقط : اذا كنت شريك ابني ، فأني قد عزل وانا اليوم وريفة ، فاطمني نصف ما عنك . »

وقد وجد العديد من التجار بانها فرصة لا توفت خاصة وأن هناك العديد من الدروس المستخلصة من تجاربهم في أبو ظبي بين ١٩٦٦-١٩٦٩ عهد الانفتاح لم الغلص التسم . ومن هنا فإن التجار والمقاولين يريدون الاستفادة من الفرصة قبل أن تجد السلطات الاستعمارية نفسها مجبرة على فرض حالت الطوارئ وما تفرضه من كساد تجاري .

أن تفق تجار الساحل والجزر الهندود والمقاولين الأجانب قنار اسيا شخبا حتى عند الليبراليين لقاصرين للسلطة .

كريم وتأخذ المقاولات وتؤجر السيارات لقاوليها ، وشركة ميكز وودود تبع الادوية ولديهم ممرضة للسور خاصة ، وشركة كرى مكزى في الشحن البحري ، شركة ناول تلك حوالي ٥٠ سيارة . با ترى من أين يعيش الفقير ؟! زالت شركة واحدة تسيطر على المباد باسم القابوس يجب أن يوسع للشعب العماني معيشته .. يجب أن يحرم الناجر من ممارسة كافة النشاطات ويقتصر عمل الناجر على شيء معين .. اذا كان مقاولا فعليه أن يستأجر سيارات من أهل البلد واذا جلب بضاعة ورست على الجنا لا ينقلها على سيارته بشاطره الفقير في نقلها الى مخزنه .. هذه هي الطريقة لحاق جييل متطور له صيغة ديمقراطية القرن العشرين ، والا اذا ملأ الحال على هذا فكلنا لا رضا ولا جينا . عدد التجار لا يتعدون الأصابع يكونون زمره من الجشع والطمع متوسلين على ثروة البلاد والشعب ينسحب في الطرق .»

هذه الآثار التي يتحدث عنها نصر الطائي سجلها في الوطن بتاريخ ٢٥-١-٧١ . وفي مقابلة أجراها مع « سيد قابوس » ونشرها في الوطن بتاريخ ١٨-١-٧١ يقول : « سبدي هناك شكوى عامة في البلاد عن الغلاء وعن المقات على الوكالات التجارية وعن التحدي السافر لأصحاب الراسمال البسيط فهل لبركم بناسبي وزارة الاقتصاد أثر في ذلك ؟ »

جواب : لقد كان هذا في يالي عندما كتفت وزير الاقتصاد ، وقد كتفته أن ينظر في هذا الأمر خصوصا حتى يمكن أن نجد مخرجنا والشهر المؤسف الذي وما كان من الواجب على اغنياء البلاد أن يذهبوا هذا الشعب . عليهم أن يعملوا كل ما في جهم لتأمين البلاد وللمساعدة الضعيف والحناج والمواطن ولكن للانساف الناجر كما هو ناجر . »

هذه هي الحقيقة . فالتاجر لا بد وأن يعمل جده للحصول على أكبر قدر من الأرباح . إلا أن الحكومة التي لم تهجي أم لتبني رغبات الكويرادور لا يكتفوا الا لتفشي الرسوم الجمركية وتغيير العملة وتشجيع هؤلاء التجار على الاستفادة من أجل أن يسبقوا بعد النظام والقابوس الجديد .

أن تغيير العملة من الروبية الى الريال السعودي قد أحدث ارتفاعا في الاسعار بمعدل ٢٥٪ لأن الناجر اعتبر أن الروبية الواحدة تساوي ١٠٠ بيسة سعودية في حين انها تساوي ٧٥ بيسة . والسبب هو أن الناجر لا يريد للمواطن أن تحصل لهيبه اربهاكت في المصايب ويضيع في دوامة التعويلات ولهذا اعتبر الروبية ١٠٠ بيسة ، ومن ناحية أخرى فإن تخفيض الجبارك من ٢٥٪ الى ٧٪ (مضعة من ٢) كان من الواجب أن يتم تخفيض في اسعار السلع بمعدل ١ ونصف بالمائة .

حصيلة هاتين المسائلين كانت ٢٢٪ زيادة عن الاسعار الاصلية أيام سعيد بن تيمور . حتى القاجر المتوسط يشكو من الإزعاج الذي يبعثها المقاولون الكبار يشكون كل صغيرة وكبيرة وعلى استعداد أن يعطسوا هؤلاء المقاولين القوسطين الذين يدوا برغوم اسواتهم ، فقد حمل أحدهم مظلة الى دائرة العمل قائلا :

« لقد كنت ابيع الى شركة هوتسيف الداتكر اماه بثلاث رواتل وجاء أحد القصار الكبار وعرض سمسر رواتل ونصف للثقت وخسرت الصقة . (الوطن ٦-١-٧١) . »

هذه ابيسة السادة ليست صف ، أن السلطة العاليية التي جلبها الاستعمار ليلة الثالث والعشرين من يوليو ١٩٧٠ أن تليسي الا يطالب التجار المشحمن وثرنة الوطن (جابج جبة تحرير ظفار وبقايا الامة) الذين يصلحون يويما اسياهم الجدد سخافي ماء الشعب بالامس القريب .

أما الاستعمار البريطاني الذي يوجه كل هذه الحمى في مسقط جدي في توسيع الجيش

وتقويته وإدخال أكبر عدد من الماطلين من العمل فيه ليجز بهم في انون العرب القشرة التي يشنها على النوار في ظفار وعلى الجماهير المتكادحة في الجبل الاخضر ورؤوس الجبال . ومن أول يوم للتغيير طلب قابوس من مشايخ القبائل أن يرسلوا له خمسين شابا من أفراد قبائلهم مقابل الرشاوي الضخمة التي يدفعها لهم شهريا . الا أن القتال الفكرة والتي المخفزة التي العديد من المحليين الجدد في أول اصطدام مع جيش التحرير الشعبي، الاعتقالات الواسعة التي شنتها السلطة وسط الجنود بهجة انتباهاتهم ، ولانهم يرغبون الأامر البريطانية ، قد جعل العديد من الشباب يرغبون الالتحاق بالجيش ليكونوا طما الحرب المخفزة التي يشنها بريطانيا ضد الشعب .

أما المجال الآخر لترتيب أعمال للبرجوازيين الصغار (الذين شكلوا قوة منافسة ضد السلطان القديم ضد الاستثمار البريطاني وكانوا منتشرين في الامارات وغيرها في قطاع الخدمات بالدرجة الاولى) فهو دائرة الاعمال . هذه الدائرة التي توازي أهميتها بالنسبة لبريطانيا أهمية الجيش للدور التسليلي الذي تقوم به . أما بقية الاعمال فإن الحكم المملي لم يخط فيها خطوات مبهوسة . أما الطبقات الفقيرة التي عاشت عشرات السنين وهي تتطلع الى غد أفضل حتى اكتشفت أن الثورة هي الطريق الوحيد للخلاص من المستعمر . فإن هذه القوى الثورية تتكون من فئاتها من العمال والفلاحين والرياسة والبرجوازيين الصغار والفئات الاجتماعية المسحوقة الأخرى .

أن الحقيقة العملية في السلطة ورغم صغر حجمها (حيث تركز في القود وسبح الملح وصلاته ومصرة وبقية القواعد العسكرية ، حيث لا يزيد عددها عن بضعة آلاف) ونشائها الحديث ، قد اكتشفت بوعها الطيفي والسياسي أن هذا التغيير لا يخدم اطلاقا مصالحها . في الوقت الذي كانت بريطانيا تجري فيه مسرحيتها كان العمال في القود يقومون بضرب شابل يطالبون بحقوقهم الهضمة ، ولم يرجع العمال من هؤلاء العمال بقوة العودة القاطنة . لتتهم انفسها بعد ستة أشهر أن القابوس لم يعقل لهم الا المزيد من الميوليس السري ما اضطرها الى الاضراب لمدة اسبوعين يطالبون بزيادة الاجور ، بالتدريب المهني ، بنقل مساعات العمل ، بالاجازات ، بالمواصلات ، بوقف التسريع العملي ، بحقهم في تشكيل نقابات مهنية لهم . إلا أن السلطة لا تجد الا العنف مرة أخرى لتواجه به اضرابات العمال في القود .

أما حال قاعدة ام القوارف وصلالة فإن الاضرابات لم تتوقف من مطلع العام الحالي ومن الطبيعي أن تنسب السلطة هذه الاضرابات الى « الشيوعيين المتمركزين في الجبل » ومن هنا فإن السلطة تجد باستنار مبررات واسعة لشن المزيد من حملات الاعتقال وسط العمل .

لقد لعبت الاضرابات بين العمال والمطلبة الى حد اجبرت قابوس أن يشير اليها في خطابه الأخير ويصف الاضرابات بأنها نوعين شريف وغير شريف على حد الأمال السادة .

« ... وبهذه المناسبة نجد أن نتحدث عن موضوع يس السبب في اقتصاديات البلاد . ونشني أن الاضراب عن العمل يدو أن داء الاضراب عن العمل أخذ في الظهور . والاضراب سبب ذو حدين يضر صاحبه في دخله ومعيشته ومستقبله ، ويضر البلاد في دخلها اذا توقف وقت الإنتاج . والاصل في الاضراب المقسول عن العمل أن يكون تمبيراً من عدم رفضي العامل عما يناله من اجر أو مرب أو أي شيء يستحقه .. وهذا يعالج بالصورة المعالدية التي لا ترضى الاطلاق بالشر للبرطين . أما الحراب العمال الحالي في طياته الذي لا يعني للقول المقتول والتضعية والتسوية

العادلة وهو تحد . ونحن لا نرضى بهذا النوع من الاضراب ولا نسمح به واذا وجد العمال حيفا من المؤسسة التي تستخدمهم فليطلبوا برفع ذلك الحيف بالطرق السلمية ولا يلجأوا الى التشدد والمخالفات فيطلبهم . ونعود فنقول اننا لا نسمح للاضراب الذي لا يستجيب للتسوية العادلة والذي يؤدي الى ضرر العمال وقصف دولاب العمل ونقص الإنتاج . »

أما الفلاحون فإن السلطة التي تتجهج بانها تريد أن تجري تحسينات على الزراعة وتقيم المزارع التعاونية وغيرها . فإن هذه المزارع يستفيد منها الى درجة كبيرة الجيش والبلور والاسدية فإن المستفيد الأول من هذه الاجراءات هو القطاعي في أية منطقة يستجيبون استجارها حتى بأسعار أرخص . أما الفلاح الفقير والمتوسط الذي حطمه الاستثمار سنة ١٩٦٥ وعمل على القضاء على انتاجه البسيط بحالات الطوارئ التي فرضها على عمان الداخل وعطل حركة التدوير الى حد كبير . أن هؤلاء الفلاحين قد هاجرت اعداد كبيرة منهم الى امارات الخليج والجزيرة . والفلاح الفقيرة في عمان لا يبور اطلاقا من الدين والامانة التي عليه حيث يجب أن يدفع الضمان السنوي من المنهج باستمرار حتى في حالات الفسار المتكررة . فإن عليه أن يعيد على اقربائه الماملين في امارات النفط . انه من الطبيعي الا نسمح شيئا يذكر عن شكواي الفلاحين في الجزيرة الوحيدة في السلطة هؤلاء الفلاحين الفقراء أن يستموا الى ثروات قابوس لان ذاكرتهم قوية من رئيس وزرائه كما أن هؤلاء الذين يضمهم منة الاطالبيين ومشايخ القبائل .

يبقى أن السلطة المميلة قد حاجمت منزل أحد الفلاحين في الشهر الماضي وأحرقت بيته ، يحيي أن العديد من هؤلاء الفلاحين الفقراء الذين تركوا اراضيهم بعد ١٩٥٩ واعادوا بعد المسرحية اكتشفوا أنهم لم يستطيعوا العيش بين انهم فرجوا مرة أخرى الى امارات البترول . قد شهدت مسقط وصلالة تنقبا كبيرا بعد تغيير سعيد بن تيمور الى الهجرة الى الخارج قد ازدادت عن كل السنوات الماضية .

من الواضح أن الثورة المسلحة التي تقودها الجبهة الشعبية لتحرير الخليج العربي الحفل والتي تضرعت لخصمان عصب في أبول ، قد خرجت بعد أن صفت سياسيا كل القوى العميلة والمخالفة وهي اقوى من أي وقت مضى . وأن الحملات العسكرية المكثفة التي استخدمت فيها طائرات الميوليكس وسرايك ماستر وهوكهترن وفق القنار قد فشلت في تحقيق أي هدف سياسي أو عسكري . بل أن الجبهة قد استطاعت أن تد نفوها الى الخن التي كانت تسيطر عليها السلطة تماما ما اضطر المخابرات البريطانية التي اعاداة السور وتضمينه .

كما أن الانتصارات العسكرية للثورة واللاحقة المستمرة التي صدت لكل الادعاءات طيلة السنة الماضية . بالإضافة الى التحركات الجماهيرية الواسعة التي شهدتها الجبهة الوطنية الديمقراطية لتحرير عمان والخليج العربي في عمان الداخل قد اجبرت قابوس أن يكذب تصريحاته لرأي الروس في ٢٢-١-٧١ .

« لم تنوي السفر الى الخارج ؟ من السفر ؟ أن شائلي في عمان ستفني لزم طويل من السفر ؟

ويقرر السفر الى لندن في ٢٢-١-٧١ في رحلة طويلة للشار مع اسياهم لأخذ الجهد من التفتيات وجلب المزيد من اسلحة الدمار ضد شعبنا .

مشاهد من سجون في

قصر النهاية

المودود عبد الجبار ومجاد المياجي وكافهم الجاسم وصالح شخير وعزيز مقل صنمو ومشكور مطرود وسفيان كريم وصالح العسكري واشترات غيرهم .

ونفخ ادارة قصر النهاية لجهاز الامن القومي السري الذي يشرف عليه صدام حسين نائب امين سر قيادة الحزب الحاكم ونائب رئيس مجلس سادة الثورة . ويقوم بالاشراف المباشر ناظم كزار عضو قيادة فرع بغداد ويشكل عدد زبانية قصر النهاية من حوالي ٧٥ شخص غالبيتهم من الجرمين واصحاب السوابق ، وتوجد هيتان للتحقيق : الاولى برئاسة علي رضا ، والثانية برئاسة حسن الخيري ويتكون المسجون من مجموعة اشخاص :

١ - النهاية القديمة او كما يخلو الجلائين تسميتها بقصر الشباب وتطلعا ادارة السجن .

غرفة العمليات وتوابيعها

٢ - قاطع صغير ويتكون من سبعة اقية (زرنانات) صغيرة انفرادية بالاضافة الى غرفة التعذيب الرئيسية التي يطلق عليها السجناء اسم « غرفة العمليات » ، وتحتوي على انواع ادوات التعذيب . وتوجد فيها الآلات الكهربائية التي تصنع للكمس وثلاثة كراسي كبيرة حديدية يجلس عليها المتهم وتوق اطرافه الاربعة الى مساند الكرسي ويضغط راسه بطوق حديدييرتبط بأعلى الكرسي ، ويسكب على راسه الماء الجاردي في الشتاء واما المسافن في الصيف من شبكة المياه المثبتة في سقف الغرفة . وتوجد ايضا في هذه الغرفة رافعة حديدية كبيرة (سلك) مثبتة في ارض الغرفة يوثق اليهم بحبال ترتبط بها ويرفع عن الارض ويقي متخليا منها . وفي الدور العلوي من هذا القاطع توجد ايضا غرفة للتعذيب وملحق للكفارة .

٣ - قاطع اخر ويسميه « الشباب » يقطع الجواسيس والمجرمين ! ويتكون من ثلاث قاعات بالاضافة الى ٥ غرفة انفرادية.

٤ - القاعة الرئيسية او كما تسمى بقاعة الخليل لان ابواب غرفتها تفتح بربيسا حوالي ٥ ساعات ، ويسحب بعض المعتقلين فيها بقرادة بعض الصحف الحكومية ، وتوجد فيها مسجلة صوت تشدد الاتشيد الحكومية عن البيت الصائد (!) ، تستوب هذه القاعة اكثر من ٥٠ معتقل .

٥ - قصر العميد عبد الجبار زوج احدى الاميرات من بنات فيصل الاول . ويرسل لهذا القصر من اصيوا بحالات من الجنون ، او الذين لا امل في اطلاق سراحهم . ولا يوجد

اي منفذ للهواء في اقبته الموصدة بابوابها الحديدية ، ولا تفتح الابواب اكثر من ٥ دقائق في اوقات الخروج الى الماسل . ولا يستطيع السجناء التمييز بين الليل والنهار الا من خلال وجبات الطعام . فالتعارف عليه بان (الشورية) تقدم في الصباح ، فاذا تمت علم المسجون بان الصباح قد حل ! وتوجد في هذا القصر ايضا مجموعة من السرايب ترتفع فيها المياه حوالي قدمين ولا يسمح بها سوى اصوات المعتقلين والمخابرات القارية . وغور القضي على المتهم يوثق وتضرب عيناه ، ويرسل الى قصر النهاية ، وفي الطريق يتحدثون مع المتهم « بلك انسان طيب ولا تستهفك المي بك وبذلك عليك ان تدلي لنا باعتراقات من تنظيمك والا ستكون حياتك بين رفك لطبنا » . وعند وصولهم الى مخيل القصر ينهلون عليه بالضرب المرح بالمصي واقباب المئادق والركل بالارجسل وبعد ذلك يرسل الى غرفة التعذيب وتسايرس بهقه اساليب التعذيب البربرية ، وتبدأ في مرحلتها الاولى بالضرب على تلمي الرجل لساعات طويلة بواسطة (الصوندات) وهي انابيب من الخاط في داخلها سيرك ومصممة تصمها فنيا ، او تربط اليدين على مساند خشبية ويشارون الضرب الشديد بالصوندات ، وبعد ذلك تمارس الاساليب الاخرى ومنها الربط بواسطة المرافيس الحديدية ، او الجالس على كرسي الموت والكي بالكهرباء والسنجائر وقطع فروة الرأس، وقلع الاظفار ونفخ الجسم بواسطة منفاخ هواء .

اساليب فرانكو

وفي احدى الاسيات شاهدة احد المناضلين تحيله مجموعة من الجرمين وهو مصوب العينين . وقد صرخ احدهم (نوتو فرانكو) ودهشت من الامر ولم افهم ما الذي نتميه هذه الكلمة . وقد وثقوا بيده الى الخلف وربط الى الرافعة الحديدية ورفع المي الاثلي وبقي جسمه متدليا . ويبدو لي بان هذه القصة تبين بالكتاتور فرانكو . وبعد ذلك اتاهوا عليه بالضرب ومطالته بالاعتراف والا سينال الموت . واخذ هذا الشاب يصرخ ويستجند بهم ليطعوه قليلا من الماء وقد تعدد الواسي ، وانتزل الى الارض ، وبعد ان صاد اليه وعيه بدأ يصرخ من الام وشدة المطش واجبروه على شرب البول بدل الماء . وبعد ان رفض الادلاء باعتراقات على رفاقه ونفى من جديد وربط وثاقه بالرافعة الحديدية ورجلاه تالسمان الارض بصعوبة وترك حنسي صباح اليوم الثاني بهذه الحالة . وتكررت هذه الصلصة عشرات المرات ولايام عديدة .

وفي احدى الليالي جرح المعتقلين والجنداء تسيل من جسمه وقد تورم من شدة الضرب ، وكان يقسم لهم بأنه يرى وليست له عاتقة بلحد ، فاحفظوه الى صالطة يعرج من انسانته ولا يتصور بأنه يعيش على الارض في القرن العشرين . فلا يعرف الجهة

ستنفذ بك حكم الاعدام هذه الليلة اذا لم تعترف على جهنمك » . واجلسوه على كرسي الموت واخذ هذا الشاب يصرخ من شدة الام وخاصة بعد ان فسطوا بالقوق الحديدي على راسه وبدأت قطرات المياه تتساقط على راسه . ويبدو بان هذا الشاب احس بأنه على مشارف الموت واخذ يستجند ويستحلف كل من يسمح صوته بان يبلغ اخيه بالسهر على مائلته وزوجته وطفله الوحيدة . وبعد ذلك بدأ يكرر ويردد شهادة الموت . فلما سمعوا صوته ففصوا باب الغرفة وانهللوا عليه بالضرب والكلمات البذيئة . وكانوا يترافسون امامه ويادرو احدهم بالكلام « جاسوس تريد تصلي بينه جهامة » ومن الطبيعي جدا في شرعة حكم قصر النهاية ان يصدر مثل هذا الكلام ، فان جلاوزتهم يحققون مع الجميع على انهم جواسيس ! ولاية دولة تكون في خاطرة هيئة التحقيق آنذاك . فقد اتهم احد الاشخاص بالتجسس في يوم واحد ثلاث دول !!

وذات يوم جرح رجل يبلغ المقد الخامس من العمر مصوب العينين وقد وقت يدها وربط بنافذة زرنانة يرقد بها أحد المعتقلين ، وبقي مدة لا تقل عن عشرين ساعة مربوطا الى النافذة ، وفي كل ساعة تتجمع حوله شلة من الجلائين وينهلون عليه بالضرب بالصوندات واقباب المئادق والاضحية وبطابونه بالاعتراف . وفي اليوم الثاني استعملوا معه الكي بالسجائر ، ثم تبرهن لهم بأنه ليس الشخص المطلوب ! فاختبروه بأنهم سوف يعالجونه وسيطلق سراحه بعد ان تشمل جرحوه ، شريطة ان لا يتحدث من اعتقاله وتضيقه . وبالفعل اطلق سراحه بعد ثلاثة اسابيع من شغاله .

التحقيق انيطاحا والتسجيل التلفزيوني

وفيوسط هذه الاساليب والاجواء الملائماتية يرسل المتهم كل يوم تقريرا الى هيئة التحقيق لتستقويه . وللانجواب طريقة خاصة منذ « ثوار ١٧ تموز » حيث يطبع اليهم ارضا امام هيئة التحقيق ويضع احد الجلائين رجله على رقبتهم ويأشر الجلاوزة شره بالصوندات وفي وسط هذه الاجواء توجه اليه هيئة التحقيق اسئلتها وعليه ان يجيب .

هذه بعض النماذج من اساليب التعذيب الجسدية . اما اساليب التعذيب النفسية التي يمارسها الطفا ضد أبناء الشعب العراقي فهي فوق اساليب التعذيب الجسدية بحيث يصعب على الانسان ان يتصور بان هناك انسا يمارسون هذه الاساليب بحسن اناس آخرين . فالانسان في سجن قصر النهاية يجد من انسانته ولا يتصور بأنه يعيش على الارض في القرن العشرين . فلا يعرف الجهة

التي ارسل اليها في بداية اعتقاله ، ويبقى مصوب العينين ويقطع عنه الطعام لمدة ايام ولا يسمح له الاتصال بمائلته ، وينام على الارض ويبقى بدون ملابس بمسدة ان تعجزه ملايسه من التعذيب ويجبر على تناول القانورات وشرب البول وحتى يهدد بالاعتداء على زوجته او شقيقته ..

يشعر الانسان هناك بأنه في غاية من الوحوش الكاسرة لا يردعه قانون او عرف اجتماعي .

ومن بين الاساليب النفسية التي يستفهمها مجرمو قصر النهاية والتي تستهدف اذلال المعتقلين هي وسيلة التسجيل التلفزيوني فيجبر المتهم على ان يجلس ببعض الاعترافات التي يجري تليفنه ايها ، وتحفظ الاشرطة التلفزيونية في اوكار « الامن القومي » لوقت الحاجة ! حتى وصل الامر بهم الى حد انهم اجبروا بعض السياسيين على تسجيل اشرطة تلفزيونية يقولون فيها بأنهم جواسيس قدروا في اسرائيل ! ومن بين الاساليب الاخرى اجبار المعتقلين بان يشرب احدهم الاخر بحذالة ، وتلقط لهم الصور التلفزيونية ، والاولا ان لا ينفذ اوامر البيت الصائد ! ويطلب كلك من السجناء ان يصدق الواحد منهم في وجه الاخر .

يجبرون السجناء على ان يولوا على زملائهم ويقلدوا الحيوانات

وذات يوم طلب الجلاوزة من المعتقلين الخروج بانحاء المراهض ، فالتفت رجل جالسا في المراهض والماء تسيل من كسل جسمه ، وقد أجبر على تناول القانورات . وبعد ذلك طلبوا من السجناء بان يول كل واحد منهم على راس ذلك الرجل المسكين ، وكان يصرخ هو يوجه من يتردد على اواجرهم بكلمات مؤثرة : « سوي المي يطولونه منك واخلص من العذاب » .

وفي احد الايام رايت رئيس وزراء سابق (عسكري سابق) تحيط به زمرة من الجلائين يحملون الهراوات ويدهد مستلزمات مسح الاضية ، ويطلبون منه فتح ابواب غرف السجناء لمسح احيينهم . وبعد الانتهاء من مسح الحذاء يطلب منه بان يتقص شخصية القواد اي مسمار المساقطات ويعرض « تجارته » على السجناء . وفي احد الايام شاهدة الشخص المذكور وجماعته يزحفون في ساحة السجن ويكلمون النيات كما تفعل الخراف ، ويقوم احدهم بهمة الرافعي ، وبعد انتهاء هذه المهمة طلبوا منهم احياء حقلة رافعة بعد ان حلقوا رؤوسهم نهائيا وجعلوا من اشكالهم شخصيات كوميدية واعطوا لاحدهم بوقا لينجملوا على صوته وليرقصوا حسب الطلب ، فآخرة شرقي واخرى قربي .. وبعد انتهاء الحفلة طلبوا

من أحد السجناء وهو وزير سابق بان يقد الكلب في صوته ، وطريقة سيره ، وطلب اليه ان يهجم على السجناء . وفي احد الايام طلبوا من أحد السجناء وهو ضابط سابق بان يقوم بهمة تنظيف المراهض فرفض هذه المهمة ، فطع ارضا وانهلوا عليه ضربا جرحا حتى كسرت رجله وبقي ثلاثة ايام دون ان ينقلوا الى المستشفى ، وبعد ذلك نقل الى المستشفى وبقي فيها ٤٠ يوما . وبعد خروجه من المستشفى وبالحفلة التي وصل فيها الى القصر من جديد طلب اليه تنفيذ المهمة المسابقة والا كسرت رجله الاخرى . وكان منكم القوى لا يستطيع عصيان اوامرهم مرة ثانية . فعل .

سنانم وبيادو بلا حدود

اما الشنالم والكلم الذيه فلا حدود ، فالمرتسون يطلب منهم نتم كابل ماركس ولينين ، والناصريون يطلب منهم شتم جمال عبد الناصر ، و « الميونيون اليساريون » يطلب منهم شتم النظام السوري ، والاكراد يطلب منهم شتم مصطفى الجرزاني .

هذه بعض الاساليب التي يمارسها المعتقلين الفاشيون بحق أبناء شعب العراق . وبعد ان يمر المعتقل بهذه الاساليب الحديدية والنفسية يستدعي للتحقيق الرسمي (كتابة الاعادة) وتوجه له الاسئلة ، ويسأل عن التهمة الموجهة اليه وعن الاعتظيم الذي ينتصب اليه وعن مدى استعدادك للتعاون معهم ، وكتابة التقارير الدورية من تنظيمه ورايه « بشورة ١٧ تموز وحزبه العظيم » ، ويهددونه بعدم تعاطي السياسة والتحدث عن اساليب التعذيب في قصر النهاية . ثم يرسلون له الاثنين القومي لينصل به ويطلب اليه المعلومات عن تنظيمه . ولم تعد المسألة اليوم مقصورة على قصر النهاية فقد فسفوا سجونا سرية جديدة ، منها بيوت خاصة تشرف عليها مديرية الأمن العامة ، وكذلك حولوا قصر الخع فسي ليو غريب الى قصر نهاية اخر ، بالاضافة الى ان اساليب التعذيب البربرية تمارس هنا في مديرية الأمن العامة ، ومخبرات المخابرات وفي سرية الميالية في بغداد ومقر الاستخبارات العسكرية .

ان حكام بغداد يستهدفون تخجير الحركة الوطنية العراقية واذلال أبناء الشعب العراقي الشجاع . وان مهمة فضع هذه الاساليب الفاشستية والدفاع عن أبناء العراق والسجناء السياسيين ، مهمة وطنية وانسانية تقع على عاتق جميع القوى التقدمية والديمقراطية في العالم العربي والعالم اجمع .

« سجين عراقي »

مؤسسة الدراسات الفلسطينية

تعلن المؤسسة عن صدور منشوراتها الجديدة التالية:
١- الكتاب السنوي للفنية الفلسطينية لعام ١٩٦٨ (بالعربية)

رئيس التحرير برهان الدجاني .

يستعرض هذا الكتاب مختلف جوانب تطورات القضية الفلسطينية والصراع العربي الاسرائيلي والشؤون الاسرائيلية والصهيونية خلال عام ١٩٦٨ اسم به فريق من الباحثين . وهو يجيب من خلال استعراضه لجميع هذه النواحي وتطوراتها ، على السؤال الكبير الذي واجهه الصهيونية العالمية واسرائيل عام ١٩٦٧ وهو كيف يمكن تثبيت دعائم النصر العسكري الذي تحقق عام ١٩٦٧

١٠٧٩٠٠ صفحة - الثمن ٥٠٠ ل.د .

٢- الاسلحة النوية واستراتيجية اسرائيل (بالعربية)

تأليف نؤاد جابر .

كتاب يبحث في مدى اكان اسرائيل انتاج قنبلة ذرية . ويرى الكتاب ان البرنامج النووي الاسرائيلي لا تواجهه أية صعوبات لا يمكن التغلب عليها وان مراحل العمل بالشروع تقف عند المرحلة النهائية السابقة للاختبار . ويرى الكتاب ايضا ان الموضوع الآن يقف نسي مرحلته السياسية لا العلمية ، أي مرحلة اتخاذ قرار للضي في تطوير هذا السلاح . ويستعرض الكتاب من ثم اشكالات اتخاذ مثل هذا القرار .

١٨٦٠٠ صفحة - الثمن ٤٠٠ ل.د .

٣- الصهيونية واسرائيل والقضية الاسوية (بالانكليزية)

تأليف جودري جانسن .

يبعث الكتاب والصحن الهندي المعروف جودري جانسن والقضية الفكرية والمعادنية في الحركة الصهيونية وتاريخها بطريقة مصلة وعلية بحركة التحرر الوطني في آسيا . لقد حاول المؤلف في القسم الاول من هذا الكتاب تبين عنصرية وراية الحركة الصهيونية من الحركات الوطنية في آسيا خلال النصف الاول من القرن الحالي وذلك عن طريق تحليل عقائدي وفكري . اما في القسم الثاني فقد تلم المؤلف باستعراض وتدين وتحليل العلاقات السياسية والديبلوماسية والاقتصادية بين اسرائيل والدول الاسوية .

٣٢٠٠٠ صفحة - الثمن ٦٠٠ ل.د .

مؤسسة الدراسات الفلسطينية

مؤسسة عربية مسجلة تحت ١٩٦٢

١- الوثائق الدولية لعام ١٩٦٨ (بالانكليزية)

تحرير زهير دياب .

يصدر هذا الكتاب مرة كل عام ويجمع الوثائق الصلة بالقضية الفلسطينية في نطاقها الدولي . وهو يضم الى ثلاث أقسام : ١- القسم الدولي ٢- الام المتحدة ٣- العالم العربي . ويبلغ جميع الوثائق التي يتضمنها الكتاب ٢٦١ وهي تشكل مرجعا أساسيا حول تطورات عام ١٩٦٨ .

٨٧٠٠٠ صفحة - الثمن ٥٠٠ ل.د .

٥- نشر مؤسسة الدراسات الفلسطينية .

بالاضافة الى هذه المنشورات تقوم مؤسسة الدراسات الفلسطينية باصدار نشرات نصف سنوية تحت الشؤون الاسرائيلية والصهيونية تعتمد في حادها على جموعة مختارة من الجلات والبرائد العربية والصهيونية مترجمة من قبل قسم الابحاث العربي في مؤسسة الدراسات الفلسطينية ولا ترسل النشرة الا للمشتركين .

(الاشراك ١٢٥ ل.د . للرواسات العامة ١٠٠ ل.د . للرواسات الخاصة ٥٠٠ ل.د . للاسادة والطلاب) .

تطلب هذه المنشورات من جميع الكليات المهمة في بيروت أو من مكتب المؤسسة مباشرة . وللاشتراك في النشرة يرسل الاتصال بكتب المؤسسة .

ص.ب. ٦١٧٤
تلقيف : ٢٢٢٠١٧ - ٢٢٢٠١٧ - ٢٢٢٠١٧
شارع كينيسو - نهاية الاشر - بيروت - لبنان

نداء المقاومة الفلسطينية

بين مجازر الحكم الهاشمي وتخلي الأقطاب العربية

أحداث المغرب



جنرالات ضد جنرالات

وسط ظروف التآزم الاجتماعي والاقتصادي والسياسي
وتصاعد النضالات الجماهيرية (العمالية والطلابية والفلاحية)

المقاومة والعلاقات العربية عشية انعقاد المجلس الوطني

إذا كانت مسألة «المقاومة والعلاقات العربية» قد شكلت واحدا من أبرز بنود جدول الأعمال الذي انعقد حوله المجلس الوطني الفلسطيني التاسع، فإن التحركات الرسمية التي سبقت انعقاده يفترض بها أن تضع المؤتمرين أمام صورة مواقف الأنظمة العربية لم تتحدد خطوطها بمثل هذا الوضوح منذ مجزرة أيلول الفائت.

بعثة الخولي - المساقف
ومواقف الملك حسين

١ - كان سفر البعثة المصرية السعودية المشتركة إلى عمان في مطلع الشهر الحالي مناسبة لاستطلاع موقف النظام الهاشمي وتعيين حدوده الراهنة واحتمالاته. ولقد كان امرا معبرا بالفعل أن يتأخر استقبال الملك حسين للخولي والمساقف، إلى ما بعد انتهاء زيارته للمناطق الجنوبية برفقة وصفي القل وشايط اميركي كبير براس وفدا من اثني عشر عسكريا وخيبرا مدنيا من البعثاتون حضر إلى عمان بمحاذاة وفد اقتصادي اميركي يضم سبعة اشخاص. فمثل هذا الحضور الاميركي الكثيف كان يحدد سلفا نوع اجوبة النظام الهاشمي على المسائل الحساسة بعلاقاته مع المقاومة. ولقد كانت الاجوبة، حسبما نشر وتسرّب من معلومات قاطعة في وضوحها:

- في جوابه على المطالبة باحياء اتفاق القاهرة وبروتوكول عمان، قال الملك حسين: ان الاحداث قد تجاوزتها منذ زمن، بحيث لم يعد ممكنا القبول بأي حل لازمة العلاقة مع المقاومة قد ينتج عنه ازدواج او «بنقش» من سيادة الدولة الاردنية على كل ما يجري ضمن حدودها بما في ذلك تصرف المقاومة. أما النشاط العدائي باتجاه الارض المحتلة فيجب ان يتم عبر مكتب الارتباط الذي يقيم بالمسائل اليومية للعدائين وغرفة العمليات التي تعنى بالتنسيق العسكري.

ولم يكتف الملك بمطلب وضع حركة المقاومة تحت قبضة الجيش الاردني نهائيا، بل اضاف اليه مطلب اخر هو وقف اعمال التنظيم السري وتسلّم المطلوبين في المناطق التي يتواجد فيها العدائون وانتقال هؤلاء الى الامكن التي تحددها لهم الحكومة الاردنية.

وبينما كان الملك يلقي بشروطه هذه، كانت قواته المسلحة تواصل حصار مناطق العدائين وقصفها. وبدا واضحا ان الاستجابة للمطالب اللكية (ومرادها الفعلي انهاء وجود المقاومة سياسيا وعسكريا في الساحة الاردنية) هي شرط النظام الهاشمي لحل الأزمة، أي ليقاف المظاهرة العسكرية الجارية... والا فان النظام سوف يفي في تنفيذ شروطه بنفسه وعلى طريقته.

أما المعون المالي والعربي الذي قطعته ليبيا والكوييت بانتظار وضع اتفاق القاهرة وبروتوكول عمان موضع التنفيذ، فإن الملك لم يكتف بطلب استعادته بل اقترح ايضا انشاء صندوق دعم مالي عربي موهّد تصب فيه كل المبالغ المقررة منذ مؤتمر الخرطوم، ليجرى توزيعها باشراف الجامعة العربية على كل الدول المقتدرة بعنوان الخافس من طريران. وكان واضحا ان الملك يرمي إلى القدر من عبء الصيغة السابقة للمعونة والتي تجعل مسيرها مروحا على الدوام بعلاقات ثنائية غير مستقرة بين الأردن وكل من الدول العربية

المساهمة. ثم انه كان يدرك، وهو يعرض هذه الصيغة، انها قد تقال ترحيب دولة مثل سوريا سوف يؤدي التنظيم الجديد للمعون المالي إلى ادخالها في دائرة القسريين - المستفيدين بعد أن ظل استثنائها ساريا منذ مؤتمر الخرطوم.

٢ - في تعليقه على نتائج المادثات مع الملك قال المساقف: «ان مهنتنا كانت ناجحة مئة بالمئة». وهو قول لم يكن يعني سوى أن موقف السعودية مطلق لوقف النظام الهاشمي. أما الخولي فقال: «لقد نجحت مهنتنا بنسبة تسعين بالمائة! والمحققة أن «المضرة باللة» التي حرص الخولي على استبقائها خارج دائرة النجاح، تلخص ابعاد الموقف المصري الخاص من المقاومة. وهي ابعاد اوضحها صحافة القاهرة (مقال على هدي الجمال في الاحرام بتاريخ ٧-٧-٧١) ثم التي صودا عليها خطاب أنور السادات في افتتاح المجلس الوطني الفلسطيني بتاريخ ٧-٧-٧١.

فالقاهرة لا توافق على تصفية كاملة لوجود المقاومة السياسي والعسكري في الأردن، وهي متمسكة ببقائها عنصر ضغط يلجم انفاعات النظام الهاشمي في علاقاته الدولية، ووسيلة ضبط للشعب الفلسطيني المطلوب ادخاله، تحت قيادة وطنية، ضمن صيغة الحل السلمي في النهاية.

ومن هنا عدم قبول القاهرة بشرط السيادة الاردنية الكاملة على المقاومة ومناذاتها بتجديد التسوية التي نتجت عن هزيمة ايلول. لكن لهذا الموقف «الساند» حدوده. وحدوده هي حدود السياسة المصرية الراهنة في المجال العربي. وفي هذا النطاق يبدو واضحا أن اللقاء المصري السعودي مرشح للاكتمال باتجاه استئناف الصلة السياسية السابقة وتوثيقها بين القاهرة وعمان. ولقد انجز الطرفان، خلال الاسبوع الاخير، الخطوة الاولى على هذا الطريق: قبول اوراق اعتماد علي الحباري سفيراً للأردن في مصر، والاعلان عن زيارة الملك إليها بعد طول انتظار. وذلك كله يوضح على قاعدة اي توازن وضمن اية حدود تفهم القاهرة وجود المقاومة واستمرارها في الساحة الاردنية.

النظام السوري يتحرك دفاعا عن مواقفه ضمن المقاومة

٢ - كانت تحركات الحكم السوري، على صعيد علاقته باطراف حركة المقاومة، واضحة الدلالة هي أيضا خلال الاسابيع الاخيرة.

فالاسد لم يكن بعيدا عن مسمى القاهرة والرياض لدى عمان. واعتقال قيادة الصاعقة وتنصيب قيادة بديلة لها كان يوضح - تكرارا - طبيعة صلة الحكم السوري بالتنظيم العدائي الذي يشكل مجرد امتداد مباشر له. أما الأزمة التي نشبت بين النظام الحاكم في دمشق وبين «فتح» بسبب شحنات

الاسلحة الجزائرية «القتيلة» المجهزة حتى الآن في مرفأ اللاذقية، فانها أتت تدد اوهاما كثيرة سابقة حول «الاجابيات» مواقف هذا النظام من المقاومة.

قال القائد الجديد للصاعقة في مؤتمره الصحفي خلال الاسبوع الماضي: ان الاسلحة الجزائرية تكشف نية «فتح» في انشاء جيش نظامي منطلقه لواء الحريوك. وهو أمر قد يؤدي إلى صدام مع «جيش التحرير الفلسطيني» لا يستطيع الحكم السوري الموافقة عليه!

والحقيقة - وراء كلام ممثل الصاعقة - ان ما يخشاه الحكم السوري فعلا هو أن يؤدي تحفّق الاسلحة الجزائرية إلى اختلال في ميزان القوى ضمن المقاومة بفقد معه «جيش التحرير» الحزبة العسكرية التي كانت له. وهي ميزة وظفها الحكم السوري لصالحه على الدوام فكانت صفته بالجيش تضع في يده وسيلة تأثير حاسمة كثيرا ما لوح بها واستعملها في التزامات.

هكذا كانت تجمعة الصاعقة للنظام السوري من ناحية، وامتداداته المباشرة ضمن «جيش التحرير» من ناحية ثانية، تسبّح له بعقد صلات مع مختلف منظمات المقاومة (وخصوصا فتح) يحتل فيها الموقع الاقوى. فهو الذي يقرر حدود التسهيلات المادية ومواقف التأييد السياسي التي يمنحها للمقاومة أو يمنحها عنها. ومن هنا كانت مبادرته تقع العناصر غير المستجيبة له من قيادة الصاعقة، وقراره يهيج الاسلحة المرافدة إلى «فتح»، فنجبا احس أن اضطراب اوضاع الصاعقة واحتمالات نمو قوة تنظيمية موازية لجيش التحرير، قد يعني تضيق ممتلكاته الثابتة ضمن حركة المقاومة.

إذا كانت صلة المقاومة بالنظام الاردني تبدو محكومة بتناقض مصري لا مخرج منه بالتسوية... وإذا كانت مواقف الانظمة العربية الاخرى «المتاخمة» للقضية الفلسطينية تتقاطع كلها عند محاولة احتواء العمل الفلسطيني وضبطه تحت سقف «ازالة اثار العدوان بالحل السلمي»... ثم اذا كانت العلاقات العربية الرسمية الناتجة عن ذلك كله لا تمر بمحاذاة نشاط المقاومة بل هي تخترقه في أكثر من موضع... فان تحديد موقف من الوضع الاردني - العربي يصبح بالفعل الحلقة المركزية التي تتوقف عليها احتمالات تجديد حركة المقاومة اصلا.

لقد مارست المجالس الوطنية الفلسطينية السابقة عملية التفاف دائمة حول هذه المسألة.

وليس هناك ما يبرر التفاؤل بإمكانية خروج المجلس التاسع عن تلك القاعدة. ومع ذلك فلا بد من انتظار نتائج العملية كي يصبح ممكنا نقاش الوجهة التي سوف تقرر مستقبل العلاقات العربية للمقاومة، بل مستقبل المقاومة اساسا!

«الحرية»